

الخوارج

في ميزان الإسلام

تأليف

الدكتور / عمر عبد العزيز قريش

أستاذ الأديان والمذاهب

كلية الدعوة الإسلامية - جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد

فهذا كتاب أو باكورة كتاب حول مادة الفرق الإسلامية على العموم ،
أو عن الخوارج ، والشيعية بصفة الخصوص ، وسيكون الجزء الأول منه
عن الخوارج ، حتى يسر الله الجزء الثانى عن الشيعة .
والفرق الإسلامية واقع قد فرض نفسه على التاريخ الإسلامى ،
وأثر بدوره على المسلمين وهو أمر فرض نفسه علينا نحن من أجل
تدريسه ، وإن كان المسلم الصادق بمجرد أن يسمع مصطلح الفرقة
يصيبه الحزن وتغمره الكآبة لما يدرك من أمر معناها ومظاهرها ،
وخطورة نتائجها فى أى أمة كانت ، والفرقة فتنة عمل المغرضون على
إثارتها ، وهى مادبت فى أمة إلا غدت تفقدها كل شىء بعد أن
جمعت ما يؤهلها إلى قيادة البشرية ، والقائمون على تغذيتها قوم خبثت
نفوسهم لدرجة الحكم عليهم بالعذاب فى الدنيا والآخرة ، كما قال
تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَسْرِقُوا وَاختَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ
الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ
فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ
بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (١) .

(١) سورة آل عمران آية : ١٠٤ ، ١٠٦ .

لقد كره الإسلام الفرقة باعتباره ديناً يدعو إلى الوحدة والاتلاف ،
والتصافى والترابط .

ولكنها وقعت لأسباب وأهداف سنذكرها من خلال ذلك الكتاب .
إن الفرقة داء قَتَال وطاعون خبيث لا ثمرة لها إلا تحطيم الحضارات
واتلاف الجهود وتبديدها وتهيتها للزوال والاندثار ، أين الأندلس ؟
أين فلسطين ؟ أين أفغانستان ؟ أين ، أين ؟ بسبب الفرقة ضاعوا ،
وبسبب الفرقة تحل الهزائم ، وبسبب الفرقة تتكسر الأمم ، وتذل
لعدوها .

وكتابتنا دعوة للوحدة ، ومعرفة بمن كانوا وراء الفرقة ، ونظرة
تصحیح لبعض المواقف التاريخية المزيفة ، وعلى قدر ما هو كتاب
للدراصة على قدر ما هو صرخة من الأعماق صادقة من أجل أن نعود
إلى الوحدة والاتلاف ، ونقول :

من أراد نصراً فعليه بالوحدة ، ومن أراد عزاً فعليه بالاعتصام ،
ومن أراد هزيمة فعليه بالفرقة ، ومن أراد ذلاً فعليه بالانقسام ،
ومن أراد إيماناً كاملاً فعليه بالاخوة ، ومن أراد دولة قائمة فعليه
بالوئام ،

ومن أراد نقصاناً في الدين فليعيش وحده ، ومن أراد شتاتاً وبعثرة
فعليه بالانفصام ،

ومن أراد شفاءً لأمراض أمته فعليه بالاتلاف ، ومن دعا إلى
زيادة مرضها عمل على إيجاد الفرقة والاختلاف .

المؤلف

عمر بن محمد العزیز

التمهيد

معنى « الفرقة » لغة لها عدة معانى ، تكون من الفصل ، كما قال تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾^(١) وتكون من الفلق ، كقوله تعالى : ﴿ وإذ فرقنا بكم البحر ﴾^(٢) وتكون من الفرق كقوله تعالى : ﴿ الفارقات فرقا ﴾^(٣) وتكون من الفرقة والافتراق الذى هو ضد الوحدة والتجمع ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين ﴾^(٤) فالفرقة ضد الوحدة ، وتفرق ضده تجمع وتوحد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا ﴾^(٥) وهذا الأخير هو مجال بحثنا هذا ، وهو ما جاءت جل آيات القرآن الكريم محذرة منه ، وناهية عنه ، ومنبهة على خطورته ، ومحذرة من مغبته وعاقبته ، ومثاله قول الله تعالى : ﴿ إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم فى شيء ﴾^(٦) وقوله جل وعلا : ﴿ وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة ﴾^(٧) وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾^(٨) .

وقوله عز من قائل : ﴿ وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم ... ﴾^(٩) .

وقوله عز وجل : ﴿ ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم ... ﴾^(١٠) .

ففى هذه الآيات ذكرت كلمة الفرقة ، وكلمة المنازعة ، لأنها مؤدية

- | | |
|-------------------------------|---------------------------------|
| (١) سورة الدخان آية : ٤ . | (٢) سورة البقرة آية : ٥٠ . |
| (٣) سورة المرسلات آية : ٤ . | (٤) سورة المائدة آية : ٢٥ . |
| (٥) سورة آل عمران آية : ١٠٥ . | (٦) سورة الأنعام آية : ١٥٩ . |
| (٧) سورة البينة آية : ٤ . | (٨) سورة الأنفال آية : ٤٦ . |
| (٩) سورة البقرة آية : ٢١٣ . | (١٠) سورة هود آية : ١١٨ ، ١١٩ . |

إليها ، وكلمة الاختلاف ، لأنه قريب منها ، أو بينهما عموم وخصوص ، فالعموم يكون الاختلاف بمعناها ، ومرادف لها ، وقد استعمل القرآن الكريم كلمة « الاختلاف » بهذا المعنى ، لأنه لما كان الاختلاف بين الناس فى القول قد يفضى إلى التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة . فى مثل قوله تعالى : ﴿ فاختلف الأحزاب من بينهم ﴾^(١) وكذلك ﴿ ولا يزالون مختلفين ﴾^(٢) وقوله سبحانه : ﴿ إنكم لفى قول مختلف ﴾^(٣) وقوله جل وعلا : ﴿ إن ربك هو يفصل بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون ﴾^(٤) .

وأما الخصوص الذى بينهما أن الفرقة لا تكون بمعنى الخلاف ، ولا الخلاف يكون بمعنى الفرقة ، بل تكون الفرقة مذمومة على كل حال ، ويكون الاختلاف منه ما هو محمود ومذموم . والفرقة اصطلاحاً : هى تباعد الأمة وتناحرها ولا يتعلق بوجهات النظر ، بل يكون من الغرور واتباع الهوى ، وذلك يؤدى إلى شتات الأمة وضعفها وسقوطها أمام أعدائها . وهى مذمومة فى جميع أنواعها ، لأنها تجلب إلى تفرق الآراء وتفرق الوحدة ، وتؤدى إلى التعصب من غير دليل ولا برهان^(٥) .

(١) سورة مريم آية : ٣٧ .
(٢) سورة هود آية : ١١٨ .
(٣) سورة الذاريات آية : ٨ .
(٤) سورة السجدة آية : ٢٥ .
(٥) أنظر كتابنا : « طاعون العصر : الفرقة بين المسلمين ، وعلاجها فى الكتاب المين » المقدمة .

بذور الفرقة

هناك بذور للفرقة بصفة عامة قبل تاريخ الإسلام ، وبعثة النبي محمد ﷺ ، وهذا قديم بقدم البشر ، وصورته يوم وقع الخلاف بين ابني آدم حتى قتل أحدهما الآخر ، والفرقة سلاح فى يد الشيطان يستغله لاغواء بنى آدم واضلالهم وذلك بالتحريش بينهم ، وما كان يقع من فرقة بين الأنبياء وقومهم ، فمنهم من آمن ، ومنهم من كفر ، فيصرون إلى فريقين ، فريق هدى ، وفريق ضلال ، ﴿فريق فى الجنة وفريق فى السعير﴾^(١) .

ولكن بدت الفرقة واضحة يوم أن استخدمت سلاح فى تفريق كلمة الأعداء والمناوئين لقوم آخرين ، وقد ظهر ذلك واضحا جليا فى تاريخ اليهود ، وحربهم ضد أتباع المسيح عليه السلام ، فقد استخدموا معهم أسلوب الاضطهاد والعنف والتعذيب ، فلم يُجدَّ شيئا ، فلجئوا إلى ذلك الأسلوب - وهو الفرقة - فاستطاعوا عن طريق « شاول » اليهودى - المدعو « بولس الرسول » بعد ذلك - أن يفرقوا كلمة الحوارين وأتباع المسيح ، بل وغيروا معالم رسالة المسيح عليه السلام ، حتى أصبحت بعيدة الصلة تماما ، لما جاء به المسيح ، وصارت دينا آخر من تأليف بولس ، وليس من تعاليم المسيح عليه السلام . ولما نجح هذا الأسلوب استخدمه اليهود بعد ذلك كثيرا ، وقد جعلوه فى صورة قاعدة أو مبدأ « فرق تسد » .

ولذلك لما نزحوا إلى يثرب بعد سيل العرم بسبا ، وتمسكتوا للأوس والخزرج حتى يقبلوهم جيرانا لهم فى يثرب ، بشرط أن يكونوا عبيدا عندهم ، وقد وافق الأوس والخزرج على ذلك ، لأنها صفقة رابحة

(١) سورة الشورى آية : ٧ .

بالنسبة لهم ، وهم فى ذلك الوقت فى أطيب حال وأرغد عيش ، يمثلون كتلة واحدة ، لأنهم أبناء عمومة ، وفى الأصل أبناء أم واحدة، تدعى « قيلة » ينسبون إليها ، فيقال لهم « بنو قيلة » ولكن لما تمكن اليهود بعد ذلك ، عملاً بمبدأ « تمسكن حتى تتمكن » أو « انحن حتى تصل » استطاع اليهود أن يفرقوا كلمتهم ، وبحيلة يهودية أشعلوا نار الحرب بينهم حتى أكلت أخضرهم وبأسهم ، وضعفوا أمام اليهود ، واقترضوا منهم ، وأخذوا السلاح بربا ، ثم استعبدتهم اليهود ، وتحول السادة إلى عبيد ، والعبيد إلى سادة ، والسر فى ذلك هو « الفرقة » فقد نجح مبدأ « فرق تسد » مرة أخرى لدى اليهود .

فهاثان صورتان لاستخدام الفرقة كسلاح قبل بعثة النبى ﷺ ، ذكرناهما باختصار شديد ، متوخين فى ذلك حصول الفائدة وتحقيق المقصود .

وأما بذور الفرقة بصفة خاصة ، أى بالنسبة للمسلمين ، فهى ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب ، بل لها بذورها وجذورها وأصولها البعيدة التى تمتد بها إلى القرن الأول الهجرى ، وحتى حاضرتنا هذا المؤلم ، فقد بدت الفرقة تطل برأسها منذ هجرة النبى ﷺ وصحبه الكرام إلى المدينة المنورة، وقد أسست دولة الإسلام الفتية، وقد حرص النبى ﷺ على أن يقيمها على أسس قوية ودعائم متينة، وصلات صحيحة، ولكن ذلك أحزن اليهود وأفزعهم، وخافوا على دنياهم وسيادتهم ، سيما من كان سيتوج ملكاً عليهم « عبد الله بن أبى ابن سلول » فكشروا عن أنيابهم، وأعلنوا عن عدائهم ، وأظهروا كراهيتهم للإسلام ، ولنبييه ولدعوته ، ثم عادوا فجبنوا ، فتظاهروا بالإسلام وأبطنوا الكفر ، فظهر النفاق ، والمنافقون ، وحرص المنافقون

أشد الحرص على تفريق كلمة المسلمين ، يعاونهم اليهود فى ذلك ، وقد استخدموا فى ذلك أساليب شتى ، منها ما حكاه القرآن الكريم : ﴿ وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذى أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون ﴾ (١).

ثم بنوا مسجدا لأنفسهم ، له مهام معينة ، حددها القرآن ، أهمها تفريق كلمة المسلمين ، قال تعالى : ﴿ والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين وإرصاد لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون . لا تقم فيه أبدا ﴾ (٢).

ثم كان حرصهم الأكبر على نقض دعامة الأخوة التى أرساها النبى ﷺ بين المسلمين ، سواء أكان فيما بين الأوس والخزرج ، أو فيما بين المهاجرين والأنصار .

فالبتسبة للأوس والخزرج بعد أن ألفت الله بين قلوبهم ، وآخى النبى ﷺ ، واجتمعت كلمتهم : مر « شاس بن قيس » - اليهودى ، وقد أسن فى يهوديته ، وامتلا حقا على الإسلام والمسلمين - على نفر من الأوس والخزرج ، وهم يتحدثون ، ويتمازحون ، فأخزنه ذلك ، وغازله ما رأى من جماعتهم وألفتهم وصلاح ذات بينهم ، فقال : لا مكان لليهود إذا اجتمعت كلمة هؤلاء ، أو - كلمة المسلمين - ثم استدعى شابا يهوديا ، وأمره أن يجلس معهم ، ويحرش بينهم ، ويذكرهم بما كان بينهم من حروب وضغائن ، وينشدهم من أشعارهم يوم « بعث » ، ففعل الشاب اليهودى الذى استطاع أن يحرك الحمية الجاهلية والضغائن القديمة فى نفوسهم ، فتنازعوا وتفاخروا حتى تساب رجلان من الحيين ، ثم وثبا على الخيل ، ثم قال أحدهما لصاحبه :

(١) سورة آل عمران آية : ٧٢ .

(٢) سورة التوبة آية : ١٠٧ ، ١٠٨ .

إن شئتم والله رددناها الآن جذعة فتية - أى شابة قوية ، ومو يريد عودة الحرب - فقالوا : قد فعلنا ، ثم تنادوا : السلاح ، السلاح ، وتواعدا على الحرة ، وانتظمت صفوفهم للقتال ، فخرج إليهم رسول الله ﷺ فيمن معه من المهاجرين من أصحابه حتى جاءهم ، فقال : يا معشر المسلمين الله الله أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم ، بعد إذ هداكم الله إلى الإسلام وأكرمكم به ، وقطع به عنكم أمر الجاهلية ، واستنقذكم به من الكفر وألف به بينكم ، ترجعون إلى ما كنتم عليه كفارا !!؟

فعرف القوم أنها نزغة من الشيطان ، وكيد من عدوهم ، فألقوا السلاح من أيديهم وبكوا ، وعانق الرجال من الأوس والخزرج بعضهم بعضا ، ثم انصرفوا مع رسول الله ﷺ ، سامعين مطيعين ، فقد أطفأ الله كيد عدو الله « شاس بن قيس » وما صنع ، وأنزل الله فيه ﴿ قل يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله والله شهيد على ما تعملون . قل يا أيها الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجا وأنتم شهداء وما الله بغافل عما تعملون ﴾ وأنزل الله عز وجل في « أوس بن قيطى الأوسى ، وجبار بن صخر الخزرجى » ومن كان معهما من قومهما ، الذين صنعوا ما صنعوا مما أدخل عليهم « شاس بن قيس » من أمر الجاهلية ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقا من الذين آوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين - إلى قوله تعالى : وأولئك لهم عذاب عظيم ﴾^(١) فكانت هذه وقيعتهم وفتنتهم بين الأوس والخزرج ، وحرصهم على تفريق كلمتهم .

(١) تفسير ابن جرير الطبرى ج ٤ ص ٢٣، ٢٤ بتصرف ، والآيات من سورة آل عمران :

وأما حرصهم على تفريق كلمة المهاجرين والأنصار، فقد تولى كبر ذلك « عبد الله بن أبي بن سلول » والذي استغل خلاف مولى من موالى المهاجرين ، يقال له « جهجاه » مع مولى من موالى الأنصار يقال له « سنان » بعد عودة المسلمين من غزوة « بنى المصطلق » واختلفا على الماء حتى نادى الأول قائلاً : يا للمهاجرين ، ونادى الثانى : يا للأنصار ، واجتمعوا عند الماء . وأوشك أن ينشب قتال ، حتى قال ﷺ : « دعوها فإنها منتنة » يريد النبى ﷺ أن دعوا هذه الكلمة التى تفرق جمعكم ، لأنها من العصبية البغيضة ، والحمية الجاهلية المنتنة ، حتى حسم الخلاف بينهم ، ولكن ذلك أغضب « ابن سلول » الذى أراد أن يشعلها نارا ، ثم قال قولته المنكرة لأهل المدينة : نحن الذين آويناكم وأطعمناكم ، فلو منعتموهم النفقة ما كان هذا حالهم ، حتى صار ينطبق علينا المثل القائل : جَوَّعَ كَلْبِكَ يَتْبَعَكَ ، سَمَنَ كَلْبِكَ يَأْكُلُكَ ، والله لئن رجعنا إلى المدينة لپخرجن الأعرز منها الأذل ، فأبى عليه ابنه أن يدخل المدينة إلا أن يأذن له النبى ﷺ ، ويشهد على نفسه أنه الذليل ، وأن رسول الله ﷺ هو العزيز ، فأذن له النبى ﷺ ، وفى هذا نزلت سورة « المنافقون » .

وكم أثار « ابن سلول » الشائعات ، وبذر الخلافات ، وفرق المسلمين يوم أن رجع بثلاث الجيش فى غزوة أحد ، ودعا يهود « بنى النضير » إلى المكث فى المدينة ، وأنه سيمنعهم وينصرهم ، كما أنه هو الذى اختلق حديث الإفك ، اتهم فيه أم المؤمنين عائشة ؓ مع صفوان بن المعطل ؓ ، وهكذا ظل دور المنافقين ينشط فى تفريق كلمة المسلمين ، وزرع بذور الضغائن والعناد ، وغرس وسائل الفتنة والفساد ، ولكن الله تعالى لهم بالمرصاد ، كشف مؤامراتهم ، وفضح

أسرارهم ، وأظهر مكنوناتهم ، فلم تفلح لهم خطة ، ولم تنجح لهم مؤامرة ، وباءت كل الجهود بالفشل ، ولم تلق هذه البذور ما يرونها ، ولم تجد من السواد ما ينميها ، وذلك بفضل الله عز وجل ، مع نزول الوحي من السماء ، حتى أيقنوا بالفشل والهزيمة ، وانتظروا انقطاع وحي السماء بموت النبي ﷺ أو قتله ، ولذلك حاولوا قتل النبي ﷺ عشرات المرات ، ولكن الله تعالى عصمه من الناس ، فهدأوا بعض الوقت ، واختباؤا يدبرون ويخططون ، فلما انقطع الوحي من السماء بموت النبي ﷺ خرجت الأفاعي من جحورها ، لتزاول دورها وهي بمأمن من فضيحة وحي السماء .

فأدوا دورا لا بأس به في خلافة أبي بكر الصديق ، فيما عرف بالردة ، فكانوا اليد الخفية التي تساعد المرتدين ، وتؤيد المتبئين ، وتعين مانعي الزكاة ، توجع نار الفتنة ، وتشعل نيران الحرب . حتى لو لم يكن هذا الدين هو دين الله تعالى لكان في هذه الفتنة نهايته ، وقضى عليه ، ولكن كيف ذلك وهو دين الله تعالى ﴿ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ﴾^(١) فقيض الله لهذه الفتنة أبا بكر الصديق ، الذي قضى عليها في مهدها ، وتتبع فلولها ، وأعاد الأمر إلى نصابه ، كما جيش الجيوش ، وأتم بعث رسول الله ﷺ ، جيش أسامة بن زيد رضي الله عنه ، وانتشرت الفتوحات ليعم الإسلام ربوع الأرض ، وبعد أن قضى أبو بكر نجه ، ولقى ربه ، فرضى الله عنه وأرضاه ، جاء بعده صاحبه « عمر بن الخطاب رضي الله عنه » - فاروق الأمة - ليتم المسيرة من بعده . وفي عهد عمر بن الخطاب هدأت الفتنة بعض الوقت ، لأسباب

(١) سورة التوبة آية : ٣٢ .

منها : خوف المنافقين من بطش عمر ، واجلاء عمر لليهود من جزيرة العرب ، وقد ذهبوا ينظمون صفوفهم ويعيدون حساباتهم بعد قاصمة الظهر التي نالتهم على يد أبى بكر الصديق ، وفشل جهودهم ، فخططوا هذه المرة ، لقتل فاروق الأمة « عمر بن الخطاب » واجتمعت قوى الشر ، وتآمرت على ذلك بالتعاون بين الصهيونية والصليبية والمجوسية ، وقام بتنفيذ المؤامرة « أبو لؤلؤة المجوسى » ، وقتل عمر ابن الخطاب ، شهيدا فى المحراب ، فانكسر باب الفتنة بمقتل عمر . وأطلت الفتنة برأسها من جديد ، لتعمل بكل قواها ، ولتؤدى دورها فى كل اتجاه علمى أو عملى ، دينى أو سياسى . ولئن كانت الفتنة من قبل ذلك لم تنجح ، للأسباب التى ذكرناها ، ولذلك عبرنا عنها ببذور الفتنة ، فإن الفتنة من بعد مقتل عمر قد نجحت ، ولقيت البذور ما يروىها حتى صارت لها جذوعا وأصولا وفروعاً^(١) .

(١) أنظر كتابنا : تعصب اليهود .

و : طاعون العصر : الفرقة بين المسلمين .

جذور الفتنة « الفرقة »

بعد أن مضت خلافة أمير المؤمنين : « عمر بن الخطاب » رضي الله عنه ، وكانت كلها خيرا وبركة ، ونصرا وفتوحات ، حتى لقي الله تعالى شهيدا في المحراب ، وفي لحظات حياته الأخيرة جعل عمر الخلافة شورى بين الستة الذين توفى رسول الله ﷺ وهو عنهم راض « عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبى وقاص » أى بقية العشرة المبشرين بالجنة ، باستثناء « سعيد بن زيد » لأنه ابن عمه ، فتورع عمر فلم يذكره ، كما حذر أن يسند إلى عبد الله ابن عمر من الأمر شيء ، ولكن يحضر الشورى ويشير بالنصح ، كما أوصى أن يصلى بالناس « صهيب بن سنان الرومى » ثلاثة أيام حتى تنفضى الشورى ، وأن يجتمع أهل الشورى ويوكل بهم أناس حتى يبرم الأمر ، ووكل بهم خمسين رجلا من المسلمين وجعل عليهم مستحنا : أبا طلحة الأنصارى ، والمقداد بن الأسود الكندى ، وقد قال عمر ابن الخطاب : ما أظن الناس يعدلون بعثمان وعلى أحدا ، إنهما كانا يكتبان الوحي بين يدي رسول الله ﷺ بما ينزل به جبريل عليه .

هذا وقد أخرج عبد الرحمن بن عوف نفسه من الأمر حتى ينظر ويتحرى فيما يقدم ، وقد تنازل طلحة والزبير ، فقدم عثمان رضي الله عنه ، فكان عند الظن به ، ما خالف له عهدا ، ولا نكث عقدا ، ولا اقتحم مكروها ، ولا خالف سنة ، وقد قال الإمام أحمد : لم يتفق الناس علىبيعة كما اتفقوا على بيعة عثمان ، ولأه المسلمون بعد تشاورهم ثلاثة أيام ، وهم مؤتلفون متفقون متحابون متوادون ، معتصمون بحبل الله جميعا^(١) .

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ١٥١ ، ١٥٨ - ١٦١ بتصرف .

ومضت سيرة عثمان في خلافته على النحو الذى يرضى عنه الله تعالى ورسوله ﷺ ، وكيف لا ؟ وقد شهد له بطهارة السيرة وحسن الخاتمة رسول الله ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى .

وقد قال الحافظ ابن حجر فى ترجمة « عثمان » فى « الاصابة » :
جاء من أوجه متواترة أن رسول الله ﷺ بشر عثمان بالجنة ، وعده من أهل الجنة ، وشهد له بالشهادة ، والحديث الذى يتواتر بذلك عن رسول الله ﷺ لا يرتاب فيه ولا يجمع إلى غير مدلوله إلا الذى رضى لنفسه بأن يقتحم أبواب الجحيم .

ومع ذلك أطلت الفتنة برأسها من جديد ، لتعمل بكل قواها .
وفى كل اتجاه علمى أو عملى ، دينى أو سياسى ، والذى تولى كبرها - فى هذه المرة - هو « عبد الله بن سبأ » المعروف بابن السوداء - سَوْدَ الله وجهه ، الذى تظاهر بالإسلام ، وبحبه لآل بيت النبى ﷺ ، فراح يقول بوصاية « على بن أبى طالب » ﷺ ، أى أنه وصى رسول الله ﷺ ، وأولى الناس بعده بالخلافة ، ثم أخذ يذم أبا بكر وعمر ﷺ ، يتهمهما بأنهما قد انتزعا الخلافة من على ﷺ ، والأدهى من ذلك ما افتراه على سيدنا عثمان ﷺ من اقتراءات ما أنزل الله بها من سلطان، واتهامات ليس لها من الحقيقة نصيب، ولا من الواقع رصيد، ولكنه أشاع ذلك فى الناس ، وانتقل فى الأقطار والأمصار ، وكتب به الكتب ، وأرسل به رسائل ورسائل ، يؤلب الناس على عثمان ﷺ ، فلقى آذانا استمعت له ، ورعاعا صاروا جندا له ، وجاء الثوار من الأمصار ، وخرج الخوارج على عثمان ﷺ ، وثاروا عليه ، واجتمعوا حول بيته ، وما انفضوا حتى قتلوه ﷺ . وهؤلاء الخوارج ، أصحاب الفتنة ، هم أصحاب عبد الله بن سبأ وتلاميذه ومؤيدوه ،

وبينهم وبين خيرة الصحابة أبعد مما بين الحضيض والقمة ، بل أبعد
مما بين الشر والخير .

وإن الشر الذي أقحموه على تاريخ الإسلام بحماقاتهم وقصر
أنظارهم لو لم يكن من نتائجه إلا وقوف حركة الجهاد الإسلامي
فيما وراء حدود الإسلام سنين طويلة لكفى إثما وجناية .

والمظنون بالصحابة خلاف ما يتوهم كثير من الرافضة وأغبياء
القصاص الذين لا تميز عندهم بين صحيح الأخبار وضعيفها ،
ومستقيمها وسقيمها ، وميادها وقويمها .

وهذا « عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : لقد عتبوا على
عثمان أشياء لو فعلها عمر ما عتبوا عليه » وعبد الله بن عمر كان شاهد
عيان لخلافة عثمان من أولها إلى آخرها ، وكان أشد الناس في التزام
السنة المحمدية ، ومع ذلك فإنه يشهد لعثمان بأن كل ما عتبوا به عليه
كان يحتمل أن يكون من عمر - وهو أبوه - ولو كان ذلك من عمر
لما عتب عليه أحد^(١) .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : إن عثمان رضي الله عنه لم يأت منكرا ،
لا في أول الأمر ولا في آخره ، ولا جاء الصحابة بمنكره ، وكل
ما سمعت من خبر باطل إياك أن تلتفت إليه .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة : إن خيار المسلمين
لم يدخل واحد منهم في دم عثمان ، لا قتل ولا أمر بقتله ، وإنما قتله
طائفة من المفسدين في الأرض من أوباش القبائل وأهل الفتن ، وكان
على رضي الله عنه يقول : « اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل
والجبل » .

(١) العواصم من القواصم : للقاضي أبي بكر بن العربي ص ٧٠ .

(٢) العواصم من القواصم : للقاضي أبي بكر بن العربي ص ٦٦ .

(٣) منهاج السنة لابن تيمية ج ٢ ص ١٨٦ .

وهؤلاء الذين شاركوا فى الجناية على الإسلام بمقتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه طوائف على مراتب : فيهم الذين غلب عليهم الغلو فى الدين فأكبروا الهنات ، وارتكبوا فى انكارها الموبقات .

ومنهم الذين ينزعون إلى عصبية جاهلية ، ييغضون شيوخ الصحابة من قريش ، ولم تكن لهم فى الإسلام سابقة ، فحسدوا أهل السابقة من قريش على ما أصابوا من مغنم شرعية جزاء جهادهم وفتحهم ، فأرادوا أن يكون لهم مثلها بلا سابقة ولا جهاد . وفيهم المتورون من حدود شرعية أقيمت على بعض ذويهم ، فاضطغوتوا فى قلوبهم الإحنة والغل لأجلها . وفيهم الحمقى الذين استغل السبأيون ضعف عقولهم فدفعوهم إلى الفتنة والفساد والعقائد الضالة . وفيهم من أثقل كاهله خير عثمان ومعروفه نحوه ، فكفر معروف عثمان عندما طمع منه بما لا يستحقه من الرئاسة والتقدم بسبب نشأته فى أحضانة .

وفيهم من أصابهم من عثمان من التعزير لبوادر بدرت منهم تخالف أدب الإسلام فأغضبهم التعزير الشرعى من عثمان . وفيهم المتعجلون بالرياسة قبل أن يتأهلوا لها اغترارا بمالهم من ذكاء خلاب أو فصاحة لا تغذيها الحكمة ، فثاروا متعجلين بالأمر قبل إبانة . وفيهم أهل الفتنة ، وعلى رأسهم السبأيون ، والمتافقون . وفيهم .

وعلى الاجمال فإن الرحمة التى جبل عليها عثمان ، وامتلا به قلبه أطمعت الكثيرين فيه ، وأرادوا أن يتخذوا من رحمته مطية لأهوائهم . ولو صدق التاريخ لأوقفنا على نفسيات هؤلاء الخوارج على عثمان وعلى أغراضهم ونوعياتهم ، ليكون من ذلك درس وعبرة لطلاب التاريخ الإسلامى^(١) .

(١) العواصم من القواصم : هامش (تحقيق وتعليق) ص ٧٣ .

ونقول بهذه المناسبة أيضا : إن عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه ينبغي أن يسمى العصر الذهبي للإسلام على الرغم من تشويهه من قبل الحساد والمفترين والمضلين ، رحمه الله تعالى وأجزل ثوابه ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين بما هو أهله ، أجر ما جاهد وأنفق من قبل الفتح ، ومن بعد الفتح ، وحتى في زمن خلافته ، وحين مماته .

لقد تمت في عهد هذا الخليفة العظيم أمور تنظيمية ، وكان من أجلها جمعه الناس على مصحف واحد .

كما زاد في عطاء الناس مائة في المائة ، وقد روى ما يدل على ما كان من كثرة الخير في زمنه والتوسع في العطاء وتنويعه ، كما استمرت حركة الفتح في مختلف الميادين في زمنه ، فتم في عهده فتح شمال أفريقيا ، وفتح الاسكندرية مرة ثانية ، بعدما كر الروم عليها ، وغزا بلاد النوبة ، وأخذ الجزية من أهلها على يد قائده عبد الله بن سرح .

وفي خلافة عثمان أنشئ أول أسطول إسلامي ، وأول من فكر في ذلك معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وكان واليا على الشام ، استعان بهذا الأسطول على غزو قبرص وأخذ الجزية من أهلها .

وفي عهده تم فتح أرمينية وأذربيجان ، كما تم فتح بقية بلاد فارس ، وقد عم الرخاء في عهد عثمان بسبب هذه الفتوحات وكثر المال والرقيق بصورة لم يعرف لها مثل من قبل^(١) .

رضى الله عن أمير المؤمنين عثمان ، لو كان من حوارى المسيح عليه السلام ، وكانت له من سيدنا عيسى ابن مريم منقبة مثل هذه المناقب التي أكرمها الله بها من نبي الرحمة سيدنا محمد صلوات الله عليه ، لعبدته النصارى لأجلها .

فالمعجب لأمة يكون فيها جولة يعيرون على عثمان - في زمانه وإلى

(١) العواصم من القواصم (هامش) ص ١١٦ ، ١١٧ بتصرف .

يوم الناس هذا - ما يستحق عليه المدح والتكريم ، ونرى في الأولين من يستشعر الشجاعة في نفسه عند الاقدام على سفك دم هذا الخليفة الرحيم لشبهات واهية ، ثم يحمل مثل هذا الجهل أناس في الآخرين ، يتهمون أمير المؤمنين عثمان ، ويسبونه ، بل ويلعنونه ويكفرونه ، ثم يشعر أمثالنا في عصرنا بأن عثمان لا يزال من بعض أمته في موقف يحتاج فيه إلى انصافه ، ودفع قالة السوء عنه ، « مع أنه لما وقع هذا الأمر وهو مقتل عثمان رضي الله عنه - وهو أمر عظيم ، وشيء فظيع شنيع - أسقط في أيدي الناس ، فأعظموه جدا ، وندم أكثر هؤلاء الجهلة الخوارج بما صنعوا ، وأشبهوا من تقدمهم ممن قص الله علينا خبرهم في كتابه العزيز ، - من الذين عبدوا العجل - في قوله تعالى : ﴿ ولما سقط في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا قالوا لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين ﴾ (١) .

ولما بلغ الزبير مقتل عثمان - وكان قد خرج من المدينة - قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، ثم ترحم على عثمان ، وبلغه أن الذين قتلوه ندموا ، فقال : تبا لهم ، ثم تلا قوله تعالى : ﴿ ما ينظرون إلا صبحة واحدة تأخذهم وهم يخصمون . فلا يستطيعون توصية ولا إلى أهلهم يرجعون ﴾ (٢) .

وبلغ عليا قتله فترحم عليه ، وسمع بندم الذين قتلوه ، فتلا قوله تعالى : ﴿ كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر فلما كفر قال إني بريء منك إني أخاف الله رب العالمين ﴾ (٣) .

ولما بلغ « سعد بن أبي وقاص » قتل عثمان استغفر له وترحم عليه ، وتلا في حق الذين قتلوه : ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا .

(٢) سورة يس آية : ٤٩ ، ٥٠ .

(١) سورة الأعراف آية : ١٤٩ .

(٣) سورة الحشر آية : ١٦ .

الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا^(١).

ثم قال سعد : اللهم أئدمهم ثم خذهم ، وقد أقسم بعض السلف بالله إنه ما مات أحد من قتلة عثمان إلا مقتولا . رواه ابن جرير^(٢).

ثم ماذا ؟ « لما قضى الله تعالى أمره ، وأمضى قدره ، وذلك بمقتل رى النورين عثمان رضي الله عنهما » .

علم أن الحق ألا يترك الناس سدى ، وأن المسلمين بعده مفتقرون إلى خليفة ، مفروض عليهم النظر فيه ، ولم يكن بعد الخلفاء الثلاثة كالرابع قدرا وعلمًا ، وتقى ودينًا ، فانعقدت له البيعة .

ولولا الاسراع بعقد البيعة لعلى لتدافع إليها الأوباش ، فيقع ما لا يرقع خرقة .

ولكن عليا رضي الله عنه أبى البيعة ، وتبرأ من الأمر ، وابتعد عنه ، ولكن عزم عليه المهاجرون والأنصار ، وقالوا له : ننشدك الله ، ألا ترى الفتنة ، ألا تخاف الله ؟ فلما رأى أن الأمر فرض عليه ، انقاد إليه ، حتى أتى الناس عليا وهو فى سوق المدينة ، وقالوا له أبسط يدك نبايعك ، فقال : لا تعجلوا ، حتى يجتمع الناس ويتشاورون ، وتمت البيعة له .

وهذه الوقائع على بساطتها تدل على أن بيعة علي رضي الله عنه كبيعة اخوانه من قبل ، جاءت على قدرها ، وفى ابانها ، وأنها مستمدة من رضا الأمة فى حينها ، لا من وصية سابقة مزعومة ، أو رموز خيالية موهومة^(٣) . ولما استقر أمر بيعة علي ، دخل عليه طلحة والزبير

(١) سورة الكهف آية : ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) البداية والنهاية ج ٧ ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ بتصرف .

(٣) العواصم من القواصم ص ١٤٦ ، ١٤٧ بتصرف .

ورؤوس الصحابة رضي الله عنهم - وطلبوا منه إقامة الحدود والأخذ بدم عثمان ، فاعتذر إليهم بأن هؤلاء لهم مدد وأعوان ، وأنه لا يمكنه ذلك يومه هذا ، فطلب منه الزبير أن يوليه إمرة الكوفة ليأتيه بالجنود . وطلب منه طلحة أن يوليه إمرة البصرة ليأتيه منها بالجنود ، ليقوى بهم على شوكة هؤلاء الخوارج ، وجهلة الأعراب الذين كانوا معهم في مقتل عثمان رضي الله عنه . فقال لهما : مهلا عليّ ، حتى أنظر في هذا الأمر .

وفي نفس الوقت لم يكن قد بايع أهل الشام ، وعلى رأسهم معاوية ، وقد تأثر الناس بمقتل عثمان تأثرا عظيما ، وعلقوا قميص عثمان وأخذوا ييكون حوله ، وندب معاوية الناس إلى الأخذ بثار عثمان ، أو يطالبون بدم عثمان ، ممن قتله من أولئك الخوارج .

وأما حقيقة موقف على من قتله عثمان أنهم عند البيعة له كانوا هم المستولين على زمام الأمر في المدينة ، وفي حالة الارهاب التي كانت سائدة يومئذ لم يكن في استطاعة على ولا غيره أن يقف منهم موقفا يستطيع فيه القصاص .

ولكن تعجل طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم الأمر ، وخرجوا على رأس جيش يطالب عليا بالقصاص من قتلة عثمان ، كما أرادوا أن يتفقوا مع على رضي الله عنه على الطريقة التي يتوصلون بها إلى ذلك .

وهذا الذي سعى إليه الصحابي المجاهد « القعقاع بن عمرو » رضي الله عنه للنظر في جمع طوائف المسلمين ، وضم شاردهم ، ومنع تشردهم ، إذ أرسله على رضي الله عنه رسولا إلى طلحة والزبير بالبصرة يدعوهما إلى الألفة والجماعة ، ويعظم عليهما الفرقة والاختلاف ، فذهب القعقاع إلى البصرة ، فبدأ بعائشة رضي الله عنها فقال : أي أماء ، ما أقدمك هذا البلد ؟ فقالت : أي بني ، الإصلاح بين الناس ، فسألها أن تبعث إلى طلحة

والزبير ليحضرا عندها ، فحضرا ، فقال القعقاع : إني سألت
أم المؤمنين ما أقدمها ؟ فقالت : إنما جئت للإصلاح بين الناس ،
فقالا : ونحن كذلك ، قال : فأخبراني ما وجه هذا الإصلاح ؟ وعلى
أى شيء يكون ؟ فوالله لئن عرفناه لنصطلحن ، ولئن أنكرناه
نصطلحن ، قالا : قتلة عثمان ، فإن هذا إن ترك كان تركا للقرآن .
فقال : قتلتما قتلته من أهل البصرة ، وأنتم قبل قتلهم أقرب منكم
إلى الاستقامة منكم اليوم ، قتلتم ستمائة رجل ، فغضب لهم
سنة الآلف فاعتزلوكم وخرجوا من بين أظهركم . وطلبتم
« حرقوص بن زهير » فمنعه ستة الآف ، فإن تركتموهم وقعتم
فيما تقولون ، وإن قاتلتموهم فأدبلوا عليكم كان الذي حذرتم وفرقتم
من هذا الأمر أعظم مما أراكم تدفعون وتجمعون منه - يعنى أن الذي
تريدونه من قتل قتلة عثمان مصلحة ولكنه يترتب عليه مفسدة هي أربى
منها- وكما أنكم عجزتم عن الأخذ بثأر عثمان من حرقوص بن زهير ،
لقيام ستة آلاف في منعه ممن يريد قتله ، فعلى أعذر في تركه الآن
قتل قتلة عثمان ، وإنما أخر قتل قتلة عثمان إلى أن يتمكن منهم ،
فإن الكلمة في جميع الأمصار مختلفة ، ثم أعلمهم أن خلقا من ربيعة
ومضر قد اجتمعوا لحربهم بسبب هذا الأمر الذي وقع . فقالت له
عائشة أم المؤمنين : فماذا تقول أنت ؟ قال : أقول إن هذا الأمر الذي
وقع دواؤه التسكين ، فإذا سكن اختلجوا ، فإن أنتم بايعتمونا فعلامة
خير وتباشير رحمة ، وإدراك الشار ، وإن أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر
واستئنافه كانت علامة شر وذهاب هذا الملك ، فأثروا العافية
ترزقوها ، وكونوا مفاتيح خير كما كنتم أولا ، ولا تعرضونا
للبلاء فتعرضوا له ، فيصرعنا الله وإياكم ، وإيم الله إني لأقول قولي

هذا وأدعوكم إليه ، وإنى لخائف أن لا يتم حتى يأخذ الله حاجته من هذه الأمة ، التى قل متاعها ، ونزل بها ما نزل ، فإن هذا الأمر الذى قد حدث أمر عظيم ، وليس كقتل الرجل الرجل ، ولا النفس الرجل ، ولا القبيلة القبيلة ، فقالوا : قد أصبت وأحسن فارجع ، فإن قدم على وهو على مثل رأيك صلح الأمر ، قال : فرجع إلى على فأخبره فأعجبه ذلك ، وأشرف القوم على الصلح ، كره ذلك من كرهه ، ورضيه من رضيه ، وأرسلت عائشة إلى على تعلمه أنها إنما جاءت للصلح ، ففرح هؤلاء وهؤلاء ، وقام على فى الناس خطيبا فذكر الجاهلية وشقاءها وأعمالها ، وذكر الإسلام وسعادة أهله بالآلفة والجماعة ، وأن الله جيمعهم بعد نبيه ﷺ على الخليفة أبى بكر الصديق ، ثم بعده على عمر بن الخطاب ، ثم على عثمان ، ثم حدث هذا الحدث الذى جرى على الأمة ، أقوام طلبوا الدنيا وحسدوا من أنعم الله عليه بها ، وعلى الفضيلة التى من الله بها ، وأرادوا رد أمة الإسلام على أدبارها ، والله بالغ أمره «^(١)» .

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٦٠ بتصرف ، وتاريخ الطبرى ج ٥ ص ١٩١ ، ١٩٢ ، والمقدمة لابن خلدون ج ٦ ص ١٦٢ .

ثمرات الفرقة

١ - موقعة الجمل :

هذا والسبئية وعلى رأسهم عبد الله بن سبأ وقتلة عثمان مترقبون كل صغيرة وكبيرة بكل دقة ، وما يجرى بين الفريقين من السعى إلى الصلح والإصلاح والوفاق والاتحاد ، وهم يحذرون أن تفشل خطتهم ومؤامرتهم للفتنة والفساد وإقامة الحروب بين المسلمين ، إلى أن وصل الأمر حدا لم يكن في تصوره أن يصل إليه ، وخاصة عندما قام أمير المؤمنين على رضي الله عنه خطيبا في معسكره وقال : ألا إني مرتحل غدا فارتحلوا ، ولا يرتحلن أحد معي أعان على قتل عثمان ، بشيء من أمر الناس ، فما أن سمعت السبئية بهذا القول إلا وعرفوا مصيرهم ، وهنا اجتمع رؤوسهم - أى قتلة عثمان - كالأشتر النخعي ، وشريح بن أبى أوفى ، وعبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء ، وسالم بن ثعلبة ، وغلاب بن الهيثم ، وغيرهم فى ألفين وخمسمائة ، وليس فيهم صحابى ، والله الحمد .

فقالوا : ما هذا رأى ؟ وعلى - والله أعلم بكتاب الله من يطلب قتلة عثمان ، وأقرب إلى العمل بذلك - وقد قال ما سمعتم ، غدا يجمع عليكم الناس ، وإنما يريد القوم كلهم أنتم ، فيكف بكم وعددكم قليل فى كثرتهم ، فقال الأشتر : قد عرفنا رأى طلحة والزبير فينا ، وأما رأى على فلم نعرفه إلى اليوم ، فإن كان قد اصطالح معهم فإنما اصطالحوا على دمائنا ، فإن كان الأمر هكذا ألحقنا عليا بعثمان ، فرضى القوم منا بالسكوت .

فقال ابن السوداء : بش ما رأيت ، لو قتلناه قتلنا ، فإننا يا معشر قتلة عثمان فى ألفين وخمسمائة ، وطلحة والزبير وأصحابهما فى

خمسة آلاف ، لا طاقة لكم بهم ، وهم إنما يريدونكم .
فقال غلاب بن الهيثم : دعوهم وارجعوا بنا حتى نتعلق ببعض
البلاد فنمتنع بها .

فقال ابن السوداء : بش ما قلت : إذا والله يتخطفكم الناس .
ثم قال ابن السوداء قبحه الله : يا قوم إن عزكم في خلطة الناس ،
فإذا التقى الناس فانشبوا الحرب والقتال بين الناس ولا تدعوهم
يجتمعون ، فمن أنتم معه لا يجد بدا من أن يمتنع ، ويشغل الله
طلحة والزبير ومن معهما عما يحبون ، ويأتيهم ما يكرهون ، فأبصروا
الرأى وتفرقوا عليه^(١) .

ثم أوقعوا بعض المناوشات في صفوف أصحاب الجمل ، وأسرف
حكيم بن جبلة في انشاب القتال ، وكان يطيل لسانه بسب أم المؤمنين
عائشة ، ويقتل من يلومه على ذلك من نساء ورجال ، ومنادى عائشة
يدعو الناس إلى الكف فيأبون ، حتى إذا مسهم الشر وعضهم نادوا
أصحاب عائشة إلى الصلح . ولذلك أرسل «علي» إلى طلحة والزبير
يقول لهم : إن كنتم على ما فارقتم عليه القعقاع بن عمرو ، فكفوا
حتى تنزل فننظر في هذا الأمر ، فأرسلا إليه : «إنا على ما فارقتنا
عليه القعقاع بن عمرو من الصلح بين الناس» .

قال الحافظ ابن كثير - في البداية والنهاية : فاطمأنت النفوس
وسكنت واجتمع كل فريق بأصحابه من الجيشين ، فلما أمسوا به
على «عبد الله بن عباس إليهم» وبعثوا «محمد بن طلحة السجاد»
إلى علي ، وعولوا جميعا على الصلح ، وياتوا بخير ليلة لم يبيتوا
بمثلها للعافية ، ويات الذين أثاروا أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط ، قد

(١) البداية والنهاية ج ٧ ص ٢٦٠ .

أشرفوا على الهلكة ، وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها ، حتى اجتمعوا على انشأ الحرب في السر ، واستسروا بذلك خشية أن يفطن أحد بما حاولوا من الشر ، فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم ، انسلا إلى ذلك الأمر انسلا ، وأيقظوا القوم على صليل السيوف ، وقاموا من منامهم إلى السلاح ، وهكذا انشأوا الحرب بين علي واخوته زبير وطلحة ، فظن أصحاب الجمل أن عليا غدر بهم ، وظن علي أن اخوانه غدروا به ، وكل منهم أتقى الله من أن يفعل ذلك في الجاهلية ، فكيف بعد أن بلغوا أعلى المنازل من أخلاق القرآن^(١).

وهكذا نشبت الحرب عن طريق أصحاب الأهواء ، الذين بادروا باراقة الدماء ، وكثرت الغوغاء على البوغاء كل ذلك حتى لا يقع برهان ، ولا تقف الحرب على بيان ، ويخفى قتلة عثمان ، ويباد جند الإيمان ، وإن واحدا في الجيش يفسد تدبيره ، فكيف بألف ؟

وقتلة عثمان كانوا يزيدون على ألفين وخمسمائة !! هذا فضلا عن عدم علم المؤمنين المخلصين بما يجري وراء الأستار ، وقد أحبك المتآمرون خططهم ، وقد جعلوا كلا من الفريقين يظن أن الآخر قد غدر به ، وظنوا أن هذا عن ملا من أصحاب علي ، فبلغ الأمر عليا ، فقال : ما للناس ؟ فقالوا : بيتنا أهل البصرة ، فثار كل فريق إلى سلاحه ، ولبسوا لامة الحرب ، وركبوا الخيول ، وقامت الحرب على قدم وساق ، وتبارز الفرسان وجالت الشجعان ، وتواقف الفريقان ، والسبئية أصحاب ابن السوداء - قبحهم الله - لا يفترون عن القتل ، ومنادى علي ينادى : ألا كفوا ، ألا كفوا ، فلا يسمع أحد .

(١) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، والبداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ بتصرف ، ومنهاج السنة لابن تيمية ج ٢ ص ١٨٥ ، ج ٣ ص ٢٢٥ ، ٢٤١ . والعواصم من القواصم ص ١٩٥ ، ١٦٠ .

ومن ناحية عائشة رضي الله عنها ، وقد قال لها كعب بن سور الأزدي - أول قضاة المسلمين على البصرة - : يا أم المؤمنين أدركي الناس لعل الله يصلح بك بين الناس ، فقالت له - وقد أمسك بخطام الجمل - : خل يا كعب عن البعير ، وتقدم بكتاب الله فادعهم إليه ، ودفعت إليه مصحفا ، وأقبل القوم وأمامهم السبيبة يخافون أن يجرى الصلح ، فاستقبلهم كعب بالمصحف ، وعلى من خلفهم يزعمهم ويأبون إلا اقداما .

فلما دعاهم كعب رشقوه رشقا واحدا فقتلوه ، وتعقبوا طلحة والزبير فقتلوهما .

ثم راموا أم المؤمنين ، وقد حاولوا قتلها ، ولكن أصحابها ستروا اليهودج بالدروع ، ثم أخذت رضي الله عنها - حين أبو الصلح - فى الدعاء ، وقالت : أيها الناس : العنوا قتلة عثمان وأشياعهم ، وأقبلت تدعو ، وضج أهل البصرة بالدعاء ، وسمع على الدعاء ، فقال : ما هذه الضجة ؟ فقالوا : عائشة تدعو ويدعو الناس معها على قتلة عثمان وأشياعهم ، فأقبل على يدعو وهو يقول : اللهم العن قتلة عثمان وأشياعهم .

وهكذا اشترك صالحوا الفريقين فى لعن قتلة أمير المؤمنين الشهيد المظلوم عثمان ، فى الساعة التى كان فيها قتلة عثمان ينشبون القتال بين صاحي المسلمين^(١) .

ومعلوم أنه عند الفتنة وفى ملحمة القتال يتمكن أولوا الإحسان والحق ، من حل العرى ونقض العهود . وكانت آجالا قد حضرت ، ومواعيد انتجرت .

وهكذا وقعت تلك الكارثة التى ذهب ضحيتها آلاف من الناس ،

(١) انظر من القواصم ص ١٦٠ ، ١٦١ بتصرف .

حتى جعل على ﷺ يقول لابنه الحسن : « يا بنى ، ليت أباك مات قبل هذا اليوم بعشرين عاما ، فقال له : يا أبت قد كنت أنهاك عن هذا ، قال : يا بنى لم أر أن الأمر يبلغ هذا » .

وانتهت الحرب بسقوط الجمل الذى كان عليه هودج أم المؤمنين عائشة ، بعد ما قتل ممن أخذ بخطامه سبعون رجلا ، ولما سقط الجمل أقبل محمد بن أبى بكر إليه ومعه عمار فاحتملا الهودج فنجياه ، وسلم محمد بن أبى بكر على أخته أم المؤمنين « عائشة » وأتاها على ، فقال : كيف أنت يا أمه ، فقالت : بخير ، قال : يغفر الله لك ، قالت : ولك .

ثم جهز « على » « عائشة » بكل شئ مما ينبغى لها من مركب أو زاد أو متاع ، وأخرج معها كل من نجا ممن خرج معها إلا من أحب المقام ، واختار لها أربعين امرأة من نساء أهل البصرة المعروفات ، وقال : تجهز يا محمد فبلغها ، فلما كان اليوم الذى ترتحل فيه جاءها حتى وقف لها ، وحضر الناس فخرجت على الناس وودعوها وودعتهم ، وقالت : يا بنى لا يعتب بعضنا على بعض استبطاء واستزاده ، فلا يُعتدَّن أحد منكم على أحد بشئ بلغه من ذلك ، إنه والله ما كان بينى وبين على فى القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها ، وإنه عندى على معتبتي من الأخيار ، وقال على : يا أيها الناس صدقت والله وبرت ، ما كان بينى وبينها إلا ذلك ، وإنها لزوجة نبيكم ﷺ فى الدنيا والآخرة .

وخرجت يوم السبت لغرة رجب سنة ٣٦ هـ ، وشيعها على أميالا ، وسرح بنيه معها يوما^(١) .
وبهذا ندرك جانباً من مؤامرات السبئية ومخططاتها ، والتى لأجلها

(١) البداية والنهاية ج ٧ ص ٢٦١ - ٢٦٩ بتصرف .

دخل اليهودى الملعون « ابن سبأ » فى الإسلام ، وتستتر بالكفر ، وتظاهر بالحب لعلى وآل بيته ، وفعل هو وجماعته السبئيون هذه الشناعات ، المنكرة التى جرت ، إلى أن تمنى أم المؤمنين ، عائشة ، وأمير المؤمنين « على » أن كانا أمواتا قبل وقوع هذا .

٢ - « معركة صفين » :

ولم يكتف السبئيون بما وقع فى الجمل ، بل بدأوا يتقنون ويجمعون حولهم الموالى والأعراب إلى أن فحل أمرهم ، وازداد طغيانهم ، كما ازداد نفوذهم وقوتهم . وجمعوا حولهم أوباشا من الناس والفسقة الفجرة ، كما أنهم بدأوا ييثون العقائد الفاسدة بينهم ، وحرصوا على إثارة الفتن والقتل ، وإثارة الأحقاد والضغائن ، وأخذوا ينفخون فى الرماح ، ويحاولون اسعار الحرب بين المسلمين مرة أخرى ، ويحرضون شيعة على ضد كل من يطالب بثار عثمان وقصاصه ، وخاصة معاوية - رضي الله عنه - الذى عزله على عن الشام ، وامتنع من الخضوع لخلافة على رضي الله عنه ، والتسليم بامارته ، بدعوى أن بيعة على لم تنعقد ، لأنه لم يحصل الشورى ، ولم يبايعه أهل الحل والعقد ، ولم ينتخبه إلا رجال معدودون من المهاجرين والأنصار ومن أهل المدينة ، وفوق ذلك كله قتلة عثمان والسبئية التجنوا فى معسكره واكتنفوا بكفه .

ومن طرف آخر بدأت الرسائل تتبادل بين على ومعاوية رضي الله عنه ، على أن يبايع معاوية عليا أولا ، ثم بعد أن تهدأ الأمور يكون هناك موقف مع قتلة عثمان الذين استفحل أمرهم ، ولا قدرة لعلى عليهم ، بل صاروا يملكوننا ولا نملكهم ، أو نحو هذا .

ولكن معاوية رضي الله عنه - بعد أن وصله رسالة على - جمع رؤساء الصحابة الذين عنده مع قادة الجيوش وأعيان الشام واستشارهم فيما يطلب على ، فقالوا: لا نبايعه حتى يقتل قتلة عثمان ، أو يسلمهم

إلينا ، فأرسل معاوية مع من بعث بهم على عليه السلام يدعونه إلى الجماعة والطاعة ، يقول : أما بعد ، فإنكم دعوتوني إلى الجماعة والطاعة ، فأما الجماعة فمعنا هي ، وأما الطاعة فكيف أطيع رجلا أعان على قتل عثمان ، وهو يزعم أنه لم يقتله ، ونحن لا نرد ذلك عليه ولا نتهمه به ، ولكنه آوى قتلة عثمان فيدفعهم إلينا حتى نقتلهم ، ثم نحن نجيبكم إلى الطاعة والجماعة » .

فلما رجع أبو الدرداء وأبو أمامة إلى علي ، وقالوا له ذلك ، فقال : هؤلاء الذين تريان ، فخرج خلق كثير ، فقالوا : كلنا قتلة عثمان ، فمن شاء فليرمنا ^(١) .

هذا ولا يجوز أن تغفل السبب الرئيسي لمن تأثروا بالدسائس اليهودية ، والأفكار المدسوسة ، وخرجوا عن الجادة المستقيمة ، وأعطوا هذا الخلاف صبغة دينية أمثال السبئين وغيرهم ممن وقعوا في حبال اليهودية المبغضة للإسلام ، وهم الذين كانوا يؤججون نار الحرب كلما خبت نيرانها ، ويفسدون وسائل الصلح كلما أوشكت أن تؤتي ثمارها ، ويزورون الرسائل بين الفريقين لإثارة الحقد والبغضاء في النفوس . ولا شك أن كثيراً من أتباع « عبد الله بن سبأ » - وهم من المجوس واليهود والمنافيين - دخلوا في معسكر علي عليه السلام تحت ستار شيعة علي ، كما دخل بعض منهم في معسكر معاوية عليه السلام ، ولكنهم لم يكونوا لا من شيعة علي ولا من شيعة معاوية بل هم كانوا كتلة مستقلة ، وفئة باغية ، لها أفكارها وعقائدها ، ولها أغراضها وأهدافها ، وهم الذين كانوا يسعون بالفساد ، ويضرمون نار الحرب كلما أراد الطرفان الصلح والاتحاد بينهما . ومنهم نشأت فتنة الخوارج الذين كفروا عليا وعثمان ومعاوية معا ،

(١) البداية والنهاية ج ٧ ص ٢٧٦ - ٢٨٣ بتصرف .

لأنه لم يكن همهم اسقاط خلافة عثمان ولا تحريض الناس عليه ، بل كان كل ما يقصدون هو القضاء على دولة الإسلام . وسد باب فتوحاتهم وغزواتهم .

ولذلك عندما نجحوا فى إيقاع الفتنة بين المسلمين وتأليبهم على خليفة رسول الله الراشد الثالث ، وتفريق كلمة المؤمنين وتشيتيتهم ، تألبوا على «على بن أبي طالب» كما تألبوا على «عثمان بن عفان» .

وهذا مما لا ينكره إلا مكابر أو مجادل بلا حق وعلم وبصيرة .
ثم ماذا ؟ ثبت على بن أبي طالب موقفه ، وثبت معاوية على موقفه ، بعد أن دارت بينهما رسائل كثيرة ، واقتربوا كذلك ، وباءت كل المحاولات بالفشل ، لأن عليا لا يرى جواز وجود خليفتين فى وقت واحد ، وأن معاوية شق جماعة المسلمين ، وفرق كلمتهم ، وأبى السمع والطاعة .

ومعاوية يقول : والله إنى لأعلم أنه خير منى ، وأفضل ، وأحق بالأمر منى ، ولكن أستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوما ، وأنا ابن عمه أطلب بدمه . وأمره إلى ، فقولوا له : فليسلم إلى قتلة عثمان ، وأنا أسلم له أمره .

ومع عدم اقتناع الفريقين بوجهة نظر الآخر ، فضلا عن تدخل قتلة عثمان فى الأمر ، واثارتهم القلاقل ، بهذا دارت الحرب بين على بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان مع فئتين عظيمتين من المسلمين ، دعواهما واحدة ، كما قال رسول الله ﷺ - وهو يمدح الحسن بن على بن أبي طالب : « إن ابني هذا سيد ، ولعل الله يصلح به بين فئتين عظيمتين » .
أمتى دعواهما واحدة^(١) ، وهذه الدعوة الواحدة تمثلت فى وحدة الدين والإيمان وطلب الحق ، فلم يكن بين القوم خلاف دينى يرجع إلى الكفر والإسلام ، أو الاتهام بالنفاق أو نحوه .

(١) رواه البخارى .

ولكن الخلاف بينهما فى جانب سياسى محض ، طائفة ترى أن عليا خليفة صاحب حق شرعى ، حيث انعقدت الخلافة له بمشورة أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار . وعلى معاوية أن يبايعه ولا ينارعه الخلافة ، وإلا جاز له قتاله .

وطائفة رأوا أن أحق الناس بها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، حيث إنه يريد القصاص لدم الإمام المظلوم ، صهر رسول الله ﷺ وخليفته للمسلمين ، والذي أخذ رسول الله ﷺ البيعة المشهورة للأخذ بثأره يوم الحديبية وسميت فيما بعد - أى هذه البيعة - ببيعة الرضوان ، حيث أنزل الله رضاه لكل من بايع لأجله .

فالخلاف مبنى على الاجتهاد ولكل واحد منهما وجهة نظره التى يرى صوابها وأحقيتها مع اعتراف كل منهما بالفضل للآخر . والشهادة له بالإسلام .

فهذا على رضي الله عنه قال مخاطبا جنده عن معاوية ومن معه : « أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، فإنها خير ما تواصى به العباد ، وخير عواقب الأمور عند الله ، وقد فتح باب الحرب بينكم وبين أهل القبلة » .

هذا وقد زاد على رضي الله عنه المسألة وضوحا وبيانا فى كتاب له كتبه لأهل الأمصار يوضح فيه ما جرى بينه وبين أهل صفين ، ويبين فيه حكم من ناضلوه وقتلوه وموقفه منهم ، فقال :

« وكان بدأ أمرنا أنا التقينا والقوم من أهل الشام ، والظاهر أن ربنا واحد ، ونبينا واحد ، ودعوتنا فى الإسلام واحدة ، ولا نستزيدم فى الإيمان بالله والتصديق برسوله ، ولا يستزيدوننا ، الأمر واحد إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان ، ونحن منه براء »^(١) .
ولأجل ذلك منع أصحابه من سب أهل الشام وأنصار معاوية

(١) نهج البلاغة ص ٣٦٧ ط بيروت .

وشتمهم إياهم أيام حربهم بصفين ، فقال : إني أكره لكم أن تكونوا سبابين ، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم ، كان أصوب في القول ، وأبلغ في العذر ، وقلتم مكان سبكم إياهم : اللهم احقن دماءنا ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم » (١).

وبهذا ندرك - أو نذكر - أن علياً عليه السلام لم يكن يعد محاربه كفارا ، ولقد أقر بذلك الشيعة أنفسهم حيث أوردوا نفس الرواية التي أوردوها أهل السنة في كتبهم .

عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان يقول لأهل حربه : إنا لم نقاتلهم على التكفير لهم ، ولم يقاتلونا على التكفير لنا ، ولكننا رأينا أننا على حق ، ورأوا أنهم على حق .

وفي رواية عن جعفر أن أبيه محمد الباقر : أن علياً لم يكن ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق ، ولكن يقول : هم اخواننا بغوا علينا .

ومن طريف ما ذكر أن أبا العالية - وهو تابعي مشهور - أدرك النبي ﷺ وهو شاب ولكنه لم يسلم إلا بعد وفاة النبي ﷺ في عهد أبي بكر رضي الله عنه ، فإنه روى عنه أبو خلد أنه قال : قال أبو العالية : لما كان زمان علي ومعاوية وإنني لشاب ، القتال أحب إلي من الطعام الطيب ، فجهزت بجهاز حسن حتى أتيتهم ، فإذا صفان ما يرى طرفاهما ، إذا كبر هؤلاء كبر هؤلاء ، وإذا هلك هؤلاء هلك هؤلاء ، فراجعت نفسي ، فقلت : أي الفريقين أنزله كافرا ؟ ومن أكرهني على هذا ؟ قال : فما أمسيت حتى رجعت وتركتهم » (٢).

(١) نهج البلاغة : ص ٤٤٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٤ ص

فالخلاف الذى وقع بين على ومعاوية رضي الله عنه لم يؤد إلى التكفير والتفسيق فيما بينهم ، ولا إلى المقاطعة الدائمة ، والمباغضة الأبدية والهجران والقطيعة - كما تصوره القوم فى العصور المتأخرة ، وكما وضعت الأساطير والقصص - بل كل واحد من الحزبين كان يعتقد بإيمان الآخر وإسلامه - كما أشرنا - ويحب الإصلاح بينهما ويسعى إلى التوافق والتصالح ، وعلى ذلك صالح الحسن بن على معاوية رضي الله عنه أجمعين ، وبإيعه .

ولو كان يظنه كافرا خارجا عن الإسلام أو فاسقا ، لما اتفق معه ولم يصالحه ولم يبایعه ، ولم يأمر أخاه الحسين ، ولا قائد جيشه « قيس بن سعد » أن يبایعه ، كما ثبت ذلك حتى فى كتب الشيعة أنفسهم . وجعل الحسن بن على أحد شروط الصلح مع معاوية أن يكون متبعا لسيرة الخلفاء الراشدين ولم يكن هؤلاء إلا أبا بكر وعمر وعثمان وعليه رضي الله عنه أجمعين ، وقبول معاوية هذا الشرط وهو العمل بسيرة هؤلاء لا يكون إلا لحسن الظن فيهم ، واعتقاده الخير منهم ، والإيمان بتقواهم وطهارتهم ، زيادة على إيمانهم وإسلامهم الصحيح الخالص .

ولذلك فكل الذين كانوا على رأى على رضي الله عنه ، أصبحوا بعد استشهاد على وتنازل الحسن على الخلافة مطاوعين لمعاوية أيضا ، ومبايعين له ، كما حصل مع إمامهم الحسن وأخيه الحسين ، وقائد عسكره قيس بن سعد ، ولم يكن بينهم خلاف دينى ولا نزاع قبلى ، ولا عصبية الحسب والنسب .

وكانوا يفقدون على الحكام ويصلون خلفهم ، كما كان الحسن والحسين وهما ابنا على وفاطمة وسبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفدان على معاوية .

ولما استقرت الخلافة لمعاوية كان الحسين يتردد إليه مع ابيه الحسن فيكرمهما معاوية اكراما زائدا ، ويقول لهما : مرحبا وأهلا ، ويعطيهما عطاءً جزيلا ، وقد أطلق لهما في يوم واحد مائتي ألف ، وقال خذاها وأنا ابن هند ، والله لا يعطيكماهما أحد قبلي ولا بعدي ، فقال الحسين : والله لن تُعطي أنت ولا أحد قبلك ولا بعدك رجلا أفضل منا ، ولما توفي الحسن كان الحسين يفد إلى معاوية في كل عام فيعطيه ويكرمه^(١).

خلاصة الحكم على نحو ما نعتقه « نحن أهل السنة والجماعة » .
نقول : - وبالله التوفيق - : لقد كان من مصلحة الإسلام أن لا تنشب حرب صفين بين الفريقين ، مع علمنا أن حرب البصرة - موقعة الجمل - ناشئة عن انشأ قتل عثمان الحرب بين الفريقين ، وكانت يدهم في ذلك ظاهرة ، وأما في صفين فهي لا تخفى أيضا مهما كانت خفية ، ونعلم أن النبي ﷺ قد ذكر الفتن ، وأشار إلى أنه تدور رحى الإسلام بعد خمس وثلاثين عاما ، ونعذر أصحاب رسول الله ﷺ ، فالمطالبون بإقامة حد الله على قتل عثمان معذورون ، لأنهم يطالبون بحق ، سواء كانوا من أصحاب الجمل أو من أهل الشام .

وتقصير على في إقامة حد الله عليهم ، كان عن ضرورة قائمة ومعلومة .

ولكن عليا رضي الله عنه أولى بالحق من معاوية ، وإن كان كلاهما على حق ، وذلك لقوله ﷺ - وقد أئذ الخوارج - « تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » .

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٨ ص ١٤٨ ، ١٤٩ بتصرف .
وانظر أيضا : العواصم من القواصم ص ١٦٨ - ١٧٣ .

وفى صحيح مسلم من حديث أبى سعيد الخدرى قال : قال ﷺ :
« تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق » .
فبين أن كل طائفة منها تتعلق بالحق ، ولكن طائفة على أدنى إليه ،
ووجه ذلك ، أن معاوية وهو يطالب بدم عثمان لا يصح أن يحكم ،
إذ تهمة الطالب للقاضى لا توجب عليه أن يخرج عليه ، بل يطلب
الحق عنده ، فإن ظهر له قضاء وإلا سكت وصبر .
فكم من حق يحكم الله فيه ، وإن لم يكن له دين فحينئذ يخرج
عليه ، فيقوم له عذر فى الدنيا .

كما قال تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما
فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تنفى إلى أمر
الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب
المقسطين ﴾ ^(١) فلم يخرجهم عن الإيمان بالبغى بالتأويل ، ولا سلبهم
اسم الاخوة ، بقوله بعدها ﴿ إنما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم
واتقوا الله لعلكم ترحمون ﴾ ^(٢) .

فنحن - أهل السنة والجماعة - ندين الله عز وجل بأن عليا ومعاوية
ومن معهما من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا جميعا من أهل الحق ،
وكانوا مخلصين فى ذلك ، والذى اختلفوا فيه إنما اختلفوا عن اجتهاد ،
كما يختلف المجتهدون فى كل ما يختلفون فيه ، وهم لا خلاصهم فى
اجتهادهم مثابون عليه فى حالتى الاصابة والخطأ ، وثواب المصيب
ضعف ثواب المخطئ ، وليس بعد رسول الله ﷺ بشر معصوم عن
أن يخطئ ، وقد يخطئ بعضهم فى أمور ويصيب فى أخرى ،
وكذلك الآخرون . ومن مرق عن الحق فى اثاره الفتنة الاولى على

(٢) سورة الحجرات آية : ١٠ .

(١) سورة الحجرات آية : ٩ .

عثمان لا يعد من إحدى الطائفتين اللتين على الحق وإن قاتل معهما والتحق بهما ، لأن الذين تلوث أيديهم ونياتهم وقلوبهم بالبغي الظالم على أمير المؤمنين عثمان - كائنا من كانوا - استحقوا إقامة الحد الشرعى عليهم سواء استطاع ولى الأمر أن يقيم عليهم هذا الحد أو لم يستطع ، وفى حالة عدم استطاعته فإن مواصلتهم تسعير القتال بين صالحى المسلمين كلما أحسوا منهم بالعزم على الإصلاح والتأخى - كما فعلوا فى وقعة الجمل وما بعدها - يعد اصرارا منهم على استمرارهم فى الاجرام ما داموا على ذلك .

فإن قلنا : إن الطائفتين كانتا من أهل الحق ، فإنما نريد أصحاب رسول الله ﷺ الذين كانوا من الطائفتين ومن سار معهم على سنته ﷺ من التابعين .

ونرى أن عليا المبشر بالجنة أعلى مقاما عند الله من معاوية خال المؤمنين ، وصاحب رسول رب العالمين ، وكلاهما من أهل الخير ، وإذا اندس فيهم طوائف من أهل الشر فإن من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره .

وأما قوله ﷺ فى عمار « تقتله الفئة الباغية »^(١) فقد كان معاوية يعرف من نفسه أن لم يكن منه البغى فى حرب صفين ، لأنه لم يردها ولم يبتدئها ، ولم يأت لها إلا بعد أن خرج على من الكوفة ، وضرب معسكره فى النخيلة لیسير إلى الشام .

ولذلك لما قتل عمار ، قال معاوية : « إنما قتله من أخرجه » وإن لم يكن الأمر كذلك ، فإننا نعتقد أن كل من قتل من المسلمين بأيدي المسلمين منذ قتل عثمان فإنما إثمه على قتلة عثمان ، فهم البغاة ،

(١) رواه البخارى .

لأنهم فتحوا باب الفتنة ، ولأنهم واصلوا تسعير نارها ، ولأنهم الذين أوغروا صدور المسلمين بعضهم على بعض ، فكما كانوا قتلة عثمان ، فإنهم كانوا القاتلين لكل من قتل بعده ، ومنهم « عمار » ومن هم أفضل من عمار كطلحة والزبير ، إلى أن انتهت فتنتهم بقتلهم عليا نفسه ، وقد كانوا من جنده وفي الطائفة التي كان قائما عليها ، فالحديث من أعلام النبوة ، والطائفتان المتقاتلتان في صفين كانتا طائفتين من المؤمنين^(١) .

وكما ذكر ابن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الشيباني قاضى أفريقية - المتوفى سنة ١٥٦ ، وكان رجلا صالحا من الأمرين بالمعروف - وذكر أهل صفين - فقال : « كانوا عربا يعرف بعضهم بعضا فى الجاهلية ، فالتقوا فى الإسلام معهم على الحمية وسنة الإسلام فتصابروا ، واستحيوا من الفرار ، وكانوا إذا تجاوزوا دخل هؤلاء فى عسكر هؤلاء ، وهؤلاء فى عسكر هؤلاء ، فيستخرجون قتلاهم فيدفنونهم . وقال الشعبى : هم أهل الجنة ، لقى بعضهم بعضا ، فلم يفر أحد من أحد^(٢) .

ولذلك فإن هذه الحرب - على الرغم من كونها من الفتن - كانت حربا مثالية ، وكانت الحرب الإنسانية الأولى فى التاريخ التى جرى فيها المتحاربان على مبادئ الفضائل ، التى يتمنى حكماء الغرب لو يعمل بها فى حروبهم ولو فى القرن الحادى والعشرين . وإن كثيراً من قواعد فقه الحرب فى الإسلام لم تكن لتعلم وتدون لولا وقوع هذه الحرب ، والله فى كل أمر حكمة^(٣) . وكل ما وقع من

(١) العواصم من القواصم (هامش) ص ١٧٢ ، ١٧٣ بتصرف .

(٢) العواصم من القواصم (هامش) ص ١٧٣ بتصرف .

(٣) العواصم من القواصم (هامش) ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

الفتن فإثمه على الذين أثاروا الفتنة وأشعلوا نار الحرب ، لأنهم السبب الأول فيها ، فهم الفئة الباغية التى قتل بسببها كل مقتول فى وقعتى الجمل وصفين وما تفرع عنهما .

وعلى الجملة ؛ نقول : لقد كان الصواب أن لا يكون قتال ، وكان ترك القتال خيرا للطائفتين ، فليس فى الاقتتال صواب ، ولكن عليا كان أقرب إلى الحق من معاوية وأفضل منه ، وكلاهما صحابى جليل ، والقتال قتال فتنة ، ليس بواجب ولا مستحب ، وهذا قول أحمد وأكثر أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء ، وهو قول أكابر الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وهو قول عمران بن حصين رضي الله عنه الذى كان ينهى عن بيع السلاح فى ذلك القتال ، ويقول : هو بيع السلاح فى الفتنة ، وهو قول أسامة بن زيد ، ومحمد بن مسلمة ، وعبد الله بن عمر ، وسعد بن أبى وقاص ، وأكثر من بقى من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم ، ولهذا كان من مذهب أهل السنة : الامساك عما شجر بين الصحابة فإنه قد ثبت فضائلهم ، ووجبت موالاتهم ومحبتهم ، وعدم إيذائهم أو سبهم ^(١) .

ونقول كما قال عمر بن عبد العزيز : قد برا الله أيدينا من دمائهم ، فلنبرئ ألسنتنا من الخوض فى أعراضهم » . أو قال : تلك فتنة طهر الله منها يدى فلا أخوض فيها بلسانى ، قال تعالى : ﴿ تلك أمة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون ﴾ ^(٢) .

والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ، اللهم اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك » .

(١) العواصم من القواصم ص ١٧٤ بتصرف . (٢) سورة البقرة : ١٤١ .

٣ - « فتنة التحكيم » :

وفى البداية نقول : إن جل ما ذكر فى مسألة التحكيم ، وكل ما شاع فى أوساط الناس نما لا يرضى الله تعالى ، ولا يتفق مع مروءة ولا دين ، وإنما هى سخافات حمل على تسطيرها فى الكتب عدم الدين ، مع الجهل البين ، وكذا التعصب والكذب الصراح ، وما جرى منه حرف قط ، وإنما هو شىء اخترعته المبتدعة ، ووضعها المؤرخون تلقا للملوك فتوارثته أهل المجانة والجهارة بمعاصى الله والبدع^(١) .

وينجب أن يعلم أن ما ورد بخصوص قضية التحكيم من روايات وردت ، جلها غير صحيحة ، لأنها من رواية أبى مخنف الشيعى ، الذى قال عنه الحافظ الذهبى : أبو مخنف : اخبارى تالف لا يوثق به ، تركه أبو حاتم وغيره ، وقال فيه ابن عدى : شيعى محترق صاحب أخبارهم .

وليس بين أيدينا رواية واحدة نظمتن إليها يكون كل روايتها ثقات ، ويجب أن ندع روايات أبى مخنف جانباً ، فهى تحمل فى ثناياها أقبح الصور عن الخلاف والتحكيم .

ومن ذلك الصورة الثابتة فى أذهان الناس ، والتى تدرس فى كتب التاريخ .

إذ الشائع لدى الأكثرين أن « عمرًا بن العاص » غدر « بأبى موسى الأشعرى » رضي الله عنه ، وقدمه للكلام بعد أن اتفقا على خلع معاوية وعلى رضي الله عنه ، وقام أبو موسى فخلع معاوية وعلياً ، بينما تقدم « عمرو » بعده ، فخلع علياً وثبت معاوية .

وأصل المغالطة من تجاهل المغالطين أن معاوية لم يكن يومئذ خليفة ،

(١) العواصم من القواصم ص ١٧٩ بتصرف .

ولا هو ادعى الخلافة حتى يحتاج عمرو إلى خلعهما عنه، بل إن أبا موسى وعمرا اتفقا على أن يعهدا بأمر الخلافة على المسلمين إلى الموجودين على قيد الحياة من أعيان الصحابة الذين توفى رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، واتفاق الحكمين على ذلك لا يتناول معاوية لأنه لم يكن خليفة ، ولم يقاتل على الخلافة ، وإنما كان يطالب بإقامة الحد الشرعى على الذين اشتركوا فى قتل عثمان ، فلما وقع التحكيم على إمامة المسلمين ، واتفق الحكمان على ترك النظر فيها إلى كبار الصحابة وأعيانهم تناول التحكيم شيئا واحدا هو الإمامة .

أما التصرف العملى فى إدارة البلاد التى تحت معاوية ، وهو ولى عليها فهو متصرف فيها ، ولم يشر إليها ، فالتحكيم لم يقع فيه خداع ولا مكر - كما زعموا - ولم تتخلله بلاهة ولا غفلة - كما سطوروا .

وكان من الممكن أن يكون هناك محل للمكر أو الغفلة لو أن عمرا أعلن فى نتيجة التحكيم أنه ولى معاوية إمارة المؤمنين وخلافة المسلمين ، وهذا ما لم يعلنه عمرو ، ولا ادعاه معاوية ، ولم يقل به أحد فى الأربعة عشر قرنا الماضية ، لأن خلافة معاوية لم تبدأ إلا بعد الصلح مع الحسن بن على ، وتنازله له عن الخلافة ، حقنا لدماء المسلمين ، وقد تمت بمبايعة الحسن لمعاوية ، ومن ذلك اليوم فقط سمى معاوية أمير المؤمنين .

فعمرو لم يغالط أبا موسى ولم يخدعه ، لأنه لم يعط معاوية شيئا جديدا ، ولم يقرر فى التحكيم غير الذى قرره أبو موسى ، ولم يخرج عما اتفقا عليه (١) .

هذا والذى صح فى قصة التحكيم ما ذكره الدار قطنى بسنده إلى

(١) العواصم من التواصم ص ١٧٧ ، ١٧٨ بتصرف .

حصين بن المنذر قال : لما عزل عمرو معاوية ، جاء حصين بن المنذر فضرب فسطاطه قريبا من فسطاط معاوية ، فبلغ معاوية ، فأرسل إلى فقال : إنه بلغني عن هذا ، أى عن عمرو ، كذا وكذا ، أى عزلا عليا ومعاوية ، فاذهب فانظر ما هذا الذى بلغني عنه ، فأتيته فقلت : أخبرني عن الأمر الذى وليت أنت وأبو موسى كيف صنعتما فيه ؟ قال : قد قال الناس فى ذلك ما قالوا ، والله ما كان الأمر على ما قالوا ، ولكن قلت لأبى موسى : ما ترى فى هذا الأمر ؟ قال : أرى أنه فى النفر الذى توفى رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، قلت : فأين تجعلنى أنا ومعاوية ؟ فقال : إن يستعن بكما ففيكما معونة ، وإن يستغن عنكما فطالما استغنى أمر الله عنكما . . .»^(١) .

فرضى الله عن أبى موسى كان رجلا تقية ثقة عالما فقيها ، أرسله النبى ﷺ إلى اليمن مع معاذ ، وقدمه عمر وأثنى عليه بالفهم ، وكان آخر العهد بأبى موسى عندما كان واليا على الكوفة ، وجاء دعاة على يحرضون الكوفيين على لبس السلاح والالتحاق بجيش على استعدادا لما ينتظرونه من قتال مع أصحاب الجمل فى البصرة ، ثم مع أنصار معاوية فى الشام ، فكان أبو موسى يشفق على دماء المسلمين أن تسفك بتحريض الغلاة ، ويذكر أمة محمد ﷺ بقول نبيهم فى الفتنة « القاعد فيها خير من القائم » فتركه الأشرى يحدث الناس فى المسجد بالحديث النبوى ، وأسرع إلى دار الامارة فاحتلها ، فلما عاد إليها أبو موسى منعه الأشرى من الدخول ، وقال له : اعتزل امارتنا ، فاعتزلهم أبو موسى واختار الإقامة فى قرية يقال لها « عرض » بعيدا عن الفتن وسفك الدماء ، فلما شيع الناس من سفك الدماء ، واقتنعوا بأن أبا موسى كان ناصحا للمسلمين فى نهيمهم عن القتال طلبوا من

(١) المواصم من القواصم ص ١٨٠ بتصرف .

على أن يكون هو ممثل العراق في أمر التحكيم ، لأن الحالة التي كان يدعو إليها هي التي فيها الصلاح ، فأرسلوا إلى أبي موسى وجاءوا به من عزلته^(١).

فلما قيل له : إن الناس قد اصطلحوا ، قال : الحمد لله ، قيل له : وقد جُعِلَتْ حَكَمًا ، فقال : ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ ثم أحضروه إلى على رضي الله عنه ، وكتبوا بينهم كتابا هذه صورته : **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ، هذا ما قاضى عليه على بن أبي طالب أمير المؤمنين ، فقال عمرو بن العاص : اكتب اسمه واسم أبيه ، هو أميركم وليس بأميرنا ، فقال الأحنف : لا تكتب إلا أمير المؤمنين ، فقال على : امح أمير المؤمنين ، واكتب : هذا ما قاضى عليه على بن أبي طالب ، ثم استشهد على بقصة الحديبية حين امتنع أهل مكة ، هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ، فامتنع المشركون من ذلك ، وقالوا : اكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله ، فكتب الكاتب : هذا ما تقاضى عليه على بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان ، قاضى على أهل العراق ومن معهم من شيعتهم والمسلمين ، وقاضى معاوية على أهل الشام ومن كان معهم من المؤمنين والمسلمين ، إنا ننزل عند حكم الله وكتابه ، ونحیی ما أحیی الله ، ونمیت ما أمات الله ، فما وجد الحكمان في كتاب الله - وهما أبو موسى الأشعري ، وعمرو بن العاص - عملا به ، وما لم يجدا في كتاب الله ، فالسنة العادلة الجامعة غير المتفرقة .

ثم أخذ الحكمان من على ومعاوية ومن الجندين - العهود والمواثيق ، أنهما آمنان على أنفسهما وأهلهم ، والأمة لهما أنصار على الذي

(١) العواصم من القواصم ص ١٧٦ بتصرف .

يتقاضيان عليه ، وعلى المؤمنين والمسلمين من الطائفتين - كليهما -
عهد الله وميثاقه ، أنهما على ما فى هذه الصحيفة .
وأجلا القضاء إلى رمضان ، وإن أحبا أن يؤخرا ذلك على تراض
منهما .

وكتب فى يوم الأربعاء لثلاث عشرة خلت من صفر سنة سبع
وثلاثين ، على أن يوافق على ومعاوية موضع الحكمين بدومة الجندل
فى رمضان ، ومع كل واحد من الحكمين أربعمائة من أصحابه ، فإن
لم يجتمعا لذلك اجتمعا من العام المقبل بأذرح - بلد بالشام^(١) .

هذا وقد ذكر أن « عمرا بن العاص » هو الذى دعا إلى رفع
المصاحف ، وأصح ما ورد فى ذلك ما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن
حبيب بن أبى ثابت قال : أتيت أبا وائل فى مسجد أهله ، أسأله عن
هؤلاء القوم الذين قتلهم على بالنهروان ، فيما استجابوا له ؟
وفى ما فارقوه؟ وفى ما استحل قتالهم ؟ فقال : كنا بصفين ، فلما استحر
القتال بأهل الشام اعتصموا بتل ، فقال عمرو بن العاص لمعاوية :
أرسل إلى على بمصحف فادعه إلى كتاب الله ، فإنه لن يأبى عليك ،
فجاء به رجل فقال : بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ ألم تر إلى الذين أوتوا
نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق
منهم وهم معرضون ﴿٢﴾ فقال : على : نعم ، أنا أولى بذلك ، بيننا
وبينكم كتاب الله . . .

قال : فجاءته الخوارج - ونحن ندعوهم يومئذ القراء وسيوفهم على
عواتقهم فقالوا : يا أمير المؤمنين ما ينتظر هؤلاء القوم الذين على

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ بتصرف .

(٢) سورة آل عمران آية : ٢٣ .

التل ؟ ألا نغشى إليهم بسيفنا حتى يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فتكلم سهل بن حنيف فقال : يا أيها الناس : اتهموا أنفسكم فلقد رأيتنا يوم الحديبية - يعنى الصلح الذى كان بين رسول الله وبين المشركين - ولو نرى قتالا لقاتلنا ، فجاء عمر إلى رسول الله فقال : يا رسول الله ، ألسنا على حق وهم على باطل ؟ وذكر تمام الحديث ، كما هو فى صلح الحديبية^(١) .

(بداية الشرارة) : أنه لما كتب كتاب الصلح بين على ومعاوية وفيه تحكيم أبى موسى الأشعرى وعمر بن العاص ، ثم قرأ الكتاب على القوم ، فقال رجل يدعى عروة بن أذينة - وهى أمه - وهو عروة بن جرير من بنى ربيعة « . وقيل : عبد الله بن وهب الراسبى ، والصحيح الأول : فقال : اتحكمون فى دين الله الرجال ؟ !

فأخذ هذه الكلمة من الرجل طوائف من أصحاب على من القراء ، وقالوا : لا حَكَمَ إلا الله ، فسموا المحْكَمِيَّة ، وتفرق الناس إلى بلادهم من صفين ، وخرج معاوية إلى دمشق بأصحابه ، ورجع على إلى الكوفة .

فلما دخل انعزل عنه طائفة من جيشه ، قيل كانوا ستة عشر ألفا ، وقيل اثنى عشر ألفا ، وقيل أقل من ذلك ، فباينوه وخرجوا عليه وأنكروا أشياء ، فبعث إليهم « عبد الله بن عباس » فناظرهم فيها ورد عليهم ما توهموه شبهة ، ولم يكن له حقيقة فى نفس الأمر ، فرجع بعضهم واستمر بعضهم على ضلاله حتى كان من أمرهم ما كان مما ستفصل القول فيه بعد ذلك إن شاء الله تعالى^(٢) .

(١) البداية والنهاية ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٠٤ بتصرف .

٤ - خروج الخوارج

« لما دعا أهل الشام إلى تحكيم كتاب الله ، أو رفعوا المصاحف - على نحو ما تذكر كتب التاريخ والمؤرخين ، أو على حد تعبيرهم - وعلى مطالب الناس بالمضى فى القتال ، لإحقاق الحق ، وإبطال الباطل ، فأبى عليه الخوارج ، وقالوا : نحب إلى كتاب الله ، وننيب إليه ، فطالبهم بالقتال فقالوا له : ما يسعنا أن ندعى إلى كتاب الله فنأبى أن نقبله ، فقال لهم : إنما أقاتلهم ليسيدينا بحكم الكتاب ، فإنهم قد عصوا الله فيما أمرهم به ، وتركوا عهده ، ونبدوا كتابه ، فقال له مسعر بن فدكى التميمي ، وزيد بن حصين الطائي ثم السبسي - فى عصاة معهما من القراء الذين صاروا بعد ذلك خوارج : يا على ، أجب إلى كتاب الله إذ دعيت إليه وإلا دفعناك برمّتك إلى القوم ، أو نفعل بك ما فعلنا بابن عفان ، إنه علينا أن نعمل بكتاب الله فقبلناه ، والله لتفعلنها أولفعلنها بك ، قال : فاحفظوا عني نهى إياكم ، واحفظوا مقاتلكم لى ، أما أنا فإن تطيعونى فقاتلوا ، وإن تعصونى فاصنعوا ما بدا لكم ، قالوا : فابعث إلى الأشر فليأتك ويكف عن القتال ، فبعث إليه ليكف عن القتال .

وقد ذكر الهيثم بن عدى بسنده عن ابن عباس أن عمار بن ياسر كره ذلك وأبى ، وقال فى على بعض ما أكره ذكره ، ثم قال : من رائج إلى الله قبل أن يتغنى غير الله حكما ؟ فحمل فقاتل حتى قتل - رحمة الله عليه .

وكان ممن دعا إلى ذلك سادات الشاميين ، عبد الله بن عمرو بن العاص ، قام فى أهل العراق فدعاهم إلى المودعة والكف وترك القتال والالتزام بما فى القرآن ، وذلك عن أمر معاوية له بذلك رضي الله عنه . وكان ممن أشار على على بالقبول والدخول فى ذلك - الأشعث بن قيس الكندي رضي الله عنه ، وروى أبو مخنف من وجه آخر . أن عليا

لما بعث إلى الأشتر ، قال : قل له : ليست هذه الساعة التي ينبغي أن
تزيلني عن موقفى فيها ، إنى قد رجوت أن يفتح الله علىّ ،
فلا تعجلنى ، فرجع الرسول - وهو يزيد بن هانئ - إلى على فأخبره
عن الأشتر بما قال ، وصمم الأشتر على القتال لينتهز الفرصة ، فارتفع
الهرج ، وعلت الأصوات ، فقال أولئك القوم لعلى : والله ما نراك
إلا أمرته أن يقاتل ، فقال : أرأيتمونى ساررته ؟ ألم أبعث إليه جهرة
وأنتم تسمعون ؟ فقالوا : فابعث إليه فليأتك وإلا - والله - اعتزلناك ،
فقال علىّ ليزيد بن هانئ : ويحك ! قل له : أقبل إلىّ ، فإن الفتنة قد
وقعت ، فلما رجع إليه يزيد بن هانئ فأبلغه عن أمير المؤمنين
أنه ينصرف عن القتال ويقبل إليه ، جعل يتململ ويقول ، ويحك !
ألا ترى إلى ما نحن فيه من النصر ولم يبق إلا القليل ؟ فقلت : أيهما
أحب إليك ، أن تقبل ؟ أو يقتل أمير المؤمنين كما قتل عثمان ؟ ثم ماذا
يغنى عنك نصرتك ها هنا ؟!

قال : فأقبل الأشتر إلى على وترك القتال ، فقال : يا أهل العراق !
يا أهل الذل والوهن ! أحين علوتم القوم وظنوا أنكم لهم قاهرون ،
رفعوا المصاحف يدعونكم إلى ما فيها ؟ وقد - والله - تركوا ما أمر
الله به فيها ، وسنة من أنزلت عليه ، فلا تحييوهم ، أمهلونى ، فإننى
قد أحسست بالفتح ، قالوا : لا ، قال : أمهلونى عدو الفرس فإننى
قد طمعت فى النصر ، قالوا : إذا ندخل معك نبي خطيئتك .
ثم أخذ الأشتر يناظر أولئك القراء الداعين إلى إجابة أهل الشام بما
حاصله : إن كان أول قتالكم هؤلاء حقاً فاستمروا عليه ، وإن كان
باطلاً فاشهدوا لقتلاككم بالنار ، فقالوا : دعنا منك فإننا لا نطيعك
ولا نحبك أبداً ، ونحن قاتلنا هؤلاء فى الله ، وتركنا قتالهم لله .
فقال لهم الأشتر : خُذْ عِزَّكُمْ وَاللَّهِ فَاغْدِ عِزَّكُمْ ، ودعيتم إلى وضع
الحرب فأجبتكم ، يا أصحاب السوء - أو الجباه السود - كنا نظن

صلاتكم زهادة فى الدنيا وشوقا إلى لقاء الله ، فلا أرى فراركم إلا إلى الدنيا من الموت ، يا أشباه النّيب الجلالة ، ما أنتم / بربانيين بعدها ، فابعدوا كما بعد القوم الظالمون .
فسبوه وسبهم ، فضربوا وجه دابته بسياطهم ، وجرت بينهم أمور طويلة .

ورغب أكثر الناس من العراقيين وأهل الشام بكمالهم إلى المصالحة والمسألة مدة ، لعله يتفق أمر يكون فيه حقن لدماء المسلمين ، فإن الناس تفانوا فى هذه المدة ، ولاسيما فى هذه الثلاثة الأيام المتأخرة التى آخر أمرها ليلة الجمعة - وهى ليلة الهرير ،
كل من الجيشين فيه الشجاعة والصبر ما ليس يوجد فى الدنيا مثله ، ولهذا لم يفر أحد عن أحد ، بل صبروا حتى قتل من الفريقين سبعون ألفا ، خمسة وأربعون ألفا من أهل الشام ، وخمسة وعشرون ألفا من أهل العراق ، قاله غير واحد^(١) .

وبهذا ندرك أن أمر الخوارج قد ظهر مع بداية التحكيم ، وأنهم ضلوا كذلك بسببه ، حيث راحوا بعد ذلك ينكرون على الأمرين التحكيم ويكفروهما ، ثم خرجوا بعد ذلك على جماعة المسلمين ، معتقدين كفرهم ، لأنهم وافقوا على التحكيم كذلك ، بل ذهبت الخوارج بعد ذلك فى تكفير أنفسهم ، حتى أصبحوا فرقا شتى تصل إلى عشرين .

وبذلك ندرك الأصول التاريخية لبدعة التكفير التى وقعت قديما مع هذه الخلافات وتلك الفتن ، واستمرت إلى يوم الناس هذا ، تغذيها ظروف كالظروف الراهنة التى يتقلب فيها مجتمع اليوم من فجور ومنكرات ، ولعل آخر الخوارج - بدلا من أن يخرج مع المهدي أو عيسى ابن مريم - يخرج مع المسيح الدجال، وكذا يفعل الضلال بأهله ، والغلو بأصحابه .

(١) البداية والنهاية لابی كثير ج ٧ ص ٢٩٨ - ٣٠٠ بتصرف .

« مناظرة الخوارج » :

قال الإمام أحمد . . عن عبد الله بن عياض بن عمرو القارئ قال :
جاء عبد الله بن شداد فدخل على عائشة ونحن عندها - مرجعه من
العراق ليالى قبل على - فقالت له : يا عبد الله بن شداد ، هل أنت
صادق عما أسألك عنه ؟ فحدثني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم على ،
فقال : وما لى لا أصدقك ؟ قالت : فحدثني عن قصتهم ، قال :
فإن عليا لما كاتب معاوية وحكم الحكمين ، خرج عليه ثمانية آلاف من
قراء الناس ، فنزلوا بأرض يقال لها : حروراء - من جانب الكوفة ،
وأنهم عتبوا عليه فقالوا : انسلخت من قميص البسكه الله ، واسم
سماك به الله ، ثم انطلقت فحكمت فى دين الله ، ولا حكم إلا الله ،
فلما أن بلغ عليا ما عتبوا عليه وفارقوه عليه ، أمر فأذن مؤذن أن لا
يدخل على أمير المؤمنين رجل إلا رجل قد حمل القرآن ، فلما أن
امتألت الدار من قراء الناس دعا بمصحف إمام عظيم ، فوضعه بين
يديه فجعل يصكه بيده ، ويقول : أيها المصحف ، حدث الناس ،
فناداه الناس فقالوا : يا أمير المؤمنين : ما تسأل عنه إنما هو مداد نى
ورق ، ونحن نتكلم بما رويانا منه ، فماذا تريد ؟

قال : أصحابكم هؤلاء الذين خرجوا ، بينى وبينكم كتاب الله ،
يقول الله تعالى فى كتابه - فى امرأة ورجل - : ﴿ وإن خفتن شقاق
بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا ، فف
الله بينهما ﴾ ^(١) فأمه محمد ﷺ أعظم دما وحرمة من امرأة ورجل .
ونقموا على أن كاتب معاوية - كتب « على بن أبى طالب » ، وقد
جاءنا « سهيل بن عمرو » ونحن مع رسول الله ﷺ بالحدبية حين صالح

(١) سورة النساء آية : ٣٥ .

قومه قريشا ، فكتب رسول الله ﷺ : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال سهيل : لا أكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، قال : كيف تكتب ؟ قال : أكتب : باسمك اللهم ، فقال رسول الله ﷺ : أكتب ، فكتب ، فقال : أكتب ، هذا ما صالح عليه محمد رسول الله ، فقال : لو أعلم أنك رسول الله لم أخالفك ، فكتبت هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله قريشا ، يقول الله تعالى في كتابه : ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾ (١) .

فبعث إليهم « عبد الله بن عباس » فخرجت معه حتى إذا توسطت عسكرهم قام « ابن الكواء » فخطب الناس ، فقال : يا حملة القرآن ، هذا عبد الله بن عباس فمن لم يكن يعرفه فأنا أعرفه ، ممن يخاصم في كتاب الله بما لا يعرفه ، هذا ممن نزل فيه وفي قومه : ﴿ بل هم قوم خصمون ﴾ (٢) .

فردوه إلى صاحبه ولا تواضعوه (٣) كتاب الله ، فقال بعضهم : والله لنواضعه ، فإن جاء بحق نعرفه لتسبعنه ، وإن جاء بباطل لنكبتنه بباطله ، فواضعوا عبد الله الكتاب ثلاثة أيام ، فرجع منهم أربعة آلاف كلهم تائب ، فيهم ابن الكواء ، حتى أدخلهم على الكوفية ، فبعث على إلى بقيتهم ، فقال : قد كان من أمرنا وأمر الناس ما قد رأيتم ، فقفوا حيث شئتم حتى تجتمع أمة محمد ﷺ .

بيننا وبينكم أن لا تسفكوا دما حراما ، أو تقطعوا سبيلا ، أو تظلموا ذمة ، فإنكم إن فعلتم فقد نبذنا إليكم . الحرب على سواء : ﴿ إن الله لا يحب الخائنين ﴾ (٤) .

(١) سورة الأحزاب آية : ٢١ . (٢) سورة الزخرف آية : ٤٨ .

(٣) واضعه الرأي : أطلعه على رأيه وطلب منه الاطلاع على رأيه ، والمراد : لا تناقشوه .

(٤) سور الأنفال آية : ٥٨ .

فقالت له عائشة : يا ابن شداد ، فقتلهم فقال : والله ما بعث إليهم حتى قطعوا السبل وسفكوا الدماء ، واستحلوا أهل الذمة ، فقالت : الله ، قال : الله لا إله إلا هو ، قد كان ذلك .

قالت : فما شيء بلغني عن أهل العراق ، يقولون : ذو الثدى وذو الثدي ؟ قال : قد رأيته - وكنت مع علي - في القتلى فدعا الناس ، فقال : أتعرفون هذا ؟ فما أكثر من جاء يقول : قد رأيته في مسجد بني فلان ، ورأيته في مسجد بني فلان يصلي ، ولم يأتوا فيه بثبت يعرف إلا ذلك .

قالت : فما قول عليّ حيث قام عليه كما يزعم أهل العراق ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قالت : هل سمعت منه أنه قال غير ذلك ؟ قال : اللهم لا ، قالت : أجل ، صدق الله ورسوله ، يرحم الله عليا ، إنه كان لا يرى شيئا يعجبه إلا قال : صدق الله ورسوله ، فيذهب أهل العراق يكذبون عليه ويزيدون عليه في الحديث » تفرد به أحمد واسناده صحيح .

ففي هذا السياق ما يقتضي أن عدتهم كانوا ثمانية آلاف ، لكن من القراء ، وقد يكون واطأهم على مذهبهم آخرون من غيرهم ، حتى بلغوا اثني عشر ألفا ، أو ستة عشر ألفا .

ولما ناظرهم ابن عباس رجع منهم أربعة آلاف ، وبقي بقيتهم على ما هم عليه .

وقد رواه يعقوب بن سفيان بسنده عن ابن عباس ، فذكر القصة ، وزاد فيها أنهم عتبوا عليه أيضا : أنه غزا يوم الجمل فقتل الأنفس الحرام ولم يقسم الأموال والسبي ، فأجابهم بقوله : قد كان في السبي أم المؤمنين ، فإن قلتُم ليست لكم بأم ، فقد كفرتم ، وإن استحللتم

سبى أمهاتكم فقد كفرتم ، قال : فرجع منهم ألفان ، وخرج سائرهم فقتلوا .

وذكر غيره : أن ابن عباس لبس حلة لما دخل عليهم ، فناظروه في إيسه إياها ، فاحتج بقوله تعالى : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ (١) .

وذكر ابن جرير أن عليا خرج بنفسه إلى بقيتهم ، فلم يزل يناظرهم حتى رجعوا معه إلى الكوفة ، وذلك يوم عيد الفطر أو الأضحى - شك الراوى في ذلك - ثم جعلوا يعرضون له في الكلام ويسمعونه شتما ، ويتأولون بتأويل في قوله .

قال الشافعى رحمه الله : قال رجل من الخوارج لعلى وهو في الصلاة : ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ﴾ (٢) فقرا على : ﴿ فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون ﴾ (٣) .

وقد ذكر ابن جرير أن هذا كان وعلى في الخطبة ، وذكر ابن جرير أيضا : أن عليا بينما هو يخطب يوما إذ قام إليه رجل من الخوارج ، فقال : يا على : أشركت في دين الله الرجال ولا حكم إلا لله ، فتنادوا من كل جانب : لا حكم إلا لله ، لا حكم إلا لله ، فجعل على يقول : هذه كلمة حق يراد بها باطل ، ثم قال : إن لكم علينا أن لا تمنعكم فينا ما دامت أيديكم معنا ، وأن لا تمنعكم مساجد الله ، وأن لا تبتدأكم بالقتال حتى تبدءونا .

ثم إنهم خرجوا بالكلية عن الكوفة ، وتحيزوا إلى النهران « (٤) » .

(١) سورة الاعراف آية : ٣٢ . (٢) سورة الزمر آية : ٦٥ .

(٣) سورة الروم : ٦٠ .

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٣٠٥ - ٣٠٨ بنصرف .

ثم اشتد أمر الخوارج ، وبالغوا فى النكير على على وصرحوا بكفره ، فجاء إليه رجلان منهم ، وهما زرعة بن البرج الطائى ، وحرقوص بن زهير السعدى ، فقالا : لا حكم إلا لله ، فقال على : لا حكم إلا لله ، فقال له حرقوص : تب من خطيئتك ، واذهب بنا إلى عدونا حتى نقاتلهم حتى نلقى ربنا ، فقال على : قد أردتكم على ذلك فأيتهم ، وقد كتبنا بيننا وبين القوم عهدا ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ (١) .

فقال له حرقوص : ذلك ذنب ينبغى أن تتوب منه ، فقال على : ما هو بذنب ولكنه عجز من رأى ، وقد تقدمت إليكم فيما كان منه ، ونهيتمكم عنه ، فقال له زرعة بن البرج : أما والله يا على لئن لم تدع تحكيم الرجال فى كتاب الله لأقاتلنك ، أطلب بذلك رحمة الله ورضوانه ، فقال على : تبالك ما أشقاك ، كأنى بك قتيلا تسمى عليك الریح ، فقال : وددت أن قد كان ذلك ، فقال له على : إنك لو كنت محقا كان فى الموت تعزية عن الدنيا ، ولكن الشيطان قد استهواكم . فخرجوا من عنده يحكمان ، وفشى فيهم ذلك ، وجأهروا به الناس . . .

ثم اجتمع الخوارج فى منزل عبد الله بن وهب الراسبى ، فخطبهم خطبة بليغة زهدهم فى الدنيا ورغبتهم فى الآخرة والجنة ، وحثهم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ثم قال : فاخرجوا بنا إخواننا من هذه القرية الظالم أهلها ، إلى جانب هذا السواد ، إلى بعض كـ ر الجبال ، أو بعض هذه المدائن منكبين لهذه الأحكام الجائرة . ثم قام حرقوص بن زهير فقال - بعد حمد الله والثناء عليه - : إن المتاع بهذه الدنيا قليل وإن الفراق لها وشيك ، فلا تدعونكم ربتهـا أو بهجتهـا إلى

(١) سورة النحل آية : ٩١ .

المقام بها ، ولا تلفت بكم عن طلب الحق وانكار الظلم ﴿ إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون ﴾^(١).

فقال سنان بن حمزة الأسدي : يا قوم إن الرأي ما رأيتم ، إن الحق ما ذكرتم ، فولوا أمركم رجلا منكم ، فإنه لا بد لكم من عماد وسناد ، ومن راية تحفون بها وترجعون إليها ، فبعثوا إلى « زيد بن حصن الطائي » - وكان من رؤوسهم - فعرضوا عليه الامارة فأبى ، ثم عرضوها على حرقوص بن زهير فأبى ، وعرضوها على حمزة بن سنان فأبى ، وعرضوها على شريح بن أبي أوفى العبسي فأبى ، وعرضوها على عبد الله بن وهب الراسبي فقبلها وقال : أما والله لا أقبلها رغبة في الدنيا ، ولا أدعها فرقا من الموت .

واجتمعوا أيضا في بيت زيد بن حصن الطائي السبسي ، فخطبهم وحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتلا عليهم آيات من القرآن ، منها قوله تعالى : ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله... ﴾^(٢).

وقوله تعالى : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾^(٣) وكذا التي بعدها ، وبعدها : « الظالمون ، الفاسقون » ثم قال : فأشهد على أهل دعوتنا من أهل قبلتنا أنهم قد اتبعوا الهوى ، ونبذوا حكم الكتاب ، وجاروا في القول والأعمال ، وأن جهادهم حق على المؤمنين ، فبكى رجل منهم يقال له : عبد الله بن شجرة السلمى ، ثم حرض أولئك على الخروج على الناس .

(٢) سورة ص : ٢٦ .

(١) سورة النحل : ١٢٨ .

(٣) سورة المائدة آية : ٤٤ ، والآية : ٤٥ ، ٤٧ .

وقال فى كلامه اضربوا وجوههم وجباههم بالسيوف حتى يطاع
الرحمن الرحيم ، فإن أنتم ظفرتهم ، وأطيع الله كما أردتم ، أثابكم
ثواب المطيعين له العاملين بأمره ، وإن فشلتُم فأى شيء أفضل من
المصير إلى رضوان الله وجنته ؟!!!^(١) .

ثم ماذا ؟ فى الوقت الذى كان يتجهز فيه على عليه السلام إلى الشام مرة
أخرى ، بعدما كان أمر الحكمين ، بلغه أن الخوارج قد عاثوا فى
الأرض فسادا ، وسفكوا الدماء ، وقطعوا السبل واستحلوا المحارم ،
وكان من جملة من قتلوه « عبد الله بن خباب صاحب رسول الله
عليه السلام » ، أسروه وامراته معه وهى حامل ، فقالوا : من أنت ؟ قال :
أنا « عبد الله بن خباب صاحب رسول الله عليه السلام » ، وإنكم قد
روعتمونى ، فقالوا : لا بأس عليك ، حدثنا ما سمعت من أبيك ،
فقال : سمعت أبى يقول : سمعت رسول الله عليه السلام يقول :
« ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من الماشى ،
والماشى خير من الساعى » .

فاقتادوه بيده ، فبينما هو يسير معهم إذ لقي بعضهم خنزيرا لبعض
أهل الذمة ، فضربه بعضهم فشق جلده ، فقال له آخر : لم فعلت
هذا وهو لدمى ؟ فذهب إلى ذلك الدمى فاستحله وأرضاه ، وبينما هو
معهم إذ سقطت ثمرة من نخلة فأخذها أحدهم فألقاها فى قمه ، فقال
له آخر ، بغير إذن ولا ثمن ؟ فألقاها ذاك من قمه ، حتى قال عبد الله
لنفسه : ما دام الأمر كذلك فما على منكم بأس ، إنسى مسلم
ما أحدث فى الإسلام حدثا ، ولقد أمنتونى ، قلتُم : لا روع عليك
إذن فلا ضير على ! . ومع هذا قدموا عبد الله بن خباب فذبحوه ،
وجاءوا إلى امرأته فقالوا : إنك امرأة حبلى ، فقالت : ألا تتقون الله ،

(١) البداية والنهاية ج٧ ص ٣١١ - ٣١٢ بتصرف .

فذبحوها ويقروا بطنها عن ولدها .

فلما بلغ الناس هذا من صنيعهم ، خافوا إن هم ذهبوا إلى الشام واشتغلوا بقتال أهله - أن يخلفهم هؤلاء في ذرايعهم وديارهم بهذا نصنع ، فخافوا غائلتهم .

وأشاروا على عليّ بأن يبدأ بهؤلاء ، ثم إذا فرغ منهم ذهب إلى أهل الشام بعد ذلك ، والناس آمنون من شر هؤلاء ، فاجتمع الرأي على هذا ، وفيه خيرة عظيمة لهم ولأهل الشام أيضا .

فأرسل عليّ إلى الخوارج رسولا من جهته وهو « الحارث بن مرة العبدى » ، فقال : أخبر لى خبرهم ، واعلم لى أمرهم واکتب إلىّ به على الجلية ، فلما قدم عليهم قتلوه ، ولم ينظروه ، فلما بلغ ذلك عليا عزم على الذهاب إليهم أولا قبل أهل الشام ، والبدء بهم .

ثم نادى مناديه فى الناس بالرحيل ، فعبر الجسر فصلى ركعتين عنده ، ثم مضى فى طريقه ، وقد اجتمع الناس حوله ، ثم بعث إلى الخوارج : أن ادفعوا إلينا قتلة إخواننا منكم ، حتى أقتلهم ، ثم أنا تارككم وذاهب إلى العرب - يعنى أهل الشام - ثم لعل الله أن يقبل بقلوبكم ، ويردكم إلى خير ما أنتم عليه ، فبعثوا إلى عليّ يقولون : كلنا قتل إخوانكم ، ونحن مستحلون دماءهم ودماءكم .

فتقدم إليهم قيس بن سعد بن عبادة فوعظهم فيما ارتكبهوا من الأمر العظيم ، والخطب الجسيم فلم ينفع ، وكذلك أبو أيوب الأنصارى ، أنبهم ووبخهم فلم ينجع ، وتقدم أمير المؤمنين على بن أبى طالب إليهم ، فوعظهم وخوفهم وأنذرهم وحذرهم وتوعدهم ، وقال : إنكم أنكرتم أمرا أنتم دعوتونى إليه ، فنهيتكم عنه فلم تقبلوا ، وها أنا وأنتم فارجعوا إلى ما خرجتم منه ، ولا ترتكبوا محارم الله ، فإنكم قد

سولت لكم أنفسكم أمرا تقتلون عليه المسلمين ، والله لو قتلتم عليه
دجاجة لكان عظيما عند الله ، فكيف بدماء المسلمين ؟
فلم يكن لهم جواب إلا أن تنادوا فيما بينهم : أن لا تخاطبوهم
ولا تكلموهم ، وتهيئوا للقاء الرب عز وجل ، الروح الروح إلى
الجنة .

وتقدموا فاصطفوا للقتال وتأهبوا للنزال ، فجعلوا على ميمتهم
زيد بن حصين الطائي ، وعلى الميسرة شريح بن أوفى ، وعلى خيالتهم
حمزة بن سنان ، وعلى الرجالة حرقوص بن زهير السعدي ، ووقفوا
مقاتلين لعلى وأصحابه ، وجعل على على ميمته حُجر بن عدى ، وعلى
الميسرة شيبث بن ربعي - أو معقل بن قيس الرياحي - وجعل على
الخيال أبا أيوب الأنصاري ، وعلى الرجالة أبا قتادة الأنصاري ، وعلى
أهل المدينة - وكانوا في سبعمائة - قيس بن سعد بن عبادة .

وأمر على أبا أيوب الأنصاري أن يرفع راية أمان للخوارج ويقول
لهم : من جاء إلى هذه الراية فهو آمن ، ومن انصرف إلى الكوفة
والمدائن فهو آمن ، إنه لا حاجة لنا فيكم إلا فيمن قتل إخواننا ،
فانصرف منهم طوائف كثيرون - وكانوا في أربعة آلاف - فلم يبق
منهم إلا ألف أو أقل مع « عبد الله بن وهب الراسبي » ، فزحفوا إلى
على ، فقدم « على » بين يديه الخيل ، وقدم منهم الرماة وصف الرجالة
وراء الخيالة ، وقال لأصحابه : كفوا عنهم حتى يبدؤكم .

وأقبلت الخوارج يقولون : لا حكم إلا لله ، الروح الروح إلى
الجنة ، فحملوا على الخيالة الذين قدمهم على ، ففرقوهم حتى أخذت
طائفة من الخيالة إلى الميمنة ، وأخرى إلى الميسرة ، فاستقبلتهم الرماة
بالنبيل ، فرموا وجوههم ، وعطفت عليهم الخيالة من الميمنة والميسرة ،

ونهبهم إليهم الرجال بالرماح والسيوف ، فأناموا الخوارج فصاروا
صرعى تحت سنابك الخيول ، وقتل أمراؤهم : عبد الله بن وهب ،
وحرقوق بن زهير ، وشريح ابن أوفى ، وعبد الله بن شجرة
السلمي ، قبحهم الله . قال أبو أيوب : وطعنت رجلا من الخوارج
بالرمح فأنفذته من ظهره ، وقلت له : أبشر يا عدو الله بالنار ، فقال :
ستعلم أينما أولى بها صليا .

قالوا : ولم يقتل من أصحاب على إلا سبعة نفر ، وجعل على
يمشى بين القتلى منهم ويقول : يؤسا لكم ، لقد ضركم من غركم ،
فقالوا : يا أمير المؤمنين ، ومن غركم ؟ قال : الشيطان وأنفس بالسوء
أماره ، غرتهم بالأمانى وزينت لهم المعاصي ، ونبأتهم أنهم ظاهرون .
ثم أمر بالجرحي من بينهم فإذا هم أربعمائة ، فسلمهم إلى قبائلهم
ليداؤوهم ، وقسم ما وجد من سلاح ومتاع لهم .
وذكر الهيثم بن عدي في كتاب الخوارج بسنده عن التزالي بن سبرة ،
أن عليا لم يخمس ما أصاب من الخوارج يوم النهروان ، ولكن رده إلى
أهله كله ، حتى كان آخر ذلك مرجل أتى به فرده .

هذا ولما قتل على عليه السلام أهل النهروان « الخوارج » جعل الناس
يقولون : الحمد لله يا أمير المؤمنين الذي قطع دابرهم ، فقال على :
كلا والله ، إنهم لفي أصلاب الريتال وأرحام النساء ، فإذا خرجوا من
بين الشرايين ، فقل ما يلقون أحدا إلا ألبوا أن يظهروا عليه ، قال :
وكان عبد الله بن وهب الراسبي قد قحلت مواضع السجود من شدة
اجتهاده وكثرة السجود ، وكان يقال له : ذو الثغفات ^(١) .

(١) الثغفات : جمع ثغفة ، وهي ركة الإبل والسني : أن أيديهم غلظت من طاول السجود .

وروى الهيثم عن بعض الخوارج أنه قال : ما كان عبد الله بن وهب من بغضه عليا يسميه إلا الجاحد .

وقال الهيثم بن عدي بسنده عن علقمة بن عامر قال : سئل علي عن أهل التهرؤان ، أمشركون هم ؟ فقال : من الشركاء فروا ، قيل : أفمنافقون ؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا ، فقليل : فما هم يا أمير المؤمنين ؟ قال : إخواننا بغوا علينا ، فقاتلناهم ببيغهم علينا .

فهذا ما أورده ابن جرير وغيره في هذا المقام ، ونقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية^(١) .

(١) البداية والنهاية ج ٧ ص ٣١٤ - ٣١٧ بتصرف .

الخوارج فى القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف

١ - الخوارج فى القرآن الكريم :

نقول : وهل للخوارج ذكر فى القرآن الكريم ؟
والاجابة : نعم لقد أشار القرآن العظيم إلى هذا الضرب من الناس الذين هم أغرب أشكال بنى آدم ، فلا هم بمؤمنين ، ولا هم بالكافرين ، كما لا نصفهم بالمنافقين ، وإنما نوع غريب من البشر ، ولون عجيب من الفكر ، فسبحان من نوع خلقه كما أراد ، وسبق فى قدره العظيم وما أحسن ما قال بعض السلف فى الخوارج ، إنهم المذكورون فى قوله تعالى : ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا . الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾ (١).

والمقصود أن هؤلاء الجهلة الضلال ، والأشقياء فى الأقوال والأفعال ، ضيقوا على أنفسهم ، وحرموا ما أحل الله لهم ، وفرقوا كلمة أمتهم ، وأمروا بالمنكر ونهوا عن المعروف ، وهم يرون أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويجاهدون فى سبيل الله ، يقولون الحق لا يخشون فى الله لومة لائم ، وأدخلوا الأهواء فى الدين ، وتحاكموا إليها ، وفهموا أمور الدين على غير وجهها ، يظنون بذلك أنهم أرادوا نصرة الدين ، وتطسق حكم رب العالمين ، وأحسنوا صنعا بالمسلمين .

فلقد اجتمع رأيهم على الخروج من بين أظهر المسلمين ، وتواطئوا على المسير إلى المدائن ليملكوها على الناس ، ويتحصنوا بها ، ويبعثوا إلى إخوانهم وأضربهم - ممن هم على رأيهم ومذهبهم - من أهل البصرة وغيرها - فيوافوهم إليها ، ويكون اجتماعهم عليها ، فقال

(١) سورة الكهف . ١٠٣ - ١٠٥ .

لهم زيد بن حصن الطائسي : إن المدائن لا تقدر أن عليها ، فإن بها جيشا لا تطيقونه وسيمنعونها منكم ، ولكن واعدوا إخوانكم إلى جسر نهر جَوْحَى ، ولا تخرجوا من الكوفة جماعات ولكن اخرجوا وحدانا لئلا يفطن بكم ، فكتبوا كتابا عاما إلى من هو على مذهبهم ومسلكتهم من أهل البصرة وغيرها ، وبعثوا به إليهم ليوافقهم إلى النهر ليكونوا يدا واحدة على الناس ، ثم خرجوا يتسللون وحدانا لئلا يعلم بهم أحد ، فيمنعهم من الخروج ، فخرجوا من بين الآباء والأمهات والأخوال والخالات ، وفارقوا سائر القربات ، يعتقدون بجهلهم وقلة علمهم وعقلهم ، أن هذا الأمر يرضى رب الأرض والسموات ، ولم يعلموا أنه من أكبر الكبائر الموبقات ، والعظائم والخطيئات ، وأنه عما زينه لهم إبليس الشيطان الرجيم ، المطرود عن السموات ، الذي نصب العداوة لأبينا آدم ، ثم لذريته ما دامت أرواحهم في أجسادهم مترددات ، والله المسئول أن يعصمنا منه بحوله وقوته إنه مجيب الدعوات .

وقد تدارك جماعة من الناس بعض أولادهم وإخوانهم ، فردوهم وأنبوهم ووبخوهم ، فمنهم من استمر على الاستقامة ، ومنهم من فر بعد ذلك فلاحق بالخوارج فخر إلى يوم القيامة ، وذهب الباكون إلى ذلك الموضع ، ووافى إليهم من كانوا كتبوا إليه من أهل البصرة وغيرها ، واجتمع الجميع بالنهر وروان ، وصارت لهم شوكة ومنعة ، وهم جند مستقلون ، وفيهم شجاعة وعندهم أنهم متقربون بذلك ، فهم لا يصطلى لهم بنار ، ولا يطمع في أن يؤخذ منهم بنار ، والله المستعان^(١) .

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٣١٢ ، ٣١٣ بتصرف .

كما قال تعالى : ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيئا ويذيق بعضكم بأس بعض ﴾ (١).

قال ابن عباس فى تفسيرها : أن لبسكم شيئا ، هو الأهواء المختلفة ، ويكون على هذا قوله تعالى : ﴿ ويذيق بعضكم بأس بعض ﴾ تكفير البعض للبعض حتى يتقاتلوا ، كما جرى للخوارج حين خرجوا على أهل السنة والجماعة ، وقيل معنى « ألبسكم شيئا » ما فيه الناس من الاختلاف .

وعن أبى هريرة فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ولا تكونوا من المشركين . من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ (٢) أنهم الخوارج .

عن الحسن قال : خرج علينا عثمان بن عفان يوما يخطبنا ، فقطعوا عليه كلامه ، فتراموا بالبطحاء ، حتى جعلت ما أبصر أديم السماء ، قال : وسمعنا صوتا من بعض حجر أزواج النبى ﷺ ، فقليل هذا صوت أم المؤمنين ، قال : فسمعتها وهى تقول : ألا إن نبيكم قد برأ من فرق دينه واحتزب ، وتلت قوله تعالى : ﴿ إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم فى شيء ... ﴾ (٣).

وعن أبى أمامة : أن هذه الآية نزلت فى الخوارج .

جاء عن أبى غالب - واسمه حرور - قال : كنت بالشام فبعث المهلب سبعين رأسا من الخوارج ، فنصبوا على درج دمشق ، فكنت على ظهر بيت لى ، فمر أبو أمامة فنزلت فاتبعته ، فلما وقف عليهم دمعت عيناه ، وقال : سبحان الله ! ما يصنع السلطان بينى آدم ! - قالها ثلاثا - كلاب جهنم ، كلاب جهنم ، شر قتلى تحت ظل السماء

(١) سورة الأنعام آية : ٦٥ .

(٢) سورة الروم آية : ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٥٩ .

- ثلاث مرات - خير قتلى من قتلوه ، فطوبى لمن قتلهم أو قتلوه ، ثم التفت إلى فقال : « يا أبا غالب : إنك بأرض هم بها كثير ، فأعاذك الله منهم » قلت : رأيك بكيت حين رأيتهم ، قال : بكيت رحمة حين رأيتهم ، كانوا من أهل الإسلام ، هل تقرأ سورة آل عمران ؟ قلت : نعم ، فقال : ﴿ هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب .. حتى بلغ ﴾ وما يعلم تأويله إلا الله ﴿^(١) وإن هؤلاء كان فى قلوبهم زيغ بهم ، ثم قرأ ﴾ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ﴿^(٢) إلى قوله : ﴿ ففى رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ قلت : هم هؤلاء يا أبا أمامة ؟ قال : نعم .

قلت : من قبلك تقول أو شئ سمعت من النبى ﷺ ؟ قال : « إني إذا لجرىء ، بل سمعت من رسول الله ﷺ ، لا مرة ولا مرتين - حتى عد سبعا - ثم قال : « إن بنى إسرائيل تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة ، وإن هذه الأمة تزيد عليها فرقة ، كلها فى النار إلا السواد الأعظم » . قلت : يا أبا أمامة ألا ترى ما فعلوا ؟ قال : « عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » . وحكى ابن بطلال فى شرح البخارى عن أبى حنيفة أنه قال : لقيت عطاء بن رباح فسألته عن شئ فقال : من أين أنت ؟ قلت : من أهل الكوفة ، قال : أنت من أهل القرية ﴿ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا ﴾ ؟ قلت : نعم ، قال : من أى الأصناف أنت ؟ قلت : ممن لا يسب السلف ، ويؤمن بالقدر ، ولا يكفر أحدا بذنب « فقال عطاء : عرفت فالزم^(٣) .

(١) سورة آل عمران آية : ٧ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٠٥ وما بعدها .

(٣) الخوارج : الأصول التاريخية لمسألة تكفير المسلم ، د / مصطفى حلمى ص ٥٧ - ٦٠ بتصرف والاعتصام للإمام الشاطبى ج ١ ص ٥٣ ، ٦١ بتصرف ط دار عمر بن الخطاب ..

٢ - الخوارج فى الحديث الشريف :

لقد وردت أحاديث كثيرة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ ، من اثنتى عشرة طريق ، بلغت حد التواتر ، منها ما رواه مسلم بسنده عن زيد بن وهب الجهنى أنه كان فى الجيش الذين كانوا مع الذين ساروا إلى الخوارج فقال على : يا أيها الناس : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يخرج قوم من أمتى يقرءون القرآن ، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء ، يقرءون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم ، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم ﷺ لا تكلوا على العمل ، وآية ذلك أن فيهم رجلا له عضد وليس له ذراع ، على رأس عضده مثل حلمة الثدي ، عليه شعرات بيض » .

فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام وتتركون هؤلاء يخلفونكم فى ذرائعكم وأموالكم ، والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام ، وأغاروا فى سرح الناس - أى الماشية والمال السائم - فسيروا على اسم الله .

قال سلمه . فذكر زيد بن وهب منزلا منزلا حتى مررنا على قنطرة ، فلما التقينا - وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي - قال لهم : القوا الرماح وسلوا سيوفكم وكسروا جفونها ، فإنى أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء ، فرجعوا فوحشوا برماحهم .

أى رموا بها عن بعد مخافة أن يلحقوا - وسلوا سيوفهم ، فشجرهم الناس برماحهم - أى داخلوهم بها وطاعنهم -

قال : وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً ، قال على : التمسوا فيهم المَخْدَجَ - أى ناقص اليد أو الخلق ، من الخداج وهو النقصان - فالتمسوه فلم يجدوه ، فقام على بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم إلى بعض ، فقال : أخروهم فوجدوه مما يلى الأرض ، فكبر ثم قال : صدق الله وبلغ رسوله ، قال : فقام إليه عبيدة السلماني فقال : يا أمير المؤمنين : والله الذى لا إله إلا هو لسمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ ؟ فقال : إى والله الذى لا إله إلا هو ، حتى استحلفه ثلاثاً وهو يحلف له أنه سمعه من رسول الله ﷺ .

وهذا لفظ مسلم ، وقد رواه أبو داود عن الحسن بن على الخلال عن عبد الرزاق بنحوه .

ومن طريق أخرى عن على فيما رواه الإمام أحمد بسنده قال على : إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن آخر من السماء أحب إلى من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بينى وبينكم فإن الحرب خدعة . سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يخرج قوم من أمتى فى آخر الزمان ، أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من قول خير البرية ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم - قال عبد الرحمن : لا يجاوز إيمانهم حناجرهم - يمرقون من الدين كما يمرق الثهم من الرمية . فإذا لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن فى قتلهم أجراً لمن قاتلهم عند الله يوم القيامة » وأخرجاه فى الصحيحين من طرق عن الأعمش بنحوه . ورواه الإمام أحمد عن ابن مسعود بنحوه ، وأخرج أحمد بسنده عن

أنس قال : ذكر لى أن نبى الله ﷺ قال - ولم أسمع منه - : « إن فيكم فرقة يتعبدون ويدينون ، حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » .

أول أمر الخوارج - كما هو فى السنة :

قال الإمام أحمد . . عن جابر بن عبد الله قال : كنت مع رسول الله ﷺ عام الجعرانة - موضع قريب من مكة - وهو يقسم فضة فى ثوب « بلال » للناس ، فقال رجل : يا رسول الله ، إعدل ، فقال : « ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل؟ لقد خبت إن لم أكن أعدل ، فقال عمر : يا رسول الله دعنى أقتل هذا المنافق ، فقال : « معاذ الله أن يتحدث الناس أنى أقتل أصحابى ، إن هذا وأصحابه يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم - أو تراقبهم ، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية » .

وفى رواية أنه قال ﷺ عن الرجل لما ولى : إن من ضئضىء - أى من أصله ومعدنه وجنسه ، وعلى شكله وصفته - هذا قوما يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية ، يقتلون أهل الإسلام ، ويدعُونَ أهل الأوثان ، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد - أى قتلا عاما يستأصل شأفتهم فلا ترى لهم من باقية » .

وقد رواه البخارى من حديث عبد الرزاق به ، ثم رواه أحمد عن أبى سعيد ، وهو فى الصحيحين من حديث عمارة بن القعقاع . وهذا الرجل هو ذو الخويصرة التميمى ، وسماه بعضهم حرقوصا ، فأولهم ذو الخويصرة ، وآخرهم ذو الثدية ، وقد صرح باسميهما فى الأحاديث ، ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد عن أبى سعيد قال : بينا

رسول الله ﷺ يَقْسِمُ قَسَمًا إِذْ جَاءَهُ ذُو الْخَوِصْرَةِ التَّمِيمِيُّ فَقَالَ :
إَعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : « وَيْلَكَ ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ ؟
فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَتَأْذُنُ لِي فِيهِ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ ؟
فَقَالَ : دَعَهُ ، فَإِنْ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدَكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ ،
وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ،
فَيَنْظُرُ فِي قُدْذَةٍ^(١) فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي نَضِيهِ^(٢) ،
فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يَنْظُرُ رِصَافَهُ^(٣) فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يَنْظُرُ
فِي نَصْلِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، قَدْ سَبَقَ الْفَرْثُ وَالدَّمُ ، آيَتُهُمْ : رَجُلٌ
أَسْوَدُ ، إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ ، أَوْ مِثْلُ الْبُضْعَةِ تَدْرُدُ^(٤)
وَيَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فِتْرَةٍ مِنَ النَّاسِ ، فَتَزَلَتْ فِيهِ : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ
يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ .. ﴾^(٥) الْآيَةُ .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا حِينَ قَتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ - جِئْتُ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي
نَعَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ،
عَنْ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ ،
وَمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الزَّهْرِيِّ بِهِ ، ثُمَّ رَوَاهُ أَحْمَدُ
بِنَحْوِهِ .

(١) قُدْذَةٌ : رِيشُ السَّهْمِ ، وَاحِدَتُهَا قُدْذَةٌ ، وَقَوْلُهُ : فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ : أَيُّ مِنْ دَمِ
الصَّيْدِ أَوْ فَرْثِهِ .

(٢) نَضِيهِ : النَّضْيُ تَعْنِي : السَّهْمُ بِلَا نَصْلٍ وَلَا رِيشٍ ، وَقِيلَ : هُوَ الْقَدْحُ الَّذِي كَانُوا
يَسْتَقْسِمُونَ بِهِ .

(٣) الرِّصَافُ : مَدْخَلُ النَّصْلِ مِنَ السَّهْمِ ، وَالنَّصْلُ حَدِيدَةُ السَّهْمِ .

(٤) الْبُضْعَةُ : الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ ، وَمَعْنَى تَدْرُدُ : تَضْرِبُ وَتَذْهَبُ وَتَجِيءُ ، وَأَصْلُهُ :
تَدْرُدُ .

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ : ٥٨ .

وروى الإمام أحمد عن أبي سعيد « أن رسول الله ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته يخرجون في فرقة - افتراق الناس - من الناس ، سيماهم التحليق - أى حلق رؤسهم - ثم هم شر الخلق ، أو من شر الخلق ، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق ، قال : فضرب النبي ﷺ لهم مثلا ، أو قال قولا ، الرجل يرمى الرمية ، أو قال الغرض ، فينظر في النصل فلا يرى بصيرة - أى حجة - يعنى شيئا من الدم يستدل به على إصابة الرمية - وينظر في النضى فلا يرى بصيرة ، وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة » فقال أبو سعيد : وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق .

وروي الإمام أحمد بسنده عن أبي سعيد يقول : « كنا جلوسا ننتظر رسول الله ﷺ : فخرج علينا من بيوت بعض نسائه ، قال : فقمنا معه ، فانقطعت نعله ، فتخلف عليها « على » يخفضها ، فمضي رسول الله ﷺ ، ومضيئا معه ، ثم قام ينتظره وقمنا معه ، فقال : « إن منكم من يقاتل علي تأويل القرآن كما قاتلت علي تنزيله » ، فاستشرف لها قوم وفيهم أبو بكر وعمر ، فقال : لا ، ولكنه خاضف النعل ، قال : فجئنا نبشره ، قال : فكأنه قد سمعه «^(١)» .

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٣١٧ - ٣٢٣ بتصرف .

من هم الخوارج ؟ وما هي أفكارهم ؟

(أ) الخوارج : هم كل من خرج على الإمام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه - يسمى خارجيا ، سواء كان الخروج فى أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان ، والأئمة فى كل زمان .

(ب) تلخص آراؤهم - على الجملة - فيما يلى :

أولا : فيما أجمعوا عليه :

١ - تكفير على وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمين ، ومن صوبهما أو صوب أحدهما ، أو رضى بالتحكيم ، والتبرى منهم ، لأنه لا تحكيم فى دين الله لأحد من الناس (لا حكم إلا لله) . فهذا أول شأنهم ، وكما يقولون : أول القصيدة كفر .

٢ - ليست الخلافة ركنا من أركان الدين ، ويمكن للمسلمين أن يعيشوا بدون خليفة ، وحسبهم كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ليفصل بينهم ، وإذا دعت الضرورة لاقامة خليفة ، فليس ضروريا أن يكون من بيت على ، أو من قريش ، بل يمكن أن يكون أى فرد من المسلمين ، ولو كان عبدا ، إذا كانت متوفرة فيه الصلاحية لتولى الخلافة ، وليس من حق من يختار للخلافة أن يتنازل عنها أو يقبل التحكيم بعد ذلك ، وإذا جار الحاكم فعزله واجب ، ومحاربه فرض على كل مسلم .

ثانياً : ما اختلفوا فيه : وهو كثير جدا ، وأصدق ما يقال فيه ، قول الله تعالى : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ ^(١) .

(١) سورة النساء آية : ٨٢ .

ومن ذلك :

- ١ - الإيمان رأس الأعمال ، والأعمال جزء من الإيمان ، ومن ترك ما أمره الله به فقد حبط عمله وإيمانه ، فهو كافر .
 - ٢ - كفر مرتكب الكبيرة ، أو كفر المصر على المعصية ، ومنهم من لم يفرق بين الكبائر والصغائر .
 - ٣ - التوسع في دائرة الكفر الذى شمل السلف والخلف ، ثم عم جميع الأمة ، فاستحلوا أموالها وفروج نسائها .
- * هذا وسنعرض لأرائهم وأفكارهم بشيء من التفصيل عند ذكر فرقهم ، كل على حده .
- ثم نقوم بالرد على أهم تلك الآراء ، بعد ذلك إن شاء الله تعالى -
- وبيان زيفها ، مع ذكر معتقد أهل السنة والجماعة فى ذلك .

فرق الخوارج

إن الخوارج لما اختلفت صارت عشرين فرقة ، وهذه أسماؤها :
المحكمة الأولى ، والأزارقة ، ثم النجدات ، ثم الصقرية ثم العجاردة ،
وقد اختلفت العجاردة فيما بينها فرقا كثيرة منها الخازمية ، والشعبية ،
والمعلومية والمجهولية والمعبدية والرشيديّة والمكرمية والحمزية ،
والإبراهيمية والواقفة ، (والصلتية ، والأخنسية ، والشيبية والشيبانية ،
والشمراخية) واختلفت الإباضية منها فرقا : حفصية وحارثية ويزيدية ،
وأصحاب طاعة لايراد الله بها .

واليزيدية منهم أتباع ابن يزيد بن أنيس ، ليست من فرق الإسلام
لقولها بأن شريعة الإسلام تنسخ في آخر الزمان بنبي يبعث من العجم .
وكذلك في جملة العجاردة فرقة يقال لها الميمونية ، ليست من فرق
الإسلام ، لأنها أباحت نكاح بنات البنات ، وبنات البنين ، كما
أباحته المجوس^(١) .

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها ، فذكر الكعبي
في مقالاته أن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها : إكفار على
وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل ، وكل من رضى بتحكيم الحكمين ،
والإكفار بارتكاب الذنوب ، ووجوب الخروج على الإمام الجائر ،
وقال شيخنا أبو الحسن الذي يجمعها إكفار على وعثمان وأصحاب
الجمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما ،
ووجوب الخروج على السلطان الجائر .

ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي
الذنوب .

(١) الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية منهم ، عبد القاهر البغدادي ص ١٧ ، ١٨ ،
ط دار الأفاق الجديدة - بيروت .

والصواب ما حكاه شيخنا أبو الحسن عنهم ، وقد أخطأ الكبي في دعواه إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم ، وذلك أن النجدات من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقتهم ، وقد قال قوم من الخوارج إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد مخصوص ، فأما الذي فيه حد أو وعيد في القرآن فلا يزداد صاحبه على الاسم الذي ورد فيه مثل تسميته زائنا وسارقا ونحو ذلك . وقد قالت النجدات إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافر نعمة وليس فيه كفر دين .

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكايته عن جميع الخوارج تكفير أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم . وإنما الصواب فيما يجمع الخوارج كلها ما حكاه شيخنا الحسن رحمه الله من تكفيرهم عليا وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن صوبهما أو صوب أحدهما أو رضى بالتحكيم . وكذا وجوب الخروج على السلطان الجائر^(١).

ويقول الشهرستاني في كتابه الملل والنحل : وكبار الفرق منهم : المحكمة ، والأزارقة ، والنجدات ، والبيهسية ، والعجاردة ، والثعالبة ، والإباضية ، والصفورية . . . والباقون فروعهم . ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي عليه السلام ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك ، ويكفرون أصحاب الكبائر ، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة : حقا واجبا .

(١) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبد القاهر البغدادي ص ٥٥، ٥٦ بتصرف.

وهم كالآتي :

أولا : المحكّمة الأولى : هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على عليه السلام حين جرى أمر الحكمين ، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة ، ورأسهم « عبد الله بن الكواء ، وعتاب بن الأعور ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن أبي عاصم المحاربي ، وحرقوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية ، وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل ، أهل صلاة وصيام ، أعنى يوم النهروان وهم المارقة المشار إليهم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « سيخرج من ضئضىء هذا الرجل قوم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » .
وهم الذين أولهم ذو الخويصرة ، وآخرهم ذو الثدية .

وإنما خروجهم في الزمن الأول على أمرين : أحدهما : بدعتهم في الإمامة ، إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قريش ، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور كان إماما ، ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه ، وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله ، وهم أشد الناس قولا بالقياس ، وجوزوا أن لا يكون في العالم إمام أصلا ، وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبدا أو حرا ، أو نبطيا ، أو قرشيا .

والبدعة الثانية : أنهم قالوا : أخطأ على في التحكيم ، إذ حكم الرجال ، ولا حكم إلا الله ، وقد كذبوا على عليه السلام من وجهين : أحدهما : في التحكيم ، أنه حكم الرجال ، وليس ذلك صدقا ، لأنهم هم الذين حملوه على التحكيم .

والثاني : أن تحكيم الرجال جائز ، فإن القوم هم الحاكمون في هذه المسألة ، وهم رجال ، ولهذا قال على عليه السلام : « كلمة حق أريد بها

باطل » وتخطوا عن هذه التخطئة إلى التكفير ، ولعنوا علياً عليه السلام فيما قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين .
فقاتل الناكثين واغتנם أموالهم ، وماسبى ذراريهم ونساءهم ، وقتل مقاتلة من القاسطين ، وما اغتנם ولا سبى ، ثم رضى بالتحكيم ، وقاتل مقاتلة المارقين واغتנם أموالهم وسبى ذراريهم .
وطعنوا فى عثمان رضي الله عنه للأحداث التى عدوها عليه ، وطعنوا فى أصحاب الجمل وأصحاب صفين^(١) . وقالوا بكفر كل ذى ذنب ومعصية .

(١) الملل والنحل للشهر ستانى : ج ١ ص ١١٥ - ١١٧ .

ثانيا : الأزارقة : أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق ، الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز ، فغلبوا عليها وعلى كورها ، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير ، وقتلوا عماله بهذه النواحي ، وكان مع نافع من أمراء الخوارج : عطية بن الأسود الحنفى ، وعبد الله بن الماحور وأخوه عثمان والزبير ، وعمرو ابن عمير العنبرى ، وقطرى بن الفجاءة المازنى ، وعبيدة بن هلال اليشكرى ، وأخوه محرز بن هلال ، وصخر بن حبيب التميمى ، وصالح بن مخراق العبدى ، وعبد ربه الكبير ، وعبد ربه الصغير ، في زهاء ثلاثين ألف فارس ممن يرى رأيهم ، وينخرط فى سلوكهم .

فأنفذ إليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل النوفلى بصاحب جيشه مسلم بن عبيس بن كزير بن حبيب ، فقتله الخوارج وهزموا أصحابه ، فأخرج إليهم أيضا عثمان بن عبد الله بن معمر التميمى فهزموه ، فأخرج إليهم حارثة بن بدر العتابى فى جيش كثيف فهزموه ، وخشى أهل البصرة على أنفسهم وبلدهم من الخوارج ، فأخرج إليهم المهلب ابن أبى صفرة فبقى فى حرب الأزارقة تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم فى أيام الحجاج . ومات نافع قبل وقائع المهلب مع الأزارقة ، وبايعوا بعده قطرى بن الفجاءة المازنى ، وسموه أمير المؤمنين .

وبدع الأزارقة ثمانية : إحداها : أنه أكفر عليا عليه السلام ، وقال : إن الله أنزل فى شأنه : ﴿ ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا ويشهد الله على ما فى قلبه وهو ألد الخصام ﴾ ^(١) . وصوب فعل « عبد الرحمن بن ملجم » لعنه الله ، وقال : إن الله تعالى أنزل فى

(١) سورة البقرة آية : ٢٠٤ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٠٧ .

شأنه : ﴿ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ (٢).
وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة ، وزادوا عليه تكفير عثمان ،
وطلحة والزبير ، وعائشة ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه ، وسائر المسلمين
معهم ، وتخليدهم في النار جميعا .
والثانية : أنه أكفر القعدة عن القتال ، وهو أول من أظهر البراءة
منهم ، وإن كان موافقا له على دينه ، وأكفر من لم يهاجر إليه .
والثالثة : إباحته قتل أطفال المخالفين والنسوان معهم .
والرابعة : إسقاط الرجم عن الزاني ، إذ ليس في القرآن ذكره ،
واسقاط حد القذف عمن قذف المحصنين من الرجال ، مع وجوب الحد
علي قاذف المحصنات من النساء .
والخامسة : حكمه بأن أطفال المشركين في النار مع آبائهم .
والسادسة : أن التقية غير جائزة في قول ولا عمل .
والسابعة : تجويزه أن يبعث الله تعالى نبيا يعلم أنه يكفر بعد نبوته ،
أو كان كافرا قبل بعثته ، والكبائر والصغائر إذا وقعت كانت بمثابة
الكفر ، وفي الأمة من جوز الكبائر والصغائر على الأنبياء عليهم
السلام ، فهي كفر .
والثامنة : اجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر
كفر كُفر ملة خرج به عن الإسلام جملة ، ويكون مخلدا في النار مع
سائر الكفار ، واستدلوا بكفر إبليس ، وقالوا : ما ارتكب إلا كبيرة ،
حيث أمره الله بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع ، وإلا فهو عارف
بوحداية الله تعالى (١).

(١) الملل والنحل ص ١١٨ - ١٢٢ بتصرف .

ثالثا : الفجذات العاذرية : أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ، وقيل عاصم .

وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة مع عسكره يريد اللحق بالأزارقة ، فاستقبله أبو فديك وعطية بن الأسود الحنفي في الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق ، فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف ، بتكفير القعدة عنه ، وسائر الأحداث والبدع ، وبايعوا نجدة وسموه أمير المؤمنين ، ثم اختلفوا على نجدة فأكفره قوم منهم لأمرهم تقوموا عليه :

منها : أنه بعث ابنه مع جيش إلى أهل القطيف فقتلوا رجالهم ، وسبوا نساءهم وقوموا على أنفسهم ، وقالوا : إن صارت قيمتهن في حصصنا فذاك ، وإلا رددنا الفضل ، ونكحوهن قبل القسمة ، وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة ، فلما رجعوا إلى نجدة وأخبروه بذلك قال : لم يسعكم ما فعلتم ؟ قالوا : لم نعلم أن ذلك لا يسعنا ، فعذرهم بجهالتهم . واختلف أصحابه بذلك ، فمنهم من وافقه ، وعذر بالجهالات في الحكم الاجتهادي ، وقالوا : الدين أمران : أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام ، وتحريم دماء المسلمين ، يعنون موافقيهم ، والاقرار بما جاء من عند الله جملة ، فهذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذر فيه .

والثاني : ما سوى ذلك ، فالناس معذرون فيه إلى أن تقوم عليهم الحجة في الحلال والحرام .

قالوا : ومن جوز العذاب على المجتهد المخطئ في الأحكام قبل قيام الحجة عليه فهو كافر .

واسد حل نجدة بن عامر دماء أهل العهد والذمة وأموالهم في حال التقية ، وحكم بالبراءة ممن حرمها .

قال : وأصحاب الحدود من موافقيه ، لعل الله تعالى يعفو عنهم ،

وإن عذبهم ففى غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ، فلا تجوز البراءة عنهم .

قال : ومن نظر نظرة ، أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك .

ومن زنى وشرب ، وسرق غير مصر عليه فهو غير مشرك ، وغلظ على الناس فى حد الخمر تغليظا شديدا . (بل ذكر أنه أسقط الخمر ، وهذا من ضلالاته أيضا)^(١) .

ولما كاتب عبد الملك بن مروان ، وأعطاه الرضى ، نقم عليه أصحابه فيه ، فاستأبوه ، فأظهر التوبة فتركوا النعمة عليه والتعرض له ، وندمت طائفة على هذه الاستتابة ، وقالوا : أخطأنا وما كان لنا أن نستيب الإمام ، وما كان له أن يتوب باستتابتنا إياه ، فتأبوا من ذلك وأظهروا الخطأ ، وقالوا له : تب من توبتك ، وإلا نابذناك ، فتأب من توبته .

وفارقه أبو فديك وعطية ، ووئب عليه أبو فديك فقتله ، ثم برئ أبو فديك من عطية ، وعطية من أبى فديك ، وأنفذ عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمى مع جيش إلى حرب أبى فديك فحاربه أياما ، فقتله ولحق عطية بأرض سجستان ، ويقال لأصحابه العطوية ، ومن أصحابه : عبد الكريم بن عجرد زعيم العجاردة .

وإنما قيل للنجيدات : العاذرية ، لأنهم عذروا بالجهالات فى أحكام الفروع ، وحكى الكعبى عن النجيدات : أن التقية جائزة فى القول والعمل كله ، وإن كان فى قتل النفوس .

قال : وأجمعت النجيدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط ،

(١) الفرق بين الفرق ص ٦٨ .

ولمّا عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم ، فإن هم رأوا أن سنك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه ، جاز .

ثم افترقوا بعد نجدة إلى : عطوية ، وفديكية ، وبرئ كل واحد منهما عن صاحبه بعد قتل نجدة ، وصارت الدار لأبى فديك إلا من تولى نجدة .

وأهل سجستان وخراسان وكرمان وقهستان ، من الخوارج على مذهب عطية .

وقيل : كان نجدة بن عامر ، ونافع بن الأزرق قد اجتمعا بمكة مع الخوارج على ابن الزبير ثم تفرقا عنه ، واختلف نافع ونجدة ، فصار نافع إلى البصرة ، ونجدة إلى اليمامة .

وكان سبب اختلافهما أن نافعا قال : التقية لا تحل ، والقعود عن القتال كفر ، واحتج بقول الله تعالى : ﴿ إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله ﴾^(١).

وبقوله تعالى : ﴿ يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ﴾^(٢) . وخالفه نجدة ، وقال : التقية جائزة ، واحتج بقول الله تعالى : ﴿ إلا أن تتقوا منهم تقاة ﴾^(٣) وبقوله تعالى : ﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾^(٤).

وقال : القعود جائز ، والجهاد إذا أمكنه أفضل ، قال الله تعالى : ﴿ وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما ﴾^(٥).

وقال نافع : هذا في أصحاب النبي ﷺ حين كانوا مقهورين ، وأما في غيرهم مع الامكان فالقعود كفر ، لقول الله تعالى : ﴿ وقعد الذين كذبوا الله ورسوله ﴾^(٦) أ. هـ^(٧).

(١) سورة النساء آية : ٧٧ .

(٢) سورة المائدة آية : ٥٤ .

(٣) سورة آل عمران آية : ٢٨ .

(٤) سورة غافر آية : ٢٨ .

(٥) سورة النساء آية : ٩٥ .

(٦) سورة التوبة آية : ٩٠ .

(٧) الملل والنحل للشهرستاني ص ١٢٢ - ١٢٥ والفرق بين الفرق ص ٦٦ - ٧٠ بتصرف .

رابعاً : البيهسية : أصحاب أبى بيهس الهيصم ابن جابر ، وهو أحد بنى سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حيان المزنى فظفر به وحبس ، وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ففعل به ذلك .

وكفر أبو بيهس : إبراهيم ، وميمون فى اختلافهما فى بيع الأمة ، وكذلك كفر الواقفية ، وزعم أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله ومعرفة ما جاء به النبى ﷺ .

والولاية لأولياء الله تعالى . والبراءة من أعداء الله ، فمن جملة ما ورد به الشرع وحكم به ما حرم الله وجاء به الوعيد ، فلا يسعه إلا معرفته بعينه ، وتفسيره والاحتراز عنه ، ومنه ما ينبغى أن يعرف باسمه ، ولا يضره ألا يعرفه بتفسيره حتى يتلى به ، وعليه أن يقف عندما لا يعلم ولا يأتى بشئ إلا بعلم .

وبرىء أبو بيهس عن الواقفية لقولهم : إنا نقف فيمن واقع الحرام وهو لا يعلم أحلالاً واقع أم حراماً ؟ قال : كان من حقه أن يعلم ذلك .

والإيمان : هو أن يعلم كل حق وباطل ، وإن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل ، ويحكى عنه أنه قال : الإيمان هو الإقرار والعلم ، وليس هو أحد الأمرين دون الآخر .

وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان ، وذهب قوم منهم إلى أنه لا يحرم سوى ما ورد فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِىَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ .. ﴾ (١)

(١) سورة الانعام آية : ١٤٥ .

وما سوى ذلك فكله حلال .

ومن البيهسية قوم يقال لهم العونية - ويقال : العوفية - بالفاء -
كذا فى « الفرق بين الفرق » ، وكذلك فى « مقالات الإسلاميين » -
وهم فرقتان :

١ - فرقة تقول : من رجع من دار الهجرة إلى القعود برثنا منه .
٢ - وفرقة تقول : بل نتولاهم ، لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا
لهم .

والفرقتان اجتمعتا على أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية : الغائب
منهم ، والشاهد .

ومن البيهسية صنف يقال لهم أصحاب التفسير ، زعموا أن من شهد
من المسلمين شهادة ، أخذ بتفسيرها وكيفيتها .

وصنف يقال لهم أصحاب السؤال ، قالوا : إن الرجل يكون مسلما
إذا شهد الشهادتين ، وتبرأ ، وتولى ، وآمن بما جاء من عند الله
جملة ، وإن لم يعلم فيسأل ما افترض الله عليه ، ولا يضره أن لا يعلم
حتى يبتلى به فيسأل ، وإن واقع حراما يعلم تحريمه فقد كفر .

وقالوا فى الأطفال بقول الشعلبية : إن أطفال المؤمنين مؤمنون ،
وأطفال الكافرين كافرون ، ووافقوا القدرية فى القدر ، وقالوا : إن الله
تعالى فوض إلى العباد ، فليس لله فى أعمال العباد مشيئة .
فبرئت منهم عامة البيهسية .

وقال بعض البيهسية : إن واقع الرجل حراما لم يحكم بكفره حتى
يرفع أمره إلى الإمام الوالى ويحده ، وكل ما ليس فيه حد فهو
مغفور .

وقال بعضهم : إن السكر إذا كان من شراب حلال فلا يؤاخذ

صاحبه بما قال فيه وفعل .

وقالت العونية : السكر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيرة أخرى من ترك الصلاة أو قذف المحصن .

قال الشهرستاني - فى الملل والنحل : ومن الخوارج : أصحاب صالح بن مسرح ، ولم يبلغنا عنه أنه أحدث قولاً تميز به عن أصحابه ، فخرج على بشر بن مروان ، فبعث إليه «بشر الحارث بن عميرة أو «الأشعث بن عميرة الهمداني» ، أنفذه الحجاج لقتاله ، فأصابته صالحة جراحة فى قصر جلولاء ، فاستخلف مكانه «شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني المكنى بأبى الصحرى» ، وهو الذى غلب على الكوفة وقتل من جيش الحجاج أربعة وعشرين أميراً ، كلهم أمراء الجيوش ، ثم انهزم إلى الأهواز ، وغرق فى نهر الأهواز ، وهو يقول : ﴿ ذلك تقدير العزيز الحكيم ﴾^(١).

وذكر اليمان أن الشيبية يسمون مرجئة الخوارج ، لما ذهبوا إليه من الوقف فى أمر صالح ، ويحكى عنه أنه برئ منه وفارقه ، ثم خرج يدعى الإمامة لنفسه .

ومذهب شبيب ما ذكرناه من مذاهب البهسية ، إلا أن شوكته وقوته ومقاماته مع المخالفين مما لم يكن لخارج من الخوارج ، وقصته مذكورة فى التواريخ^(٢).

(١) سورة يس آية : ٣٨ .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ص ١٢٥ - ١٢٨ .

خامسا : العجاردة : أصحاب عبد الكريم بن عجرد ، وافق النجدات فى بدعهم ، وقيل : إنه كان من أصحاب أبى بيهس ، ثم خالفه وتفرد بقوله : تحب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام ، ويجب دعاؤه إذا بلغ ، وأطفال المشركين فى النار مع آبائهم ، ولا يرى المال فيثا حتى يقتل صاحبه ، وهم يتولون القعدة إذا عرفوسم بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة ، ويكفرون بالكبائر .

ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من القصص !!!

قالوا : ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن .

ثم إن العجاردة افترقوا أصنافا ، ولكل صنف مذهب على حياله ، إلا أنهم لما كانوا من جملة العجاردة أوردناهم على حكم التفصيل بالجدول والضلع وهم :

(أ) الصلتية أصحاب عثمان بن أبى الصلت ، أو الصلت بن أبى الصلت ، تفرد عن العجاردة بأن الرجل إذا أسلم توليناه وتبرأنا من أطفاله حتى يدركوا فيقبلوا الإسلام . ويحكى عن جماعة منهم أنهم قالوا : ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية ولا عداوة حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقروا ، أو ينكروا .

(ب) الميمونية : أصحاب ميمون بن خالد . كان من جملة العجاردة إلا أنه تفرد عنهم بإثبات القدر خيره وشره من العبد ، وإثبات الفعل للعبد خلقا وإبداعا ، وإثبات الاستطاعة قبل الفعل ، والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر ، وليس له مشيئة فى معاصى العباد . وذكر الحسين الكرابيسى فى كتابه الذى حكى فيه مقالات الخوارج : أن الميمونية يجيزون نكاح بنات البنات ، وبنات أولاد الإخوة

والأخوات ، وقالوا : إن الله تعالى حرم نكاح البنات ، وبنات الإخوة والأخوات ، ولم يحرم نكاح أولاد هؤلاء .
وحكى الكعبى والأشعري عن الميمونية إنكارها كون سورة يوسف من القرآن .

وقالوا بوجوب قتال السلطان ، وحده ، ومن رضى بحكمه ، فأما من أنكره فلا يجوز قتاله إلا إذا أعان عليه ، أو طعن فى دين الخوارج ، أو صار دليلا للسلطان .

وأطفال المشركين عندهم فى الجنة .

(ج) الحمزية : أصحاب حمزة بن أدرك - فى الفرق بين الفرق (حمزة بن أكر) .

واقفوا الميمونية فى القدر وفى سائر بدعها ، إلا فى أفعال مخالفيهم والمشركين فإنهم قالوا : هؤلاء كلهم فى النار .

وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد الذى خرج بسجستان من أهل أوق .

وخالفه خلف الخارجى فى القول بالقدر ، واستحقاق الرئاسة ، فبرئ كل واحد منهما عن صاحبه . وجوز حمزة إمامين فى عصر واحد ، ما لم تجتمع الكلمة ، ولم تقهر الأعداء .

(د) الخلفيّة : أصحاب خلف الخارجى وهم من خوارج كرمان ومكران .

خالفوا الحمزية فى القول بالقدر ، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله تعالى ، وسلوكوا فى ذلك مسلك أهل السنة .

وقالوا : الحمزية ناقضوا حيث قالوا : لو عذب الله العباد على أفعال قدرها عليهم ، أو على ما لم يفعلوه كان ظلما .

وقضوا بأن أطفال المشركين فى النار ، ولا عمل لهم ولا ترك ، وهذا من أعجب ما يعتقد من التناقض .

(هـ) الأطرافية : فرقة على مذهب حمزة فى القول بالقدر ، إلا أنهم عذروا أصحاب الأطراف فى ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق العقل .

وأثبتوا واجبات عقلية كما قالت القدرية ، ورئيسهم غالب بن شاذك من سجستان . وخالفهم عبد الله السديورى وتبرأ منهم .

ومنهم الحمديّة أصحاب محمد بن رزق ، وكان هم أصحاب الحسين بن الرقاد ، ثم برئ منه .

(و) الشُعبيّة : أصحاب شعيب بن محمد ، وكان مع ميمون من جملة العجاردة ، إلا أنه برئ منه حين أظهر القول بالقدر .

قال شعيب : إن الله تعالى خلق أعمال العباد ، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة ، مسئول عنها خيراً وشرّاً ، مجازى عليها ثواباً وعقاباً ، ولا يكون شيء فى الوجود إلا بمشيئة الله تعالى .

وهو على بدع الخوارج فى الإمامة والوعيد ، وعلى بدع العجاردة فى حكم الأطفال ، وحكم القعدة ، والتولى والتبرى .

(ز) الحازمية : أصحاب حازم بن على ، أخذوا بقول شعيب فى أن الله تعالى خالق أعمال العباد ، ولا يكون فى سلطانه إلا ما يشاء .

وقالوا بالموافاة ، وأن الله تعالى إنما يتولى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه فى آخر أمرهم من الإيمان ، ويتبرأ منهم على ما علم أنهم صائرون إليه فى آخر أمرهم من الكفر ، وأنه سبحانه لم يزل مباحاً لأوليائه مبغضاً لأعدائه .

ويحكى عنهم أنهم يتوقفون فى أمر على عليه السلام ، ولا يصرحون بالبراءة عنه ، ويصرحون بالبراءة فى حق غيره^(١) .

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص ١٢٨-١٣١ والفرق بين الفرق ص ٧٢-٨٠ بتصرف .

سادسا : الثعلبية : أصحاب ثعلبة بن عامر ، كان مع عبد الكريم بن عجرد يدا واحدة إلى أن اختلفا في أمر الأطفال . فقال ثعلبة : إنا على ولايتهم صغاراً وكباراً حتى نرى منهم إنكاراً للحق ورعاً بالجور . فبرأت العجاردة من ثعلبة .
ونقل عنه أيضاً أنه قال : ليس له حكم في حال الطفولة من ولاية وعداوة ، حتى يدركوا ويدعوا ، فإن قبلوا فذاك ، وإن أنكروا كفروا .
وكان يرى أخذ الزكاة من عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطاءهم منها إذا افتقروا .

وهم أصناف قد افترقوا فيما بينهم كالآتي :
(أ) الأخنسية : أصحاب أخنس بن قيس ، من جملة الثعلبية ، وانفرد عنهم بأن قال : أتوقف في جميع من كان في دار التقية من أهل القبلة ، إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه ، أو كفر فأتبرأ منه ، وحرموا الاغتيال والقتال ، والسرقه في السر .
ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال حتى يدعى إلى الدين ، فإن امتنع قاتل ، سوى من عرفوه بعينه على خلاف قولهم .
وقيل إنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركى قومهم ، أصحاب الكبائر .

وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل .
(ب) المعبدية : أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، كان من جملة الثعلبية ، خالف الأخنس في الخطأ الذي وقع له في تزويج المسلمات من مشرك ، وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم ، وقال : إنى لأبرأ منه بذلك ، ولا أدع اجتهادى في خلافه .
وجوزوا أن تصير سهام الصدقة سهما واحدا في حال التقية .

(ج) الرُّشَيْدِيَّة : أصحاب « رشيد الطوسي » ويقال لهم العشرية . وأصلهم أن الثعالبة كانوا يوجبون فيما سقى بالأنهار والقنى نصف العشر ، فأخبرهم « زياد بن عبد الرحمن » أن فيه العشر ، ولا تجوز البراءة ممن قال فيه نصف العشر قبل هذا . فقال رشيد : إن لم تجز البراءة منهم فلما تعمل بما عملوا ، فافترقوا في ذلك فرقتين .

(د) الشَّيْبَانِيَّة : أصحاب « شيبان بن مسلمة » ، الخارج في أيام أبي مسلم - أي أبو مسلم الخراساني ، مؤسس الدولة العباسية ، قتله المنصور سنة ١٦٨ هـ - وهو المعين له ولعلی بن الكرمانی علی نصر بن سيار ، وكان من الثعالبة . فلما أعانها برئت منه الخوارج . فلما قتل شيبان ذكر قوم توبته . فقالت الثعالبة : لا تصح توبته لأنه قتل الموافقين لنا في المذهب ، وأخذ أموالهم ، ولا تقبل توبة من قتل مسلماً وأخذ ماله إلا بأن يقتص من نفسه ، ويرد الأموال ، أو يوهب له ذلك .

ومن مذهب شيبان أنه قال بالجبر ، ووافق جهم بن صفوان في مذهبه إلى الجبر ، ونفى القدرة الحادثة .

وينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيباني أبي خالد أنه قال : إن الله تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علماً ، وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها . ونقل عنه أنه تبرأ من شيبان ، وأكفره حين نصر الرجلين ، فوقعت عامة الشيبانية ، بجرجان ، ونسا ، وأرمينية والذي تولى شيبان وقال بتوبته : عطية الجرجاني وأصحابه .

(هـ) المَكْرُمِيَّة : أصحاب مكرم بن عبد الله العجلي ، كان من جملة الثعالبة ، وتفرد عنهم بأن قال : تارك الصلاة كافر ، لا من أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله تعالى ، وطرده هذا في

كل كبيرة يرتكبها الإنسان ، وقال : إنما يكفر لجهله بالله تعالى ، وذلك أن العارف بوحداية الله تعالى ، وأنه المطلع على سره وعلايته ، المجازى على طاعته ومعصيته ، لا يتصور منه الإقدام على المعصية ، والاجترار على المخالفة ما لم يغفل عن هذه المعرفة ، ولا يبالي بالتكلف منه ، وعن هذا قال النبي عليه السلام : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن » الحديث .

وخالفوا الثعالب في هذا القول وقالوا : بإيمان الموافاة ، والحكم بأن الله تعالى إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت ، لا على أعمالهم التي هم فيها ، فإن ذلك ليس بموثوق به إصرارا عليه ما لم يصل المرء إلى آخر عمره ، ونهاية أجله ، فحينئذ إن بقى على ما يعتقد فذلك هو الإيمان فتواليه ، وإن لم يبق فتعاديته .

وكذلك في حق الله تعالى : حكم الموالات والمعاداة على ما علم منه حال الموافاة .

وكلهم على هذا القول .

(و) المعلومية والمجهولية : كانوا في الأصل حازمية ، إلا أن المعلومية قالت :

من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به ، حتى يصير عالما بجميع ذلك ، فيكون مؤمنا . وقالت : الاستطاعة مع الفعل ، والفعل مخلوق للعبد ، فبرئت منهم الحازمية .

وأما المجهولية فإنهم قالوا : من علم بعض أسماء الله تعالى وصفاته وجاهل بعضها ، فقد عرفه تعالى .

وقالت : إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى .
(ز) البِدْعِيَّة : أصحاب « يحيى بن أصدَم » ، أبدعوا القول بأن
نقطع على أنفسنا بأن من اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنة .
ولا نقول : إن شاء الله ، فإن ذلك شك فى الاعتقاد ، ومن قال :
أنا مؤمن إن شاء الله ، فهو شاك ، فنحن من أهل الجنة قطعاً ، من
غير شك^(١) .

(١) الملل والنحل للشهر ستانى : ص ١٣١ - ١٣٤ بتصرف .
والفرق بين الفرق للبغداد : ص ٨٢ - ٧٦ بتصرف .

سابعاً : الإباضية : أصحاب « عبد الله بن إباح » الذى خرج فى أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية ، فقاتله بتيالة ، وقيل : إن عبد الله بن يحيى الإباضى كان رفيقا له فى جميع حواله وأقواله .

قال : إن مخالفتنا من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناكحتهم جائزة ، وموارثهم حلال ، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال ، وما سواه حرام ، وحرام قتلهم وسبيهم فى السر غيلة ، إلا بعد نعتب القتال وإقامة الحجة .

وقالوا : إن دار مخالفتهم من أهل الإسلام دار توحيد ، إلا معسكر السلطان ، فإنه دار بغى ، وأجازوا شهادة مخالفتهم على أوليائهم ، وقالوا فى مرتكبي الكبائر : إنهم موحدون لا مؤمنون . وحكى الكعبى عنهم : أن الاستطاعة عَرَض من الأعراض ، وهى قبل الفعل ، بها يحصل الفعل ، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى : إحدانا وإبداعا ، ومكتسبة للعبد حقيقة ، لا مجازا . ولا يسمون إمامهم أمير المؤمنين ، ولا أنفسهم مهاجرين ، وقالوا : العالم كله يفتنى إذا فتى أهل التكليف ، قال : وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كَفَرَ ، كفر النعمة ، لا كُفِرَ الملة ، وتوقفوا فى أطفال المشركين ، وجوزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام ، وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلا . وحكى الكعبى عنهم أنهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله تعالى ، كما قال أبو الهذيل .

ثم اختلفوا فى النفاق : أسمى شركا أم لا ؟

قالوا : إن المنافقين فى عهد رسول الله ﷺ كانوا موحدين ، إلا أنهم ارتكبوا الكبائر ، فكفروا بالكبيرة لا بالشرك ، وقالوا : كل شئ أمر الله تعالى به فهو عام ليس بخاص ، وقد أمر به المؤمن

والكافر، وليس فى القرآن خصوص ، وقالوا : لا يخلق الله تعالى شيئاً إلا دليلاً على وحدانيته ، ولا بد أن يدل به واحداً . وقال قوم منهم : يجوز أن يخلق الله تعالى رسولا بلا دليل ، ويكلف العباد بما أوحى إليه ، ولا يجب عليه إظهار المعجزة ، ولا يجب على الله تعالى ذلك إلى أن يخلق دليلاً ، ويظهر معجزة .

وهم جماعة متفرقون فى مذاهبهم تفرق الثعالب والعجاردة ، فمنهم الحفصية والحارثية واليزيدية .

(أ) الحفصية : هم أصحاب حفص بن أبى المقدام ، تميز عنهم بأن قال : إن بين الشرك والإيمان خصلة واحدة ، وهى معرفة الله تعالى وحده ، فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو قيامة أو جنة أو نار ، أو ارتكب الكبائر من الزنا ، والسرقه ، وشرب الخمر ، فهو كافر لكنه برىء من الشرك .

(ب) الحارثية : أصحاب الحارث الإباضى ، خالف الإباضية فى قوله بالقدر على مذهب المعتزلة ، وفى الاستطاعة قبل الفعل ، وفى إثبات طاعة لا يراد بها الله تعالى .

(ج) اليزيدية : أصحاب زيد بن أنيسة الذى قال بتولى المحكمة الأولى قبل الأزارقه ، وتبرأ عن بعدهم إلا الإباضية فإنه يتولاها ، وزعم أن الله تعالى سيبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا قد كتب فى السماء ، وينزل عليه جملة واحدة ، ويترك شريعة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام ، ويكون على ملة الصائبة المذكورة فى القرآن ، وليست هى الصائبة الموجودة بحران ، وواسط . وتولى يزيد من شهد لمحمد المصطفى عليه السلام من أهل الكتاب بالنبوة وإن لم يدخل فى دينه .

وقال : إن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون ، وكل ذنب صغير أو كبير ، فهو شرك^(١) .

وفى « مقالات الإسلاميين » والفرقة الثانية منهم يسمون اليزيدية . إن إمامهم يزيد بن أنيسة ، قالوا : تتولى المحكمة الأولى ونبراً ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث ، وتتولى الإباضية كلهم ، ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه ، أو من خرج ، وخالفوا الحفصية فى الإكفار والتشريك ، وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، وبرئ عن كان بعدهم . وحرم القتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه ، أو بلغه قوله فرده .. الخ »^(٢) .

هذا ولما كانت فرقة الاباضية من أكثر فرق الخوارج انتشاراً ، أو أكثرها بقاءً ، فإننا قد رأينا أن نزيد على ما ذكرناه ، ذكر هذا المبحث عن الاباضية .

(١) الملل والنحل للشهرستانى ص ١٢٨ - ١٣١ .
(٢) الملل والنحل شهرستانى : ص ١٣١ - ١٣٤ بتصرف .

مبحث عن : الإباضية

الإباضية فرقة معتدلة من فرق الخوارج ، إلا أن أصحابها والمتسبين إليها يتفون عن أنفسهم هذه النسبة ، إذ يعدون مذهبهم مذهباً اجتهادياً فقهياً سنياً ، يقف جنباً إلى جنب مع الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية .

مؤسسها الأول « عبد الله بن إباض المقاعسى المرى الذى يرجع نسبه إلى إباض ، وهى قرية بالعرض من اليمامة .

أفكار ومعتقدات الإباضية : يدعو الإباضيون إلى تنزيه الخالق تنزيهاً مطلقاً ، وما جاء فى القرآن الكريم . والسنة النبوية الشريفة مما يوهم التشبيه فإنهم يؤولونه بما يفيد المعنى ولا يؤدى إلى التشبيه ، مثبتين لله تعالى الأسماء الحسنى والصفات العليا كما أثبتتها لنفسه ، فاستواء الله على العرش يجب تأويله تأويلاً مجازياً ، ويد الله تؤل بالقوة أو بالنعمة .

- لا يقولون برؤية الله تعالى فى الآخرة . لقوله سبحانه : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾^(١) .

- يؤلون بعض مسائل الآخرة تأويلاً مجازياً كالميزان والصراط .

- أفعال الإنسان خلق من الله ، واكتساب من الإنسان ، وهم بذلك يقفون موقفاً وسطاً بين القدرية والجبرية .

- صفات الله ليست زائدة على ذات الله ولكنها هى عين ذاته .

- القرآن لديهم مخلوق .

- يقولون بأنه لا منزلة بين المنزلتين ، أى بين الإيمان والكفر ، فهما ضدان كالحياة والموت ، والحركة والسكون ، ويقولون بأن

(١) سورة الأنعام : ١٠٣ .

الشخص لا يخرج من الإيمان إلا ويدخل في الكفر ، فمن لم يكن مؤمنا كان كافرا لا محالة ، مستشهدين على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِذَا شَاكُرُوا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(١) .

- الناس في نظرهم ثلاثة أصناف :

١ - مؤمنون أوفياء بإيمانهم . ٢ - مشركون واضحون في شركهم . ٣ - قوم أعلنوا كلمة التوحيد ، وأقروا بالإسلام لكنهم لم يلتزموا به سلوكا وعبادة ، فهم ليسوا مشركين ، لأنهم يقرون بالتوحيد ، وهم كذلك ليسوا بمؤمنين لأنهم لا يلتزمون بما يقتضيه الإيمان ، فهم إذن مع المسلمين في أحكام الدنيا لإقرارهم بالتوحيد ، وهم مع المشركين في أحكام الآخرة لعدم وفائهم بإيمانهم لمخالفتهم ما يستلزمه التوحيد من عمل أو ترك .

- دار مخالفهم من أهل الإسلام دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغى .

- يعتقدون بأن مخالفهم من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناكحتهم جائزة ، وموارثتهم حلال ، وغنيمة أموالهم من السلاح والخيول وكل ما فيه من قوة الحرب حلال وما سواه حرام .

- مرتكب الكبيرة كافر ولا يمكن في حال معصيته واصراره عليها أن يدخل الجنة إذا لم يتب منها فإن الله لا يغفر الكبائر لمرتكيها إلا إذا تابوا منها قبل الموت .

- الذى يرتكب كبيرة من الكبائر يطلقون عليه لفظة (كافر) زاعمين بأن هذا كفر نعمة لا كفر ملة ، بينما يطلق عليه أهل السنة والجماعة كلمة العصيان أو الفسوق ، ومن مات على ذلك - فى نظر أهل السنة

(١) سورة الإنسان : ٣٠

- قد يعذب فى جهنم حتى يطهر من عصيانه ثم ينتقل إلى الجنة ، بل هو فى مشيئة الله تعالى ، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له .
- يرون بأن الخلافة ينبغى أن لا تنحصر فى قريش . إذ أن كل مسلم صالح لها إذا ما توفرت فيه الشروط ، والإمام الذى ينحرف ينبغى خلعه وتولية غيره .
- الإمامة بالوصية باطلة فى مذهبهم ، ولا يكون اختيار الإمام إلا عن طريق البيعة ، كما يجوز تعدد الائمة فى أكثر من مكان .
- لا يوجبون الخروج على الإمام الجائر ولا يمتنعونه ، وإنما يجيزونه ، فإذا كانت الظروف مواتية والمضار فيه قليلة فإن هذا الجواز يميل إلى الوجوب ، وإذا كانت الظروف غير مواتية والمضار المتوقعة كثيرة والنتائج غير مؤكدة ، فإن هذا الجواز يميل إلى المنع ، ومع كل هذا فإن الخروج لا يمنع فى أى حال ، والكتمان مرغوب فيه على جميع الأحوال ما دام الحاكم ظلما .
- يرون بأن الجدل للأب أولى بالحضانة من الجدة للأم خلافا لأكثر المذاهب .
- يرون بأن الجدل يمنع الإخوة من الميراث ، بينما ترى المذاهب الأخرى أن يقتسموا معه .
- لا يجوز لديهم أن يدعى شخص لآخر بخير الجنة وما يتعلق بها إلا إذا كان مسلما موفيا بدينه مستحقا الولاية بسبب طاعته ، أما الداء بخير الدنيا وبما يحول الإنسان من أهل الدنيا إلى أهل الآخرة فهو جائز لكل أحد من المسلمين تقاة وعصاة .
- لديهم نظام اسمه (حلقة العزابة) وهى هيئة محدودة العدد تمثل خيرة أهل البلد علما وصلاحا ، تقوم بالإشراف الكامل على شئون

المجتمع الإباضى الدينية والتعليمية والاجتماعية والسياسية ، كما تمثل مجلس الشورى فى زمن الظهور والدفاع . أما فى زمن الشراء والكتمان فإنها تقوم بعمل الإمام وتمثله فى مهامه .

- لديهم منظمة اسمها (ايروان) تمثل المجلس الاستشارى المساعد للعزابة وهى القوة الثانية فى البلد بعدها .

- يشكلون من بينهم لجانا تقوم على جمع الزكاة وتوزيعها على الفقراء ، كما تمنع منعا باتا طلب الزكاة أو الاستجداء وما إلى ذلك من صور انتظار العطاء .

انشق على الإباضية عدد من الفرق التى اندثرت وهى :

- الحفصية : أصحاب حفص بن أبى المقدم .

- الحارثية : أصحاب الحارث الإباضى .

- اليزيدية : أصحاب يزيد بن أنيسة .

وقد تبرأ سائر الإباضية من أفكارهم وكفروهم لشططهم وابتعادهم عن الخط الإباضى الأصلى ، الذى ما يزال إلى يومنا هذا .
الجدور الفكرية والعقائدية للإباضية .

- الإباضيون يعتمدون على القرآن والسنة والرأى ، ومن ثم الإجماع والقياس والاستدلال .

- لقد تأثروا بمذهب أهل الظاهر ، إذ أنهم يقفون عند بعض النصوص الدينية موقفا حرفيا ويفسرونها تفسيراً ظاهرياً .

- وتأثروا كذلك بالمعتزلة كقولهم بخلق القرآن .

الانتشار ومواقع النفوذ للفكر الإباضى :

- كانت لهم صولة وجولة فى جنوبى الجزيرة العربية حتى وصلوا إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، أما فى الشمال الأفريقى فقد كانت لهم دولة عرفت باسم الدولة الرستمية ، وعاصمتها تاهرت .

- لقد حكموا الشمال الأفريقي حكما مستقلا زهاء مائة وثلاثين سنة حتى أزالهم الفاطميون .
- لقد قامت للإباضية دولة مستقلة في عمان ، وتعاقب على الحكم فيها إلى العصر الحديث أئمة إباضيون .
- من حواضرهم التاريخية جبل نفوسة بليبيا إذ كان معقلا لهم ينشرون منه المذهب الإباضى ، ومنه يديرون شئون الفرقة الإباضية .
- ما يزال لهم وجود إلى وقتنا الحاضر فى كل من عُمان وحضرموت واليمن وليبيا وتونس والجزائر ، وفى واحات الصحراء الغربية^(١) .

(١) الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة : الندوة العالمية للشباب الإسلامى - لرياضى ص ١٥ - ١٩ بتصرف سنة ٢٩٣١هـ - ٢٧٩١ م .
وأنظر : دائرة المعارف الإسلامية جـ ١ ص ١١ - ١٤ بتصرف .

ثامنا : الصُّفُرىة الزىادىة : أصحاب زياد بن الأصفر، خالفوا الأزارقة، والتجذات والأباضية، فى أمور منها : أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال ، إذا كانوا موافقين فى الدين والاعتقاد، ولم يسقطوا الرجم ، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم فى النار ، وقالوا : التقية جائزة فى القول دون العمل ، وقالوا : ما كان من الأعمال عليه حد واقع فلا يتعدى بأهله الاسم الذى لزمه به الحد كالزنا والسرقه ، والقذف، فىسمى زانیا، سارقا، قاذفا ، ولا يكون كافرا مشركا .

وما كان من الكبائر ما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة ، والفرار من الزحف ، فإنه يكفر بذلك ، ونقل عن الضحاك منهم أنه جوز تزويج المسلمات من كفار قومهم فى دار التقية دون دار العلانية ، ورأى زياد بن الأصفر جميع الصدقات سهما واحدا فى حبال التقية، ويحكى عنه أنه قال : نحن مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا خرجنا من الإيمان عند الله ، وقال : الشرك شركان : شرك هو طاعة الشيطان ، وشرك هو عبادة الأوثان ، والكفر كفران : كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية .

والبراءة براءتان : براءة من أهل الحدود ، سنة ، وبراءة من أهل الجحود ، فريضة .

ولنتختتم المذاهب بذكر تنمة رجال الخوارج :

من المتقدمين : عكرمة ، وأبو هارون العبدى ، وأبو الشعثاء ، وإسماعيل بن سميع .
ومن المتأخرين : اليمان بن رباب : ثعلبى ، ثم ييهسى ،
وعبد الله بن يزيد ، ومحمد بن حرب ، ويحيى بن كامل : إباحية .
ومن شعرائهم : عمران بن حطان ، وحبيب بن مرة صاحب
الضحاك بن قيس ، ومنهم أيضا : جهم بن صفوان وأبو مروان
غيلان بن مسلم ، ومحمد بن عيسى برغوث ، وأبو الحسين
كلثوم بن حبيب المهلبى ، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب
البصرى ، وعلى بن حرملة ، وصالح بن قبة بن صبيح بن عمرو ،
ومويس بن عمران البصرى ، وأبو عبد الله بن مسلمة ، وأبو عبد الرحمن
ابن مسلمة ، والفضل بن عيسى الرقاشى ، وأبو زكريا يحيى
ابن أصفح ، وأبو الحسين محمد بن مسلم الصالحى ، وأبو محمد
عبد الله بن محمد بن الحسن الخالدى ، ومحمد بن صدقة ،
وأبو الحسين على بن زيد الإباضى ، وأبو عبد الله محمد بن كرام ،
وكلثوم بن حبيب المرادى البصرى^(١).

(١) الملل والنحل للشهرستانى ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

الخوارج في العصر الحديث

لقد أدركنا فيما سبق الأصول التاريخية لهذه البدعة ، المتمثلة في ظهور الخوارج ، وانتشار قضية التكفير ، وكيف ومتى تفجرت ، ومن الذين تولوا كبرها وتحملوا وزرها ؟

وهذه البدعة لم تنته بعد ، ولم يقض عليها بانتهاء فرقها وطوائفها ، ولكنها لاتزال حية في الواقع تخرج علينا في أثواب مختلفة . فمن الفرق القديمة لاتزال فرقة الإباضية لها وجودها الواضح في كثير من البلدان حيث عمان والجزائر وتونس وزنجبار وغير ذلك . وهؤلاء أمرهم معروف ، وأنهم فرقة من الخوارج ، وقد سبق الحديث عنهم .

ولكن هناك طائفة أخرى لها أفكارها التي لا تختلف كثيرا عما رددته فرق الخوارج .

سادت في أوساط فئة قليلة من الشباب ، وهي لا تزعم أنها من خوارج الأمة في شيء ، فلقد ظهر في حقل العمل الإسلامي في الآونة الأخيرة نوع من الشباب القلق تنم حركاته عن ردود فعل ، مبنية على خلل أو اضطراب في العقيدة ، مع سطحية في الفكر ، وعشوائية في الحركة .

شباب يصدر عن تصرفات فردية ، يريد أن يجنى الشمرة قبل نضجها .

إنهم شباب حاولوا معرفة الحقيقة ، لكنهم أخطأوا الطريق ، فاعتنقوا هذه الأفكار مرة أخرى ، فوجدنا من يعتقد كفر من ارتكب المعصية وأصر عليها ، بل كفروا جميع المسلمين - عداهم - وإن صلوا وصاموا ، وأعلنوا هذا التكفير لأسباب أخرى منها عدم الحكم بما أنزل

الله ، وبقاؤهم فى دار الكفر ، ولم يعذروا الناس بالجهل - على اختلاف بينهم - وأضافوا إلى ذلك بدعة المفاصلة الشعورية ، التى تعنى مجارة المسلمين فى عبادتهم ومعاملاتهم مع الاعتقاد بكفرهم ، وغير ذلك .

فظاهرة التكفير لها جذورها فى تاريخ الفكر الإسلامى منذ عهد الخوارج ، ولعلها أول قضية فكرية شغلت المسلمين ، وكان لها آثارها العقلية والعملية (العسكرية والسياسية) لعدة أجيال ، فالفكرة - كما علمت - بعيدة المدى عميقة الجذور ، فهى ضاربة الجذور فى الماضى البعيد ، قد تضافرت على نشأتها مختلف الظروف السياسية والتاريخية ، وإن كان للواقع السيئ فى هذه الأيام من دور ، فهو بعثها وإعادةتها إلى الحياة مرة أخرى ، لا فى نشأتها من جديد .

ولا شك أن هذا له ارتباط وثيق بالأحداث العدوانية التى تمر بالمسلمين ، والظروف التى يمر بها العالم الإسلامى ، وذلك عندما فوجئ العالم الإسلامى عقب الحرب الثانية بالاحتلال الأجنبى ، وأن الوعود كانت كاذبة ذهبت أدراج الرياح ، وأن الحكم القائم فى البلاد حكم أجنبى متستر وراء واجهات من المواطنين .

وكذلك ما يعيشه العالم اليوم من ضياع روحى كان السبب فى كل شئ ، ذلك أن نظرة واحدة إلى الواقع الذى تعج به البشرية اليوم لتضع النقاط على الحروف فى نواح مختلفة ، وتقديم التفسيرات الحقيقية لكثير من المشاكل الفكرية التى أخذت فى هذه الأيام طابعا حادا ومتميزا ^(١) .

كما كان من الأسباب الرئيسية لظهور تلك الفكرة محاولة القضاء

(١) شبهات التكفير د / عمر عبد العزيز ص ١٦ - ١٨ بتصرف .

على قافلة الإصلاح المتمثلة فى ظاهرة الصحوة الإسلامية ، فى سلسلة صراعات شرسة أعدت خصيصا بأيد ملوثة لاستفراغ طاقتها واستنزاف جهودها وإحباط مساعيها .

وفتحت المعتقلات ، ونصبت المشانق ، وانتهكت الأعراض ، وشرذ النساء والأطفال ، وانتشر الرعب والهلع ، وأصبح مجرد ذكر كلمة «الإسلام» مثار هلع فى النفوس ، وسخرت أجهزة الإعلام وقتها للتشويه والتعمية ، فساهمت بنصيب كبير غير مشكور ، وامتد نطاق الحرب ، فكان على الفضيلة والمبادئ نفسها بدلا من انحصاره فىمن يمثلونها فقط ، فحوربت فكرة التدين نفسها بالإرهاب والتشويه ، وأست سائر مظاهر الالتزام والتقوى مثار اشمئزاز وسخرية ، بالإضافة إلى كونها مصدر رعب وهلع ونذير إجرام وخطورة ، والويل للمسلمين ، وأما المعاملة الوحشية التى عومل بها السجناء والمعتقلون ، والتى لا تتفق مع دين ، ولا خلق ، ولا قانون ، فحدث ولا حرج^(١).

لقد أقتيد هؤلاء الشباب من بيوتهم إلى ساحات التعذيب ، وصب عليهم من ألوان القهر والإذلال ، والإيذاء والتعذيب ما تقشعر من ذكره الأبدان ، وما تشيب من هوله الولدان .

لقد تفتنوا فى إيذاء الأبدان ، وإهانة الأنفس والاستخفاف بالعقول وتحطيم الشخصية والاستهانة بالأدمية إلى حد بعيد ، يعجز القلم عن تصويره ويتوقف العقل فى تصويره .

فى داخل هذا الآتون المحمى لتعذيب البشر ولد التطرف ، ونبتت فكرة «التكفير» ، ووجدت فى هذا الجو اللاهب عاملا مساعدا على

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف د / يوسف القرضاوى ص ١٠٨ - ١١٠ يتصرف

الاستجابة لها .

لقد بدأ هؤلاء المعذبون بسؤال بسيط لأنفسهم : لم كل هذا العذاب يصب علينا ؟ وأى جريمة اقترفناها إلا أن قلنا : ربنا الله ، ومنهجنا الإسلام ، ودستورنا القرآن ؟ وما نريد من أحد جزاء ولا شكوراً ، إلا أن نؤدى واجبتنا نحن ديننا ، وأن يرضى الله تعالى عنا ، أيمن أن يكون العمل للإسلام فى بلد إسلامى جنابة ينكل بنا من أجلها كل هذا النكال .

وانتقلوا من هذا السؤال إلى سؤال آخر : هؤلاء الذين يضربوننا إلى أن نخر صرعى ، ويدوسون انسانيتنا بأقدامهم ، ويسبون ديننا ويتهكون حرماننا ، ويسخرون من صلاتنا وعبادتنا ، ويجترئون أحياناً على ربنا ، هل يعد هؤلاء مسلمون ؟ وإذا كان هؤلاء مسلمين فأين الكفار إذن؟ لا .. إن هؤلاء كفار خارجون من الملة ولا دين لهم .

وانتقلوا من هذا السؤال إلى سؤال آخر : إذا كان هذا حكم هؤلاء الذين يعذبوننا إلى الموت ، فما حكم ساداتهم الذين يأمرونهم ويوجهونهم ويصدرون إليهم القرارات ؟ ما حكم أولئك القادة والحكام الذين فى أيديهم سلطة الأمر والنهى والإبرام والنقض . الذين لم يحكموا بما أنزل الله ، ولم يكتفوا بذلك حتى حاربوا بكل شدة كل من يدعو إلى الحكم بما أنزل الله؟

هؤلاء بالنظر إلى أولئك ، أشد كفراً ، وأصرح ردة عن الإسلام ، وحسبنا فيهم قول الله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون »^(١).

وبعد أن اقتنعوا بهذه النتيجة وآمنوا بها ، انتقلوا إلى سؤال رابع

(١) سورة المائدة : من آية ٤٤ .

توجهوا به إلى من معهم من السجناء والمعتقلين ، ما قولكم في هؤلاء الحكام الذين لم يحكموا بما أنزل الله ، وزادوا على ذلك التنكيل بكل من دعا إلى الحكم بكتاب الله ، فمن وافقهم على تكفيرهم فهو منهم ، ومن خالفهم أو توقف في الأمر فهو كافر مثلهم ، لأنه شك في كفر الكفار ، ومن شك في كفر الكافر فهو كافر .

ولم يقفوا عند هذا الحد ، فقد انتقلوا إلى سؤال خامس : هذه الجماهير التي تطيع هؤلاء الحكام وتخضع لهم ، وهم يحكمون بغير ما أنزل الله ما حكم هؤلاء ؟

وكان الجواب حاضرا عند هؤلاء : إنهم كفار مثلهم ، فقد رضوا بكفر هؤلاء الحكام وأقروا وصفقوا له ، والرضى بالكفر كفر ولا شك . ومن هذا المنطلق انتشرت موجة تكفير الناس بالجملة ، وتفرعت عن هذه الفكرة الأساسية أفكار فرعية متطرفة أخرى .

ومن سنة الحياة المشاهدة المجرية : أن العنف لا يولد إلا عنفا ، وشدة الضغط لا يكون من ورائها إلا الانفجار ، ومن هنا بدأ نطاق التكفير يتسع ، لا ليشمل من وإلى الحكام أو رضى بحكمهم ، بل من سكت عن تكفيرهم ، وهذا يعم جمهور الناس .

أضف إلى ذلك ما لاحظته المسلمون في الوقت الذي يعذبون فيه ويضطهدون ، أن الفسقة والفجار والملاحدة واللا دينيين طلقاء وأحرار ، لا يحاسبهم أحد ، ولا يعاقبهم أحد ، بل وثبوا على أجهزة الإعلام والتوجيه وغيرها يوجهونها كما يشاءون إلى الكفر والفسوق والعصيان . مع انتشار الكفر والردة الحقيقية جبهة في مجتمعاتنا الإسلامية واستطالة أصحابها وتبجحهم بباطلهم ، دون أن يجدوا من يزرعهم أو يرددهم عن ضلالهم وغيبهم ، مع تساهل بعض العلماء في شأن هؤلاء

الكفرة الحقيقيين وعدهم فى زمرة المسلمين ، والإسلام منهم براء .
أمثال العلمانيين والشيوعيين والاشتراكيين .

هذا فضلا عن غربة الإسلام فى ديار الإسلام ، والهجوم العلنى والتآمر الخفى على الأمة الإسلامية ، وذلك ساعة أن يرى المنكر يستعلن ، والفساد يستشرى ، والباطل يتبجح ، والعلمانية تتحدث بملء فيها ، والماركسية تدعو إلى نفسها بلا خجل ، والصلبية تخطط وتعمل بلا وجل ، وأجهزة الإعلام تشيع الفاحشة ، وتنشر السوء ، ويرى النساء كاسيات عاريات مائلات مميلات ، ويرى الخمر تشرب جهارا ، وأندية الفساد تجعل الليل نهارا ، ويرى المتاجرة بالغرائز على أشدها ، من أدب مكشوف ، وأغان خليعة ، وصور فاجرة ، وأفلام داعرة ، وأقلام مأجورة ومعسكرات مختلطة ، ومدارس وجامعات مشتركة ، وضحكات عاهرة... الخ^(١).

يرى المسلم هذا فى ديار الإسلام ، ويرى معها التشريع الذى يجب أن يعبر عن عقائد الأمة وقيمها فى صورة قوانين تحرس معنويات الأمة وتعاقب من يجترأ على حماها . . هذا التشريع للأسف لا يعاقب على المنكر وكأنه يؤيد الفساد ، لأنه لم ينبع مما أنزل الله ، بل مما وضع الناس فلا عجب أن يحل ما حرم الله ، ويحرم ما أحل الله ، ويسقط فرائض الله ، ويعطل حدود الله .

فصار الإسلام غائبا عن ساحته ، غريبا فى أوطانه ، منكورا بين أهله ، معزولا عن الحكم وعن التشريع وعن توجيه الحياة العامة وشئون الدولة فى سياستها واقتصادها ، وسائر علاقتها بالداخل والخارج ، وفرض على الإسلام أن يتوقع فى العلاقة بين المرء وربّه ،

(١) /صحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف د/ يوسف القرضاوى ص ١١٠ - ١٢٧ بتصرف، وظاهرة الغلو فى التكفير د/ يوسف القرضاوى ، وشبهات التكفير د/ عبد الله بن عبد الله

ولا يتجاوزها إلى العلاقات الاجتماعية أو الدستورية أو الدولية ،
ومعنى هذا أنه فرض على الإسلام أن يكون نسخة من النصرانية في
عهد انكماشها ، أى سيكون عقيدة دون شريعة ، وعبادة دون معاملة
، وديننا دون دولة ، وقرآنا دون سلطان .

وإذا كنت تلمست الأسباب والدوافع وراء ظهور فكرة التكفير ، التى
كانت خارجة عن دائرتهم سواء من الناحية الاجتماعية ، أو السياسية ،
أو الإعلامية ، وكلها أسباب لا دخل لهم فيها ، فإننى لا أعفى هؤلاء
الذين حملوا لواءها وآمنوا بها من المسئولية ، فادعى أنهم أطهار أبرار ،
وليس لهم نصيب فى هذا الفكر المتطرف ، بل كان لهم نصيب كبير
من الأسباب التى أدت إلى ظهور هذا الفكر والانحراف فى فهم
الدين ، والقلو والتتبع .

وعلى رأس هذه الأسباب : ضعف البصيرة بحقيقة الدين ، وقلة
البضاعة فى فقهه ، والتعمق فى معرفة أسرارهِ والوصول إلى فهم
مقاصده ، واستشفاف روحه .

بصورة لا تربط الجزئيات بالكليات ، ولا ترد التشابهات إلى
المحكمات ، ولا تحاكم الظنيات إلى القطعيات ، ولا تعرف من فنون
التعارض والترجيح ما تستطيع به أن تجمع بين المختلفات ، أو ترجح
بين الأدلة والاعتبارات ، والحق أن نصف العلم - مع العجب والغرور
- يضر أكثر من الجهل الكلى مع الاعتراف ، لأن هذا جهل بسيط ،
وذلك جهل مركب ، وهو جهل من لا يدري ، ولا يدري أنه
لا يدري .

ولو افترضنا أنهم مخلصون ، فالإخلاص وحده لا يكفى ، ما لم
يسنده فقه عميق لشريعة الله وأحكامه ، وإلا وقع صاحبه فيما وقع فيه

الخوارج من قبل ، فهم لن ينقصهم العمل أو التعب ، فقد كانوا صواما قواما . قراء للقرآن ، شجعانا فى الحق ، باذلين النفس فى سبيل الله ، ولكن لم يعفوا من تفريق كلمة الأمة ، وشق عصا الطاعة ، والسير فى غير الاتجاه المستقيم ، ومن سار فى غير الاتجاه المنشود لم يزد طول السير إلا بعدا عن الهدف ، ولا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى . ولهذا مظاهر عديدة عند هؤلاء نذكر أهمها فيما يلى : الاتجاه الظاهرى فى فهم النصوص ، والاشتغال بالمعارك الجانبية عن القضايا الكبرى ، أو الاشتغال بالسفاسف دون المعالى ، وكذلك الإسراف فى التحريم ، مع التباس المفاهيم ، واتباع التشابهات وترك المحكمات ، ونظر إلى غلاة اليوم ، أو خوارج هذا العصر فنجدهم يعتمدون على التشابهات فى تحديد كثير من المفاهيم الكبيرة التى رتبوا عليها نتائج خطيرة ، بل بالغة الخطر ، فى الحكم على الأفراد والجماعات ، وتقويمهم ، وتكيف العلاقات بهم من حيث الولاء والعداء ، والحب والبغض ، واعتبارهم مؤمنين يوالون ، أو كفارا يقاتلون .

وهذه السطحية فى الفهم والتسرع فى الحكم ، وخطف الأحكام من النصوص خطفا دون تأمل ولا مقارنة ، نتيجة لترك المحكمات البينات ، واتباع التشابهات والم احتملات ، هى التى جعلت اخوانهم من الخوارج قديما يسقطون فى ورطة التكفير لمن عداهم من المسلمين ، وتقاتل خليفة المسلمين « على بن أبى طالب رضى الله عنه » وقد كانوا جنودا فى جيشه ، مستندين إلى أفهام عجيبة ، بل أوهام غريبة فى دين الله تعالى .

فاتهموه بالخروج من الدين ، لأنه حكم الرجال فى دين الله ، ورددوا كلمتهم المعروفة « لا حكم إلا لله » مستدلين بظاهر القرآن

الكريم حيث يقول : « إن الحكم إلا لله »^(١).

ورد الإمام « على » عليهم بقوله : « كلمة حق أريد بها باطل » - على نحو ما أسلفنا - ذلك أن رد الحكم إلى الله وحده ، سواء أكان حكماً كونياً أم شرعياً ، بمعنى التدبير لله والتشريع لله وحده ، لا يعنى إبطال تحكيم البشر فى القضايا الجزئية التى يتنازع الناس فيها مادام تحكيمهم فى إطار حكم الله وتشريعه . كما يكون التحكيم بين الزوجين ، وفى تقدير الصيد ، فمن لم يحسن الفهم عن الله ورسوله فيما جاء من آيات أو من أحاديث ، ولم يقف طويلاً عندها دارساً فاحصاً ، متأملاً ، متفققاً ، جامعاً بين أولها وآخرها ، وموفقاً بين مثبتها ونافيتها ، ومقارناً بين خاصها وعامها ، أو بين مطلقها ومقيدها ، مؤمناً بها كلها ، محسناً الظن بها جميعها ، محكمها ومتشابهها ، من لم يفعل ذلك فما أسرع ما تفضل راحلته ويعمى عليه طريقه ، وتضيع منه غايته ، فيشرق مرة ، ويغرب أخرى على غير بصيرة ، ويخبط خبط عشواء فى ليلة مظلمة ، وهذا هو الذى وقع فيه دعاة التكفير حديثاً ، ووقع فيه الخوارج وغيرهم قديماً .

ومن أسباب ضعف البصيرة عند هؤلاء : أنهم لا يسمعون لمن يخالفهم فى رأى ولا يقبلون الحوار معه ، ولا يتصورون أن تتعرض آراؤهم للامتحان ، بحيث توازن بغيرها ، وتقبل المعارضة والترجيح . وكثير منهم لم يتلق العلم من أهله وشيوخه المختصين بمعرفته ، وإنما تلقاه من الكتب والصحف مباشرة ، دون أن تتاح له فرصة المراجعة والمناقشة والأخذ والرد ، واختبار فهمه ومعلوماته ، ووضعها على مشرحة التحليل ، وطرحها على بساط البحث ، ولكنه قرأ شيئاً

(١) سورة يوسف : ٤٠

وفهمه واستنبط منه ، وربما أساء القراءة أو أساء الفهم ، أو أساء الاستنباط ، أو أساء فى كل ذلك وهو لا يدرك .
وربما كان ثمة معارض أقوى وهو لا يعلم ، لأنه لم يجد من يوقفه عليه .

وغفل هؤلاء الشباب المخلصون أن علم الشريعة وفقهها لابد أن يرجعوا فيه إلى أهل الثقات ، وأنهم لا يستطيعون أن يخوضوا هذا الخضم الزاخر وحدهم دون مرشد يأخذ بأيديهم ، ويفسر لهم الغوامض والمصطلحات ، ويرد الفروع إلى أصولها ، والنظائر إلى أشباهها ، وهذا مما جعل علماء السلف يحذرون من تلقى العلم عن هذا النوع من المتعلمين ، ويقولون : لا تأخذوا القرآن من مصحفى ، ولا العلم من صحفى ، وهم يعنون بالمصحفى : الذى حفظ القرآن من المصحف فحسب ، دون أن يتلقاه بالرواية والمشافهة من شيوخه وقرائه المتقنين . ويعنون بالصحفى : الذى أخذ العلم من الصحف وحدها من غير أن يتلمذ على أهل العلم ويتخرج على أيديهم^(١) .
ولا شك أن هناك أسبابا أخر كانت وراء ظاهرة التكفير ، ولكن اكتفينا بذكر الأهم منها مع الإيجاز .

(١) السحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف ص ٦٢ - ٩٠ - ٩١ .

انقسامات دعاة التكفير واضطراب الفكرة :

ما كادت فكرة « ظهور التكفير » تبدأ حديثا حتى أخذت فى الانقسام والانشقاق من أول يوم تظهر فيه ، وذلك داخل المعتقلات ، وتحته وطأة التعذيب بالوسائل الوحشية التى اتبعتها السلطات الغاشمة آنذاك تجاه أصحاب الفكر الإسلامى ، والتى من أهم عوامل ظهور هذا الفكر حيث اختمرت فكرة التكفير لدى بعض الشباب ، وبدأوا يجسدون ما ورد فى كتابات الأستاذ « سيد قطب » عن الجاهلية والمجتمع المعاصر ، وكيف أنه أصبح جاهليا حتى استخلصوا منها فهما خاصنا هو أن المجتمع المسلم قد صار كافرا .

وفى البداية وقفوا عند هذا المفهوم العام دون أن يدخلوا فى التفاصيل ، ومن ثم لم يعتزلوا المجتمع ، ولم يستحلوا حرمانه ، بيد أنه عندما فوجئ المعتقلون برجال السلطة السرية يطلبون من الجميع تأييد رئيس الدولة تأييدا مطلقا ، مقرين بأنه الخليفة العادل ، وما صاحب هذا الطلب من تهديدات ومضاعفة فى العذاب ، وقامت معركة رهبة تجاه هذا الأمر ، اقترنت بفترة المخاض لهذا الفكر ، حيث رفض المعتقلون من الإخوان المسلمين مبدأ التعامل مع السلطة الخفية «المباحث» وتجاهلوا مطلبها ، وآثروا تنفيذ التهديدات ، لأن الإبادة آنذاك لم تكن أسوأ من التعذيب ، وعمليات غسيل المخ التى تجرى عليهم صباح مساء .

ولذا فقد أعلنوا - دون تردد - أنه لا ولاء بينهم وبين هذه الحكومة التى سلبتهم حقوقهم ، وقبلت على نفسها أن تقوم بدور الجلاد لا أكثر ولا أقل .

وفى هذه المحنة من محن الصراع بين الحق والباطل اجتهدت فئة من المعتقلين ، وكتب أفرادها ورقة بأنهم يؤيدون الحكم ، ونسبوا إلى جميع المعتقلين ، وسكت أكثر المعتقلين على أساس أنها فتنة ، وليس

مطلوبا من المسلم أن يسعى إلى التعذيب ، وأنه ليس محاسبا أمام الله على فعل غيره ، ويراد به الذين كتبوا تأييدا باسم الجميع .

ولكن قلة من الشباب عدت ذلك الموقف تخاذلا في الدين ، وطاعة للسلطان في غير ما أمر الله به ، وأعلنت كفر رئيس الجمهورية ، وهنا تدخلت السلطة ، وعزلت هؤلاء الشباب في أماكن خاصة ، وفيها تمخضت المناقشات على ميلاد التكفير .

وبعد انقضاء مدة العزل والتجويع تم توزيعهم في الحجرات وأعلنوا عن هذا الفكر ، وكانت مظاهره هي : أن صلى هؤلاء الشباب وحدهم ، وأعلنوا أن باقي الإخوان قد كفروا ، لأنهم أيدوا الحاكم الكافر ، وأعلن هؤلاء أن المجتمع بأفراده قد كفروا لموالاتهم للحاكم الجاهلي ، ولا تنفعهم صلاة أو صيام ، وأوضحوا أن الخروج من الكفر يكون بالانضمام إلى جماعتهم ومبايعة إمامهم .

ولقد تبع هذا الشباب فكرة « التكفير » - لأسبابه المختلفة - دون أن يبحثوا في الآثار المترتبة على ذلك ، فالإيمان بهذا المعتقد يستلزم فسخ عقود الزوجات اللاتي لا يدخلن في هذه الجماعة ، وأيضا : تحريم الذبائح الواردة من البلاد الإسلامية لأنها ارتدت عن الإسلام ، كما يستلزم هذا الفكر اعتزال المساجد وعدم صحة الصلاة خلف أئمتها ما لم يؤمن الإمام بهذا المفهوم .

لهذا .. عندما واجه المعتقلون من الإخوان المسلمين هذا الشباب بهذه النتائج ، وطلبوا منهم أن يحددوا مواقفهم من هذه الأمور ، لأنها نتيجة طبيعية لهذه العقيدة ، عندئذ .. انقسم أصحاب هذا الفكر إلى طائفتين :

١ - طائفة أظهرت أنها لا تقول بكفر من خالفهم ، وبالتالي فإن الذين لا يؤمنون بهذا الفكر ليسوا كفارا ، وتجاوز الصلاة خلفهم ، وأيضا زوجات أصحاب هذا الفكر لسن كافرات ولا ضرورة لفسخ

عقود زواجهن

٢ - طائفة تمسكت بالمفاصلة الصريحة ، وأعلنت كفر إخوانهم الذين لا يقولون بكفر من خالفهم ، فكفروا جماعة الإخوان ، كذا الآباء والأمهات .

وهذه الطائفة هي التي يطلق عليها اسم جماعة « التكفير والهجرة » ولكنها تسمى نفسها « جماعة المسلمين » أما الطائفة الأخرى فقد آثرت عدم إظهار منهجها عملاً بقاعدتين عندهما هما « المفاصلة الشعورية » و « العهد المكي » وتوضيح هاتين القاعدتين كما يلي :

(أ) « المفاصلة الشعورية » : ويعنى بها عدم تغير العقيدة والإيمان بكفر المجتمع وباقي المعتقلين ، ولكن الواجب ألا نضع اللؤلؤة في عنق الخنزير ، فالعقيدة لؤلؤة ، ولا يجب أن ينتمى إليها إلا من آمن بها ظاهراً وباطناً ، أما من لم يؤمن بها فهو خنزير . ولكن هناك ضرورة حركية توجب مراعاة شعور من يصلى من الشعب فلا يصدم بأنه كافر ، بل نطبق عليه مبدأ المفاصلة الشعورية ، فنصلى خلفهم في الظاهر فقط ، بأن ينوى أحداً الصلاة منفرداً خلف الجماعة ، فيتبع إمامها في الظاهر ولكنه في نفسه ليس متبعا ، إذ لم ينو الصلاة خلفه ، ولا بد من مفاصلته وجماعته في أنفسنا مفاصلة شعورية ، وعند المواجهة يصرحون بكفرهم لهذا ، كما جاء على لسانهم .

(ب) « العهد المكي » : وهو يمثل عهد الاستضعاف وعدم التمكين ، وترك إظهار الشعائر ، ولهذا العامل يرى أصحاب هذا الرأي جواز أكل ذبائح المشركين ، وزواج نسائهم ، وذلك بأنه بسبب كفر المجتمع

فمن العقيدة عندهم أن يؤخذ الدين بصورته التي نزلت على النبي ﷺ فتؤخذ الأحكام على مراحل كما كان في أول الإسلام ، وقاسوا عليه ما يعيشون فيه من استضعاف .

فإن تمكنت الجماعة من الوصول إلى السلطة وحكمت بالإسلام

أخذت بما كان فى المدينة ، لأنها فى عهد التمكين . وماداموا فى عصر الاستضعاف فلا تحرم الذبائح ولا الشركات ، ولا تجب صلاة الجمعة ولا العيدين ، ولا يجوز الجهاد ، بل يجب كف الأذى وعدم رد العدوان وغير ذلك من الأحكام التى لم تنزل إلا بالمدينة فى عهد التمكين ، وما يعرف بالمفاصلة الشعورية ، والعهد المكى يسمى « الحركة بالمفهوم » وهى جزء من العقيدة يكفر من أنكر مراحلها ، وبالتالي يكفر من لجأ إلى القوة فى عهد الاستضعاف ، ومن خرج عن نظام الحركة بالمفهوم ، وأعلن المفاصلة الكاملة للمجتمع .

ولهذا فإن الطائفة الأولى « جماعة التكفير والهجرة » تعد كافرة ، ولكن لا يصرحون بهذا إلا للخاصة ، أخذوا بقاعدة المفاصلة الشعورية . ثم ماذا ؟ تزعزعت هذه العقيدة فى نفوس بعضهم ، وذلك من باب إباحة الصلاة خلف من يعتقدون كفره ، فخرج من هؤلاء قلة تركت الحركة بالمفهوم ، وأعلنت المفاصلة الكاملة ، لما فى الحركة بالمفهوم من كفر صريح يتمثل فى استباحة المحرمات ، والشهادة بغير الحق ، وإلباس للحق بالباطل .

وبناء عليه قرر أصحاب المفاصلة الشعورية أمرا آخر وأصدروا بيانا جاء فيه « لا نصلى خلف من لا نطمئن إلى صحة عقيدته ، لأن صلاتنا خلف من نعلم أو نشك فى صحة عقيدته أو لم تستقر له العقيدة تشهد لهم بأنهم كاملوا العقيدة » ، ولكن تبين لهم أن هذا التحول يحول دون انتشار دعوتهم ويكشفهم ، فأخذت هذه الفئة مرة ثانية بالحركة بالمفهوم ، ولكنها لا تصرح بهذا التحول للجميع ، ومع هذا فقد ترتب على العدول عن « المفاصلة الكاملة » والعودة إلى « الحركة بالمفهوم » انشقاق فى الفكر فنشأ فكر آخر تمسك بالمفاصلة

الكاملة ، وحكم بكفر من عاد إلى الحركة بالمفهوم ، ونشأت أيضا أفكار أخرى بعضها يرجىء الحكم الشرعى إلى يوم القيامة مع الأخذ بالمفاصلة الكاملة احتياطيا ، والبعض الآخر يرى كفر من يخالفهم حتى فى الجزئيات ، عملا بقاعدة عندهم تقول «بتكفير من لم يكفر الكافر» قد ترتب على هذه القاعدة تصريح أصحاب المفاصلة الكاملة « جماعة التكفير والهجرة » بكفر الفئات الأخرى ، وعلى الأخص أصحاب المفاصلة الشعورية .

ومنهم من كَفَّرَ بالمعصية عموما ، وخالفهم البعض فكفر بالإصرار عليها ، أو كَفَّرَ مرتكب الكبيرة فقط ، ومنهم من أعلن كفر جميع المسلمين، ومنهم من توقف فى الحكم عليهم ، أى ليسوا بمسلمين ولا كافرين حتى يتبينوا حالهم .

وهكذا صارت « جماعة التكفير » أو «خوارج العصر » منذ نشأتهم جماعات وأهواء وآراء ، وفى ظل ذلك التخبط والانقسام كانت «جماعة التكفير والهجرة» وأخذت الفكرة تترقى تدريجيا ويتسع نطاقها فى التكفير ليشمل كل من عداهم من جمهور الناس حتى تغالوا فى ذلك وكفروا كل من أصر على المعصية ، بل اتهموا الأنبياء بالكفر أيضا!!

وأخذوا يقررون المبادئ لجماعتهم ، ولكن ماذا حدث بعد ؟
عندما نوقش أعلم رجل فى وسط هؤلاء الشباب ، وأول إمام لهم وهو الشيخ ، على عبده اسماعيل « اقتنع أن الحركة بالمفهوم تنطوى على استحلال الحرام ، والحكم بما لم ينزل الله ، فطلع على أصحابه بأن الذين ابتدعوا الحركة بالمفهوم قد كفروا ، لأن الأحكام يشعرون فى المصالح الدنيوية والعقوبات ، وهذا كفر ، ومن باب أولى يكفر من

يُشرع في العبادات كالقول باستحلال زواج المرتدة عن الإسلام بدعوى أنها مشركة في عهد الاستضعاف ، وما أن أعاد هذا الرجل النظر في قضية تكفير المسلمين ، ثم قرأ كتاب « الفصل في الملل والأهواء والنحل » لابن حزم ، وناقش المرشد العام للإخوان المسلمين في ذلك الوقت وهو الشيخ الأستاذ « حسن الهضيبي » الموجود في نفس المعتقل ، وذلك بعد أن قرأ بحث « دعاة لا قضاة » .

قام هذا الشاب بعد صلاة العصر ، وخلع ثوبه وأعلن أنه ينخلع من التكفير ، كما يخلع هذا الثوب ، وأوضح الأسباب للمصلين خلفه ، ومنهم أصحاب فكر التكفير .

وهنا رُمي بالكفر من أحد شباب هذا الفكر ، واسمه « شكرى أحمد مصطفى » والذي كان طالبا بكلية الزراعة ، وكان في أوائل الثلاثينات من عمره ، وذلك في أثناء القبض عليه سنة ١٩٦٥ م ، وبعد الحكم عليه وسجن سنوات ، أفرج عنه سنة ١٩٧١ م ، وقد جمع حوله نفرا من الشباب غير قليل ، وتزعم بعد ذلك إمامة ما سموه بجماعة المسلمين ، والتي تمخضت عنه هو وطالب آخر في البداية ، وأعلن أن الحق مع الجماعة ولو كانت من فرد واحد ، وأنه هو إمام الجماعة المسلمة ، ومن تخلف عن بيعته كفر ، وهذه الفئة هي التي تطلق عليها أجهزة الأمن « جماعة التكفير والهجرة »^(١) . وقد أخذت في إرساء مبادئها .

وتتلخص هذه المبادئ في الآتى :

- ١ - الحد الأدنى للإسلام هو كل فرائض الإسلام .
 - ٢ - الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح ، وذلك كما ينطبق على الحاكم بغير ما أنزل الله فهو يشمل أيضا كل واحد من أفراد
- (١) الحكم وقضية تكفير المسلم للمستشار سالم على البهناوى ص ١٢ - ٣٦ بتصرف ، وشبهات التكفير ص ٢٩ - ٣٤ بتصرف .

الرعية، رضى بهذا الحكم ، ولم يخرج على الحاكم ، ولم يعلن كفره ، وظل في تلك الدار التي هي دار كفر ، وليست دار إسلام .
٣ - أن المصر على المعصية كافر

٤- مصادر التشريع في الإسلام تتمثل في القرآن والسنة فقط ، ومن قال بالقياس أو الاجماع فقد كفر .

٥- تقليد المذاهب كفر ، والاجتهاد مكفول لكل مسلم بلا شروط .

٦- اختلافات الفقهاء تدل على أنها ليست من عند الله . والأخذ بها من الكفر كما قال تعالى: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً﴾ (٢) .

٧ - لا عذر بالجهل في أمور الدين ، يستوى في ذلك الأصول والفروع .

٨ - لا عذر بالخطأ في التأويل ، كما لا عذر بالإكراه أيضاً .

٩ - الحكم بالكفر يكون على المعين ، دون شك في كفر الكافر لأنه كفر .

١٠ - ليس هناك أهل فترة ، فالكل قد أقيمت عليه الحججة ، وبلغته الدعوة ، وأخذ عليه الميثاق .

١١ - فرضية الهجرة من دار الكفر وبلاد الحرب ، والمجتمعات الجاهلية .

١٢- تحريم التعليم في المجتمعات الجاهلية ، لأن الله أرادنا أمة أمية لا تتعلم أكثر من أمور الدين ، وتعلم أى ذرة من العلم فوق ذلك من الكفر الذى يصيب الإنسان بالطغيان .

١٤ - وجوب اتباع جماعتهم ، التى هي جماعة المسلمين ، مع

(١) الحكم وقضية تكفير المسلم للمستشار سالم على البهناوى ص ٣٦-١٢ بتصرف ، وشبهات التكفير ص ٣٤-٢٩ بتصرف
(٢) سورة النساء : ٨٢

وجوب البيعة ، ومن لم يبايع فهو كافر ، كما يجب السمع والطاعة للأمير فى كل شئ ولو أمر بما يخالف الشرع ، لأنه أدرى بدواعى الضرورة لذلك ، ويعلم ما لا تعلمه الرعية من ظروف "واقع المحيط بالجماعة ولذا يجب أن يسلموا له القياد أينما قادهم .

ولا شك أن فكر التكفير وشبهاته أو مبادئها جذورها القديمة من يوم أن ظهرت الخوارج والفرق بعد ذلك ، فضلا عن الفتن التى ساعدت على ظهورها فى العصر الحديث ، والظروف التى يمر بها العالم الإسلامى .

وكما رأينا أن ظاهرة التكفير ليست وليدة سبب واحد ، بل هى وليدة أسباب متعددة متنوعة وليس من الإنصاف للحقائق أن نركز على سبب واحد ، ونغض الطرف عن الأسباب الأخرى ، أو أن نركز على جهة معينة ونغض الطرف عما سواها .

فالسبب متشابكة ومتداخلة ، وكلها تعمل بأقدار متفاوتة ، مؤثرة آثار مختلفة ، قد يقوى أثرها فى شخص ويضعف فى آخر ، ولكنها جميعا لها فى النهاية أثرها الذى لا يجحد.

ولا شك فى بطلان ما ذهب إليه فرقة التكفير فى منهجها ، ومخالفتها بذلك منهج السلف الصالح ، وخروجها عن إجماع الأمة ، وهى فى ذلك كفرقة الخوارج التى هى امتداد لها . وقد رأينا اتفاقهم فى كثير من المبادئ والأفكار ، والتى سنحاول الوقوف عند أهمها .

ومن ذلك ما أصابهم من غيبش فى مبادئ الإسلام الأساسية كالإيمان ، والكفر ، والشرك ، والجاهلية ، وعدم الجمع بين النصوص ، وعدم ربط الجزئيات بالكليات ، أورد التشابهات إلى المحكمات ، والظنيات إلى القطعيات ، وقولهم بأن العمل أساس الإيمان ، والحكم بغير ما أنزل الله

كفر على العموم والخصوص ، وقولهم بأن مرتكب الكبيرة ، والمصر على المعصية كافر .

ونحو هذا مما التفت فيه أفكار الأوائل بالآواخر من خوارج هذه الأمة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

الرد على أهم مبادئ وأفكار الخوارج « قديما وحديثا »

إن قضية التكفير التي تزعمها الخوارج فى القديم والحديث ، لأسباب واهية ، وشبهات تافهة ، لهى من أخطر القضايا التى جاءت من أجلها الرسالات ، وهى أهم العلاقات التى تربط الإنسان بربه ، أو لا ، وتربط الإنسان بغيره أو لا ، وهى أساس يقابل الأساس الذى قام عليه الدين وهو الإيمان ، ومن ثم فالحديث عن الإيمان أو الكفر يجب أن يكون دقيقا ، يعتمد على الأدلة اليقينية والمنطق الصحيح ، وعلى وضوح الرؤية لكل مظهر من مظاهر القول والعمل يتصل بالعقيدة بوجه ما .

ومن هنا كان لابد من معرفة الكفر بمعناه وأقسامه وصوره على النحو الذى أراده الله فى معناه ، وعلى الفهم الذى فهمه رسول الله ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم ، ومن تبعهم بإحسان .

فمثلا لابد من معرفة أنواع الكفر ، وأنه يكون كفر عقيدة ، ويكون كفر عمل ، وكفر العمل كجحد المعروف وكفران النعم ، وكفران العشير ، والكفر الذى دون الكفر ، وأن الكفر منه ما يخرج من الملة وما لا يخرج من الملة ، ومنه ما يكون كفراً ولا يكفر صاحبه لانتفاء الكفر عنه لسبب من الأسباب التى يعذر بها .

وأن من الكفر ما يضاد الإيمان من كل وجه ، ومنه ما لا يضاد الإيمان من كل وجه ،

وأن شعب الكفر تسمى كفراً ، كما أن شعب الإيمان تسمى إيمانا ، وليس بلام إذا وقع الإنسان فى بعض شعب الكفر أن يكون كافراً ، لاجتماع شعب الإيمان عنده ، مع شعب الكفر التى وقع فيها ، كما أن نفى الإيمان عن شخص اقترف كبيرة كالزنا والسرقه وشرب الخمر لا يعنى

ذلك أنه كفر وخرج من الملة ، وإن كان يعنى أنه كافر من جهة العمل ، وفى نفس الوقت انتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد .

فقى الإسلام كفر دون كفر ، كما قاله أصحاب رسول الله ﷺ ، وهم أعلم الأمة بكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ . فهل إذا قال الله تعالى : ﴿ لئن كرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابى لشديد ﴾ (١) .

يكون كقوله تعالى : ﴿ ولكن من شرح بالكفر صدرا ﴾ (٢) .

وهل إذا قال الله تعالى على لسان سليمان عليه السلام ﴿ هذا من فضل ربى ليبلونى أشكر أم أكفر ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربى غنى كريم ﴾ (٣) أتعتقد أن هذا من الكفر الصراح البواح !!؟

ويكون كقوله تعالى : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضلّ ضلالاً بعيداً ﴾ (٤) .

سبحانك ربى هذا بهتان عظيم .

وهل يستوى كفر العشير بالكفر بالله ؟ أو كفر تارك الصلاة تكاسلاً بمن تركها جحوداً ؟!

وهل يكون من حلف بغير الله - وهو الكفر - كمن سجد لغير الله من صنم ونحوه ؟!

وهل من صدر منه خلة من خلال الكفر يستحق بها اسم كافر على الإطلاق ؟!

وهل يستوى فى ذلك من فعله مرة واحدة أو مرات معدودة بمن كان هذا دأبه وشأنه وديده . ؟!

فمن ارتكب محرماً يقال فعل فسوقاً ، لا أنه فسق بذلك المحرم ، ولا

(٢) سورة النحل : ١٠٦

(٤) سورة النساء : ١٣٦

(١) سورة إبراهيم : ٧

(٣) سورة النمل : ٤٠

يلزمه اسم الفاسق إلا بغلبة ذلك عليه ، وهكذا ، اسم الزاني والسارق والمتهم وشارب الخمر لا يسمى مؤمناً ، وإن كان معه إيمان ، كما أنه لا يسمى كافراً وإن كان ما أتى به من خصال الكفر ، إذ المعاصي كلها من شعب الكفر كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان .

ما مفهوم الإيمان ؟

وهل العمل أساس فى الإيمان ؟

إننا من أجل أن نفهم مدلول كلمة ما - وردت فى القرآن أو السنة - لابد من معرفة مدلولها العربى أولا ، ثم نتبع استعمال الشارع لها فى أوضاعها المختلفة ،

ولا يجوز بتاتا أن نجعل عرف الناس فى زمان ما ، أو مكان ما - غير زمن التشريع - حكما على اللفظ .

فإن كان الإيمان لغة : التصديق ، فلا يجوز الوقوف على هذا المعنى اللغوى وأشباهه دون النظر إلى المعنى الشرعى ،

كما لا يجوز فهم الإيمان بمعنى النطق فقط ، أو الاعتقاد فقط ، أو المعرفة بالقلب فحسب ونحو ذلك وإنما نقول : الإيمان هو اعتقاد بالقلب ونطق اللسان ، وعمل بالأركان - كما هو مذهب أهل السنة .
وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط فى كماله .

ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقصان ، مخالفين بذلك من جعل الأعمال شرطا فى صحة الإيمان كالخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم ، وهذا كله - بالنظر إلى ما عند الله تعالى - أما بالنظر إلى ما عندنا ، فالإيمان هو الإقرار فقط ، فمن أقر أجريت عليه الأحكام فى الدنيا ولم يحكم عليه بكفر ، إلا إذا اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم ، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق ، فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى أنه فعل كفر ، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته .

هذا ومن قال : إن الإيمان قول وعمل ، أراد بالقول : النطق بالشهادتين وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقادات والعبادات .

ومراد من ادخل ذلك فى تعريف الإيمان ومن نفاه ، إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى .

فكيف يذهب الإيمان جملة بإضاعة الأعمال ، كما زعمت الخوارج والمعتزلة .

ولذلك لا يجوز أن نسمى مؤمنا إلا من سماه الله عز وجل مؤمنا ، ولا نسقط الإيمان بعد وجوبه إلا ممن أسقطه الله عز وجل عنه ، ووجدنا بعض الأعمال التى سماها الله عز وجل إيمانا لم يسقط الله عز وجل اسم الإيمان عن تاركها ، فلم يجوز لنا أن نسقطه عنه لذلك ، لكن نقول : إنه ضيَع بعض الإيمان ولم يضع كله . ومع ذلك فلما نقول قول أهل السنة : الإيمان عقد وقول وعمل .

هذا والزعم بأن الحد الأدنى للإسلام هو كل فرائض الإسلام - كما زعمت الخوارج قديما وحديثا - زعم مردود ، وأمر مرفوض يتنافى مع الفيض الزاخر من سنة النبى ﷺ ، ومع الوقائع التى جرت فى حياته ﷺ ، وصحابته - رضوان الله عليهم - وهى من الوضوح والجللاء بمكان . فقد ثبت عقد الإسلام للناس - فى الدنيا - بنطق الشهادتين ، على أساس الدخول فى الإسلام والإقرار بما فيه ، ولا يشترط الفهم الدقيق لمعنى الشهادة ، ما دام قد رضى بالإسلام ديننا ، وقد أبدى استعدادا للالتزام بما فيه إجمالا ، ولا يوجد ما يدل على وجوب تلازم العمل مع الشهادتين حتى يحكم للفرد بالإسلام ، بل إنه بمجرد نطقه بالشهادتين ، إقرارا بالإسلام . يدخل فيه ، وتجربى عليه أحكام الإسلام ، ولا يجوز لنا أن نخرجه من الإسلام إلا بجحود ما ادخله فيه ، وبشروط معينة ، أو يأتى بتناقض من نواقضه ، وهذه متعلقة بالأحكام الدنيوية .

ونقرر أن الإنسان يدخل الإسلام بالشهادتين - شهادة أن لا إله إلا الله ،

وأن محمدا رسول الله - فمن أقربهما بلسانه ، فقد دخل في الإسلام ، وأجريت عليه أحكام المسلمين وإن كان كافرا بقلبه ، لأننا أمرنا أن نحكم بالظاهر ، وأن نكل إلى الله السرائر .

والدليل على ذلك : عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » (١) .

واتفق أهل السنة من المتحدثين والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يحكم بأنه من أهل القبلة ، ولا يخلد في النار ، لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام إعتقادا جازما خاليا من الشكوك ، ونطق بالشهادتين ، فهذا الحد الذي به ينفصل العبد عن الكفر ، ويتصل بالإيمان : نطق بالشهادتين وإيمان بمجمل رسالة النبي ﷺ (٢) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ، مؤكدا ما ذكرناه : « وقد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ واتفقت عليه الأمة أن أصل الإسلام وأول ما يؤمر به الخلق شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فبذلك يصير الكافر مسلما ، والعدو وليا ، والمباح دمه وماله معصوم الدم والمال ، ثم إن كان ذلك من قلبه فقد دخل الإيمان ، وإن كان بلسانه دون قلبه فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان » (٣) .

والدليل الثاني : « حديث المقداد بن عمرو الكندي أنه قال : يا رسول الله ، إن لقيت أفرأ فاقتلنا فضرب يدي بالسيف فقطعها ، ثم لاذ بشجرة

(١) رواه البخاري ومسلم

(٢) شرح صحيح مسلم للإمام النووي ص ١ ص ١٤٩ بتصرف ط المطبعة المصرية ومكتبتها

(٣) فتح المجيد ، شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص ٧٠ ط مكتبة الرياض الحديثة

وقال : أسلمت الله ، أقتله بعد أن قالها ؟ قال ذلك بعدما قطعها ، أقتله ؟ قال : لا تقتله ، فإن قتلته فإنه بمنزلة من قبل أن تقتله ، وأنت بمنزلة من قبل أن يقول كلمته التي قال ^(١) « فهذا رجل قد أثبت له النبي ﷺ حكم الإسلام ، لمجرد أن قال « أسلمت الله » مع أن قوله هذه جاءت بعد واقعة ، كل وقائعها تكاد تصرح بأنه قالها تقية ، وهربا من القتل !! وهذا دليل ثالث : حديث أسامة بن زيد بن حارثة قال : بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة من جهينة ، فصباحنا القوم فهزمناهم ، ولحقنا أنا ورجل من الانصار رجلا منهم - وفي رواية أخرى : كان قد آثخن في المسلمين ، أى قتل منهم كثيرا - قال : فلما غشينا قال : لا إله إلا الله ، قال : فكف عنه الانصارى ، فطعنته برمحى فقتلته ، قال : فلما قدمنا .. بلغ ذلك النبي ﷺ فقال : يا أسامة .. أقتله بعد أن قال لا إله إلا الله ؟ قلت : يا رسول الله ، إنما كان متعوذا ، قال : أقتله بعد أن قال لا إله إلا الله ؟ فما زال يكررها حتى تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم وفي رواية : هلا شققت عن قلبه ؟

وفي رواية ثالثة « كيف بك بـ لا إله إلا الله يوم القيامة » ؟ ^(٢) . فهذا حكم النبي ﷺ لهذا الرجل بالإسلام لمجرد تلفظه بالشهادة - وإن كانت في ظاهر الأمر تقية - مع ذلك التعنيف الشديد لأسامة حتى قال قوله : « تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم » . وزيادة في الأدلة أيضا نذكر دليلا رابعا : عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ لعنه : « قل لا إله إلا الله - أشهد لك بها يوم القيامة . قال : لولا أن تعيرنى قريش ، يقولون : إنما حملة على ذلك الجزع ، لأقررت بها عينك ، فأنزل الله ﴿ إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله

(١) رواه البخارى ومسلم وأبو داود وأحمد

(٢) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجة وأحمد

يهدى من يشاء ﴿١﴾ فلو لم تكن « لا إله إلا الله » إسلاماً ، تدخل صاحبها الجنة ، وتحرم عليه الخلود فى النار ، فلم يطلبها النبى ﷺ من عمه ويلج فى طلبها ، ويقول : أشهد لك بها يوم القيامة ؟! وخامساً : يقول ﷺ : « إن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغى بذلك وجه الله » (٢) .

وسادساً : قوله ﷺ « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار » (٣) .

وسابعاً : قوله أيضاً « أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه » (٤) .

وثامناً : حديث الجارية عن يسار بن معاوية بن الحكم وقد جاء بأمة سوداء ، فقال لها رسول الله ﷺ : أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ قالت : نعم ، قال : أتشهدين أنى رسول الله ؟ قالت : نعم ، قال : أتؤمنين بالبعث بعد الموت ؟ قالت : نعم ، قال : أعتقها (٥) ، وفى رواية : « فإنها مؤمنة » ، فهذا هو حكم رسول ﷺ فى ظرفه وزمانه .

كما لا يخفى أنه يثبت كذلك عقد الإسلام لكل من ولد لأبوين مسلمين أو كانت ولايته للمسلمين منذ صغره قبل بلوغه الحلم ، وكذلك للفطرة السابقة ، وبهذا يصير معصوم الدم والمال والعرض .

تاسعاً : صح أن غلاماً كان يخدم النبى ﷺ وكان يهودياً ، فمرض فأتاه النبى ﷺ يعوده فقعده عند رأسه ، فقال له : « أسلم » فنظر إلى أبيه وهو عند ، فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبى ﷺ وهو يقول : « الحمد لله الذى أنقذه بى من النار » (٦) .

(١) أخرجه البخارى ومسلم ، والآية من سورة القصص : ٥٦ . (٢) أخرجه البخارى

(٣) أخرجه مسلم .

(٤) أخرجه البخارى

(٥) أخرجه مسلم والنسائى .

(٦) أخرجه البخارى وأبو داود .

عاشراً : عن مالك عن عبيد الله بن الخيار ، أن رجلاً سار رسول ﷺ فلم تذر فيما ساره حتى جهر رسول الله ﷺ فإذا هو يستأذن في قتل رجل من المنافقين ، فقال رسول الله ﷺ « أليس يشهد أن لا إله إلا الله » ؟ قال : بلى ولا شهادة له ، قال : « أليس يصلى » ؟ قال : بلى ولا صلاة له ، فقال النبي ﷺ « أولئك الذين نهانى الله عنهم » ^(١) .

إلى غير ذلك من الأحاديث ، وهذا ولا شك فيما يتعلق بالأحكام الدنيوية ، التي نحن نتحدث عنها

ونحن لا نقول بأن من نطق بالشهادتين يلزمنا الحكم بإسلامه مهما قال أو عمل بعد النطق بهما ، ولانقول أيضاً : إن المسلم لا يرتد مهما قال أو عمل ، فلا شك أن شريعة الله قد حددت أقوالاً وأعمالاً إذا قالها المسلم أو عملها خرجت به عن الإسلام وارتد بها إلى الكفر ، وهذه الأقوال والأعمال التي حددها الله عز وجل ، ووضحها الرسول ﷺ ليس لنا نزيد فيها أو ننقص منها .

ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن هذا يقلل من قيمة العمل أو يغض منه فليس في وجوب الحكم بإسلام من نطق بالشهادتين ما يتعارض مع كون المسلم مكلفاً بعد النطق بها بفرائض أخرى ، وهي من الإيمان كالصلاة والزكاة والصوم والحج ، والدعوة إلى الله والجهاد . . الخ وبالطبع . . الحكم هذا شيء ، ودعوة الناس إلى الأثر المترتب عليه ، وفهم مدلول شهادة التوحيد ، والعمل بشروطها ، هذا شيء آخر ، وهو مطلوب من كل مسلم ، وعلى من يدعوهم أن يذكروا بذلك ، وأن يوضح معالمة ^(٣) .

(١) أخرجه أحمد .

(٢) راجع بتوسيع : شذوبات التكفير .

هل ارتكاب المعاصي كفر ؟

رغم كثير من فرق الخوارج - فى القديم والحديث - أن المعاصي من جنس الشرك أو الكفر، ومن ارتكب معصية فقد خالف أصل الإيمان، ولا بد فى التوبة منها من العودة إلى الإسلام ، أو الدخول فى الإيمان مرة أخرى لأنه من عصى الله فى أى شئ ولم يتب فهو كافر مرتد حلال الدم .
لا سيما إذا ارتكب كبيرة من الكبائر فذلك أمر كادت فرق الخوارج أن تجمع عليه !!

والخوارج إذ يعتقدون هذا ، فإنما أخذوه من عمومات القرآن الكريم مع إغفال النصوص الأخرى أو الأدلة المخصصة ، والسلوك فى فهمها مسلكا ملتويا منحرفا .

وقد زعموا أن نصوص الشريعة التى جاءت فى هذا الصدد ، وتناولت هذه القضية على نوعين .

الأول : يبين أن الذنوب كلها كفر وشرك ، فمن عصى فقد كفر ،
والثانى : يستثنى التوبة «إلا الذين تابوا» وبالجمع بينهما ينتج : أن من عصى الله ولم يتب فهو كافر حلال الدم .
فإذا سألت : ما الدليل على أن كل الذنوب والمعاصي كفر وشرك - عندهم - ؟ قالوا :

هناك الكثير من الآيات مثل قوله تعالى : ﴿ أفأريت من اتخذ إلهه هواه ﴾ ^(١) وقوله سبحانه : ﴿ ألم أعهد إليكم يا بنى آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين ﴾ ^(٢) وكذلك قال عز وجل : ﴿ إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون ﴾ ^(٣) وقوله عز من قائل : ﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة يس ، آية : ٦٠ .

(١) سورة الجاثية ، آية : ٢٣ .

(٤) سورة الإنعام : آية : ١٢١ .

(٣) سورة النحل : آية : ١٠٠ .

وقوله سبحانه وتعالى ﴿ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين ﴾ ^(١) وكذلك ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً ﴾ ^(٢) .

وقوله سبحانه : ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ ^(٣) .

وقوله ﷺ : ﴿ كل أمتى يدخلون الجنة إلا من أبى ، قالوا : ومن أبى يا رسول الله ؟ قال : من أطاعنى دخل الجنة ، ومن عصانى فقد أبى ﴾ ^(٤) .

وفى ردنا عليهم جملة نقول :

أولاً : لقد خدعتم فى فهم هذه النصوص على عمومها ، لأنكم أخذتم جانباً من النصوص ، وتركتم الجانب الآخر فيها . وذلك لأن الله تعالى قد قسم الذنوب إلى قسمين : ١ - شرك . ٢ - ما دون الشرك . فقال تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ^(٥) .

ومعلوم أن المغفرة لا تكون للطاعة بل للمعصية ، ولا تكون للحسنة بل للسيئة ، فكل ما ذكر من النصوص السابقة وهى من العموميات لا بد أن يقيّد بهذا النص العام ، ولا بد أن يفهم أنها ليست على إطلاقها ، طبقاً للقاعدة الأصولية « حمل العام على الخاص » .

فكل هذه النصوص فى النهاية كنص واحد يتقيد بنص هذه الآية ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ .

(٢) سورة الجن : آية : ٢٣ .

(٤) رواه البخارى وأحمد .

(١) سورة النساء : آية ١٤ .

(٣) سور البقرة : آية : ٨١ .

(٥) سورة النساء : آية ٤٨ .

ومن العجب أنك تجد الفرقة أصحاب هذا الفكر الغريب تحدث تفرقة تحكيمية بين النصوص ، فتزعم أن النصوص الواردة في الشريعة في جانب الوعد إنما جاءت للبشارة فقط ، وليست للحكم لأحد بعينه بالإسلام ، وأن النصوص الواردة في جانب الوعيد إنما هي للحكم مع الترهيب .
وهذه التفرقة لا تخرج عن كونها تحكماً ، وتقديماً بين يدى الله ورسوله وقولا في الإسلام بالرأى ، وعلى الله بغير علم .
ثانياً : ونقول أيضاً : إن هذه العمومات في الوعيد معارضة بعمومات مثلها في الوعد ، ولتأمل معاً النصوص الآتية :
قال تعالى : ﴿ ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ﴾ ^(١) .
﴿ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ﴾ ^(٢) .
﴿ ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون ﴾ ^(٣) .
﴿ ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ ^(٤) .
﴿ ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ ^(٥) .
فإذا قابلنا أى نص من النصوص العامة الواردة في الوعيد بنص من نصوص الوعد ، انكشف لنا في المسألة أمرهم هو حرى بالبحث والتأمل ، إذ لا بد من التوفيق بين العمومات ، لأن الأخذ بظاهرها موقّع في التناقض لا محالة . . . وبيان ذلك أن التطبيق المباشر لعموم الوعد تعنى أن أى طاعة واحدة تكفى لدخول الجنة حتماً ، ولو اجتمعت معها سائر المعاصى .
كما أن التطبيق المباشر لعمومات الوعيد يعنى أن أية معصية واحدة تفضى

(٢) سورة النساء ، آية : ٦٩
(٤) سورة الاحزاب ، آية : ٧١

(١) سورة النساء ، آية : ١٣
(٣) سورة النور ، آية : ٥٢
(٥) سورة الفتح ، آية : ١٧

إلى الخلود فى النار حتما ، ولو اجتمع معها سائر الطاعات من فرائض وقربات .

فإطلاق الجانبين بهذه الصورة يستحيل شرعا وعقلا .
إذ يُردُّ عليه بأن من جمع بين المعصية والطاعة يكون كافرا مسلما ،
خالدًا فى النار ، خالدًا فى الجنة ، فى الوقت نفسه .
لأنه بمقتضى معصية واحدة تطبق عليه نصوص الوعيد التى تقر بالخلافة
فى النار ، وبمقتضى طاعة واحدة تطبق عليه نصوص الوعد التى تقر
الخلود فى الجنة ، وفى ذلك جمع بين المتناقضين وهو عين المستحيل .
وإذا استبعدنا هذه الطريقة فى الفهم لاستحالتهما وجدنا أمامنا طريقين ،
وكلاهما باطل ، هذا من ناحية . . ومن ناحية أخرى فإن القول بأحدهما
ترجيح بلا مرجح .

(أ) إما إطلاقات عموم الوعد - كما فعلت طائفة المرجئة - والقول بأن
طاعة واحدة تكفى لدخول الجنة ، وهذه الطاعة هى التصديق ، ولا بد فى
جانب الوعيد من اجتماع المعاصى كلها للخلود فى النار ، ومن ثم شاع
عنهم القول : « لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر
طاعة » .

(ب) وإما إطلاق عموم الوعيد - كما فعلت الخوارج - والقول بأن أى
معصية واحدة تكفى للخلود فى النار ، ولا بد فى جانب الوعد من اجتماع
الطاعات كلها للخلود فى الجنة .

وكلا الطريقين فى الفهم من الوجهة العقلية يسوغ ، كما لا يوجد فى
جانبى هذه العسوفات ما يحول دونه ، ويكون الأخذ بأيهما ترجيحًا بلا
مرجح فليس هذا الطريق بأولى فى الفهم من ذلك .

وبهذا ندرك مغزى قول السلف الصالح : إن قول كل فريق من المتطرفة - المرجئة والخوارج - يكذب الآخر ، فنستدل بكلام كل منهما لإبطال كلام الآخر ، ليبقى الحق من هؤلاء وهؤلاء براء.

وهدى الله السلف الصالح إلى العقيدة الرشيدة القويمة التي لا تعرف الإفراط ولا التفريط ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ (١) .

وبهذا يتبين أنه ليس للخوارج ولا لأذنباتهم من دعاة التكفير اليوم من أدلة على دعواهم إلا هذه العمومات التي ثبت بطلان الاستشهاد بها على النحو الذي انصرفوا فيه عن الصراط المستقيم .

ثالثاً : مما يطل اطلاق هذه النصوص ، والاخذ بعمومها أنه قد ثبت بالاستقراء أن نصوص الشريعة أطلقت كلا من المعصية والذنوب والخطيئة والسيئة والإثم . . على الشرك ، وعلى ما دون الشرك . فلا يمكن أن نأخذ هذه النصوص على إطلاقها ، لأن هذا الإطلاق يدخل فيه ما دون الشرك ، وهو لا يخرج من الإسلام قطعاً . ولنذكر الأمثلة :

بالنسبة «للمعصية» أطلقت على الشرك في مثل قوله تعالى : ﴿ فعصوا رسول ربهم فأخذهم أخذة رابية ﴾ (٢) . وكذا ﴿ فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذاً ويبلاً ﴾ (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً ﴾ (٤) .

وقوله ﷺ : « من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى » (٥) . وأطلقت على ما دون الشرك ، في قوله تعالى ﴿ وعصى آدم ربه

(١) سورة البقرة : ١٤٢ (٢) سورة الحاقة : ١٠

(٣) سورة المزمل : ١٦ (٤) سورة الجن : ٢٣

(٥) سبق تخريجه

فغوى ﴿ (١) . فإن المعصية هنا ليست من قبيل الشرك لاستحالة على الأنبياء .

وقوله ﷺ « عدلت شهادة الزور الإشراف بالله » (٢) . وهذا الحديث دلالة بيّنة في بيان الشرك وما دونه ، فهو بصدد التكرير الشديد على شهادة الزور والتهويل من شأن هذه الجريمة التي بلغت لعظمها وبشاعتها مستوى الإشراف بالله الذي هو أعظم الذنوب كلها .

وبالنسبة « للذنوب » - وهو مرادف للمعصية - ورد بمعنى الشرك في قوله تعالى : ﴿ قدمدم عليهم ربهم بذنوبهم فسواها ﴾ (٣) .

وقوله سبحانه ﴿ فاعترفوا بذنوبهم فسحقاً لأصحاب السعير ﴾ (٤) . ووردت بمعنى الشرك وما دونه في قوله تعالى : ﴿ أن أعبدوا الله واتقوه وأطيعون . يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى ﴾ (٥) . وقوله ﴿ فأخذهم الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق ﴾ (٦) . وقوله عز وجل : ﴿ فكلاً أخذنا بذنبه فمنهم من أرسلنا عليه حاصباً .. الآية ﴾ (٧) .

ووردت بمعنى ما دون الشرك قطعاً ، بل في الصغائر ونحوها ، كما قال تعالى لنبيه محمد ﷺ : ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ (٨) . وقوله تعالى ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات .. ﴾ (٩) . وقوله سبحانه : ﴿ فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك ﴾ (١٠) .

وقوله تعالى - على لسان موسى - : ﴿ ولهم على ذنب فأخاف أن

(١) سورة طه : ١٢١	(٢) رواء أبو داود والترمذي بسنه صحيح
(٣) سورة الشمس : ١٤	(٤) سورة الملك : ١١
(٥) سورة نوح : ٣ ، ٤	(٦) سورة غافر : ٢١
(٧) سورة العنكبوت : ٤٠	(٨) سورة الفتح : ٢
(٩) سورة محمد : ١٩	(١٠) سورة غافر : ٥٥

يقتلون ﴿١﴾ .

وقوله ﷺ : « ما من مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها وسجودها إلا كان كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة وذلك الدهر كله » (٢) .

فتبين مما تقدم أنه يستحيل إطلاق كلمة الذنب بمعنى الشرك ، لأنه قد دخل فيه ما دون الشرك ، وبهذا يستقيم القول بأنه ليس كل ذنب شركاً .
وأما بالنسبة لكلمة « الخطيئة » فقد وردت بمعنى الشرك ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ (٣) .

وأطلقت على الشرك وما دون الشرك في قوله تعالى : ﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا ناراً فلم يجدوا لهم من دون الله أنصاراً ﴾ (٤) .
وقوله تعالى : ﴿ إنا آتينا نبينا ليعفو لنا خطايانا وما أكرهتنا عليه من السحر والله خير وأبقى ﴾ (٥) .

وتكون بمعنى ما دون الشرك وذلك في مثل قوله تعالى - على لسان إبراهيم - : ﴿ والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ﴾ (٦) . ولا يمكن أن تكون شركاً لاستحالته على الأنبياء .

وقوله تعالى في الحديث القدسي ﴿ لو أتيتني بملء الأرض خطايا ولم تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة ﴾ (٧) .

وقوله ﷺ : ﴿ رأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ، هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يا رسول الله .. قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا ﴾ (٨) .

- | | |
|-------------------------|-----------------------|
| (١) سورة الشعراء : ١٤ | (٢) أخرجه مسلم |
| (٣) سورة البقرة : ٨١ | (٤) سورة نوح : ٢٥ |
| (٥) سورة طه : ٧٣ | (٦) سورة الشعراء : ٨٢ |
| (٧) أخرجه مسلم بتمامه . | (٨) أخرجه البخاري |

فالخطايا هنا الصغائر، بدليل قوله ﷺ: « الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر » (١) ولا شك أن الصغائر هي ما دون الشرك، وقوله ﷺ: « ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط » (٢).

وما تقدم يتبين استحالة إطلاق لفظ الخطيئة للقول بأن كل خطيئة شرك لأن هذا إطلاق يدخل فيه ما دون الشرك، ويظل الشرك نوعاً معيناً من الخطايا، فليست كل خطيئة شركاً، ولكن كل شرك خطيئة.

وكذلك كلمة « السيئة » أطلقت على الشرك في مثل قوله تعالى: ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ (٣).

وعلى ما دون الشرك في مثل قوله تعالى: ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً ﴾ (٤).

واتسعت لتشمل الاثنين معاً « الشرك وما دون الشرك » في مثل قوله تعالى: ﴿ وجاءه قومه يهرعون إليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات ﴾ (٥).

وقوله تعالى: ﴿ أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض أو يأتيهم العذاب من حيث لا يشعرون ﴾ (٦). وأيضاً ﴿ إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ (٧).

(١) أخرجه مسلم	(٢) أخرجه مسلم
(٣) سور البقرة : ٨١	(٤) سورة النساء : ٣١
(٥) سورة هود : ٧٨	(٦) سورة النحل : ٤٥
(٧) سورة الفرقان : ٧٠	

ومن العرض السابق لإطلاقات كلمة السيئة فى نصوص الشريعة يتبين لنا أن أخذ الأمر على عمومه بأن كل سيئة كفر وشرك لا يجوز، لما تبين من أن إطلاق السيئة يدخل فيها « الصغائر » وهى لا تُكْفَر بالإجماع .
ومن ثم يبطل القول بأن كل سيئة شرك ، ويبقى الشرك سيئة أو سيئات بعينها تحتاج إلى تحديد .

ثم نأتى إلى كلمة « الإثم » المرادفة لما سبق ، فهى أيضا ترد فى القرآن الكريم بمعنى الشرك فى مثل قوله تعالى : ﴿ وذروا ظاهر الإثم وباطنه إن الذين يكسبون الإثم سيجزون بما كانوا يقترفون ﴾ (١) .
وبمعنى ما دون الشرك فى قوله تعالى : ﴿ الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللثم ﴾ (٢) .

وبمعنى الشرك وما دونه معا فى قوله تعالى : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾ (٣) .
فارتكاب الإثم محرم ، إذن فكل إثم معصية ، لأن المعاصى هى المحرمات ، ولكن الله عز وجل يبين أنه ليس كل إثم شركا فيقول : ﴿ ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما ﴾ (٤) .

ومما تقدم يتبين استحالة إطلاق النصوص السابقة ، لأن الإطلاق يدخل فيه ما دون الشرك ، وترتيب الخلود فى النار على ما دون الشرك ، أمر بين البطلان ، فلا بد من تقييم مثل هذه النصوص ليكون المقصود بها هو الشرك وحده ، ويستقيم الحكم بأنه ليست كل معصية شركا ، والشرك معصية .
ويتبين أيضا من كل ما تقدم أن كلا من السيئة والذنوب والخطيئة والمعصية

(١) سورة الأنعام : ١٢٠ (٢) سورة النجم : ٣٢
(٣) سورة الأعراف : ٣٣ (٤) سورة النساء : ٤٨

والإثم . له إطلاق على العموم ليشمل الشرك وما دون الشرك معا ، وإطلاق على ما دون الشرك فقط . ولما كان يطلق على ما دون الشرك . . فلا مساس له بقضية الخلود فى النار ، فوجب عقلا وشرعا إذا أطلقت أى واحدة منها ورُتّب عليها الخلود فى النار لم تكن على إطلاقها ، وإنما تنصرف إلى ما هو شرك .

فإذا أطلقت مفردة كان المقصود بها هو الشرك فحسب، مثل قوله تعالى : ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ ^(١) وقوله ﴿ فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها ﴾ ^(٢) . وإذا أطلقت بصيغة الجمع كان المقصود منها اجتماع الشرك مع غيره مثل : ﴿ فأخذهم الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق ﴾ ^(٣) وكذلك ﴿ وجاءه قومه يهرعون إليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات ﴾ ^(٤) وقوله تعالى ﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا نارا ﴾ ^(٥) .

فقد وضح الآن الوجه الآخر من القضية ، وتبين وجوب فهمها جميعا فى ضوء قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ^(٦) .

رابعاً : هذا ونزيد الأمر توضيحاً فيما أوردوه من باقى النصوص العامة نحو قوله تعالى : ﴿ أفرأيت من اتخذ إلهه هواه ﴾ ^(٧) .

وقوله تعالى : ﴿ ألم أعهد إليكم يا بنى آدم ألا تعبدوا الشيطان ﴾ ^(٨) . بأنه ليست كل معصية تعنى عبادة للهوى أو الشيطان ، لأن طاعة الهوى والشيطان كما تصدق على الشرك تصدق على ما دون الشرك ، وبطل إطلاق القول بأن كل طاعة للهوى أو الشيطان هى شرك ، وبالتالي انهدم

(١) سورة البقرة : ٨١	(٢) سورة الشمس : ١٤
(٣) سورة غافر : ٢١	(٤) سورة هود : ٧٨
(٥) سورة نوح : ٢٥	(٦) سورة النساء : ٤٨
(٧) سورة الحاقة : ٢٣	(٨) سورة يس : ٦٠

القول بأن كل معصية شرك .

وقوله تعالى : ﴿ قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين ﴾ (١) .

قالوا : إن كان مطلق التولى عن طاعة الله ورسوله كفراً ، فإن أى معصية كفر نقول : إن الله سبحانه وتعالى يأمرنا باجتناب الشرك ، ويأمرنا باجتناب ما دون الشرك ، وقد وجبت علينا طاعته فى ذلك كله ، ولكن المولى - عظمت رحمته - يبين لنا أن من يتولى عن الأولى (اجتناب الشرك) ، فمصيبه الكفر والخلود فى النار ، أما من يتولى عن الثانية وهى اجتناب ما دون الشرك فأمره موكول إليه إن شاء عذبه وإن شاء غفر له . قال تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ .

فإذا جاءنا بعد ذلك نص عام يبين لنا أن مطلق التولى كفر حُمِلَ على أن الكفر تَوَلَّى عن التوحيد فقط . أما المعاصى فيما دون الشرك فهى إلى الله سبحانه وتعالى ، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له .

وقوله تعالى : ﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ (٢) .

وهذه الآية لاتدل أيضا على أن مطلق طاعة الكافرين شرك ، وذلك لأن الكافرين يعملون أعمالا مختلفة ، منها ما هو شرك ، ومنها ما هو دون الشرك ، ومنها أعمال عادية ، ومنها طاعات وأخلاق رفيعة ، ولا شك أنه ليست مطلق طاعة الكافرين فى أى عمل من هذه الأعمال يعد شركا ، وإنما الشرك هو طاعتهم فيما يفعلون ويأمرون به من أفعال الشرك ، وبهذا يبطل إطلاق الآية على القول بأن أى طاعة للكافرين فى أى عمل من الأعمال

(١) سورة آل عمران : ٣٢ (٢) سورة الأنعام : ١٢١

يعد شركاً ، لأن هذا الإطلاق يدخل فيه ما دون الشرك ، كمت تدخل فيه الأعمال العادية والقربات . فيصير معنى الآية - والله أعلم بمراده - « وإن أطمعتموهم في شركهم إنكم لمشركون »

وهذا النص - أو غيره - لا يقتطع من نصوص الشريعة ليفهم وحده ، بل لا بد من فهمه في ضوء سائر النصوص الشرعية التي تناولت قضية الشرك ، مع أن الآية تتكلم عن قضية بعينها وهي أن المشركين أخذوا يجادلون المسلمين في قضية الذبح فقالوا لهم : كيف تأكلون ما ذبحتم بأيديكم ، ولا تأكلون ما ذبحه الله سبحانه وتعالى بيده ، فأنزل الله الآية (١) .

خامساً : يوضح النبي ﷺ القضية بمثل قوله : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » (٢) .

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : أتيت النبي ﷺ وهو نائم ، عليه ثوب أبيض ثم أتيته فإذا هو نائم ، ثم أتيته وقد استيقظ فجلست إليه ، فقال : ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق ثم قال في الرابعة على رغم أنف أبي ذر ، فخرج أبو ذر يقولها (٣) .

وقال - في أمر الحدود - : « فمن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له » (٤) .

وفرق ﷺ بين المرتدين وأصحاب الحدود ، ولم تشرع الحدود على شاكلة واحدة ، فتكون كلها من باب الردة (٥) .

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ١٧١ بنصرف (٢) رواه أبو داود والترمذي وقال : حسن صحيح
(٣) أخرجه البخاري ومسلم وأحمد (٤) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي
(٥) راجع بتوسع كتابنا : شبهات التكفير ص ١٥٣ - ٢١٣

هل يجوز تكفير الصحابة ؟

الرد على الخوارج فيما زعمته من تكفير الصحابة رضى الله عنهم !!
إن من أشنع ما اقترفه الخوارج قديما نظرتهم إلى الصحابة نظرة الاتهام،
بل زعمت تكفير اثنين من الخلفاء الراشدين « عثمان وعلى » وكذا تكفيرهم
لمعاوية ، والحكمين ، ومن رضى بالتحكيم ، ثم عموما الحكم على سائر
الصحابة ، لكنهم قالوا بموالاته أبى بكر وعمر رضى الله عنهما . وهم فى
هذه على خلاف الروافض .

هذا ومارضيت اليهود ولا النصارى فى أصحاب موسى وعيسى ما
رضيت الخوارج والروافض فى أصحاب محمد ﷺ حين حكموا عليهم
بأنهم قد اتفقوا على الكفر والباطل فما يرجى من هؤلاء وما يستبقى
منهم ؟

وكيف يقول الله عز وجل : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين
والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم
جنتان تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم ﴾ (١)

وبعد ذلك الرضى من الله عز وجل والرضوان نجد الخوارج ومن على
شاكرتهم يلعنون أصحاب رسول الله ﷺ ويكفرونهم !!

كما قال الله تعالى : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات
ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم
الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدوننى لا يشركون بى
شيئا .. ﴾ (٢)

وإذا لم ينفذ هذا الوعد فى الخلفاء فلمن ينفذ ؟ وإذا لم يكن فيهم ففيم
يكون ؟

والدليل عليه انعقاد الإجماع أنه لم يتقدمهم فى الفضيلة أحد إلى يومنا هذا ، وما بعدهم مختلف فيه ، وأولئك مقطوع بهم ، متيقن إمامتهم ، ثابت نفوذ وعد الله لهم ، فإنهم ذبوا عن حوزة المسلمين ، وقاموا بسياسة الدين ، ومن بعدهم تبع لهم من الأئمة الذين هم أركان الملة ، ودعائم الشريعة ، الناصحون لعباد الله ، الهادون من استرشد إلى الله .

فكيف يحق للخوارج وغيرهم تكفيرهم ، وزعمهم بأنهم كانوا أحرص الناس على الدنيا ؟ ! والنبي ﷺ يقول : « لو أنفق أحدكم كل يوم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه »^(١) وكيف يعد النبي ﷺ من أصحابه العشرة المبشرين بالجنة ، وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة ، ويحق للخوارج أو الروافض التبرى منهم ، ولعنهم ، وتكفيرهم أيضاً ؟ !!

هذا وكم ذكر النبي ﷺ لعثمان مناقب ، وشهد له بالجنة على بلوى تصيبه ، وزوجه بابتتيه ، وسمى بذى النورين ، وكذا على زوجته والذى زوجه النبي ﷺ ابنته الأثيرة إلى نفسه « فاطمة الزهراء » رضي الله عنها ، وبعد هذا نجد المبغضين لأصحاب رسول الله ﷺ يرفضون ذلك وينكرونها ، وكأنهم يكذبون رسول الله ﷺ فى شهادته !

هذا ونذكر بالآثر الوارد عن الصحابى الجليل « جابر بن عبد الله » إذ قال « إذا لمن آخر هذه الأمة أولها ، فمن كان عنده علم فليظهره ، فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل الله على محمد ﷺ » .

ونحن المسلمين لا نعتقد العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ ، وكل من ادعى العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ فهو كاذب .

فالإنسان إنسان يصدر عنه ما يصدر عن الإنسان ، فيكون منه الحق والخير ، ويكون منه الباطل والشر ، وقد يكون الحق والخير فى إنسان

(١) رواه البخارى .

بنطاق واسع ، فيعد من أهل الحق والخير ، ولا يمنع هذا من أن تكون له هفوات ، وقد يكون الباطل والشر في إنسان آخر بنطاق واسع ، فيعد من أهل الباطل والشر ، ولا يمنع هذا من أن تبدر منه بوادر صالحات في بعض الأوقات . ويجب على من يتحدث عن أهل الحق والخير إذا علم لهم هفوات ، أن لا يسيئ ما غلب عليهم من الحق والخير فلا يكفر ذلك كله من أجل تلك الهفوات ، ويجب على من يتحدث عن أهل الباطل والشر إذا علم لهم بوادر صالحات ، أن لا يوهم الناس أنهم من الصالحين من أجل تلك الشوارد الشاذة من أعمالهم الصالحات .

إن أحداث المائة الأولى من عصور الإسلام كانت من معجزات التاريخ ، والعمل الذي عمله أهل المائة الأولى من ماضينا السعيد لم تعمل مثله أمة الرومان ، ولا أمة اليونان قبلها . ولا أمة من أمم الأرض بعدها .

أما أبو بكر وعمر ، وسائر الخلفاء الأربعة الراشدين ، واخوانهم من العشرة المبشرين بالجنة ، وطبقتهم من أصحاب رسول الله ﷺ ، خصوصا الذين لازموا وراقبوا وتمتعوا بجميل صحبته - من أنفق منهم من قبل الفتح وقاتل ، والذين أنفقوا من بعد وقاتلوا - فإنهم جميعا كانوا شموسا طلعت في سماء الإنسانية مرة ، ولاتطمع الإنسانية بأن يطلع في سمائها شمس من طرازهم مرة أخرى ، إلا إذا عزم المسلمون على أن يرجعوا إلى فطرة الإسلام ، ويتأدبوا بأدبه من جديد ، فيخلق الله منهم خلقا آخر يعيش للحق والخير ويجاهد الباطل والشر ، حتى تعرف الإنسانية طريقها الحقيقي إلى السعادة .

وهذه الشموس من أصحاب رسول الله ﷺ تتفاوت أقدارها و تتباين في أنواع فضائلها ، إلا أنها كلها كانت من الفضائل في مرتقى درجاتها . هذا ومن وقف على صحيح التاريخ ، وعرف تاريخ هؤلاء الأفاضل

من المسلمين ، وميز بين الأصيل والدخيل من سيرة هؤلاء العصماء ، فإنه ستأخذه الدهشة لما اخترعه إخوان أبى لؤلؤة ، وتلاميذ عبد الله بن سبأ والمجوس الذين عجزوا عن مقاومة الإسلام وجها لوجه فى قتال شريف ، فادعوا الإسلام كذبا ، وأدخلوا على الإسلام ما ليس منه ، ودخلوا قلعة مع جنوده خلسة ، وقتلوههم ، وفرقوا كلمتهم ، وألصقوا بسيرة رجاله ما لم يكن فيها ولا من سجية أهلها .

وبهذا تحولت أعظم رسالات الله وأكملها إلى طريقة من الخمول والجمود والفرقة والافتتال ، والاتهام والتكفير ، كان من الممكن أن تقتل الإسلام والمسلمين قتلاً ، لولا ما أودع الله فى الإسلام من قوة ذاتية خارقة ، وهى التى يرجى إذا رجعنا إلى ديننا ، وخلصنا سيرة رجالها مما شيب به ، وسرنا فى طريقهم مخلصين ، أن نعود إلى عزنا المفقود ، وماضيها التليد ، ومجدنا السليب ، لتكون من المتشبهين بخير جيل ، وأعظم رعييل ، على المعنى الذى أرادته الله ، لا كما أراد مبغضوا الصحابة والتابعين لهم بإحسان .

ونحن إذ نذكر هذه الحقائق إنما نريد أن نذكر عكس ماأراده المغرضون من ترديد خلافات عفى عليها الزمن .

فالصحابة كانوا أسمى أخلاقاً وأصدق إخلاصاً لله ، وترفعاً عن خسائس الدنيا من أن يختلفوا عليها ، لكن كان فى عصرهم من الأيدى الخبيثة التى عملت على إيجاد الخلاف وتوسيعه ، مثل الأيدى الخبيثة التى جاءت فيما بعد فصورت الوقائع بغير صورتها ، على النحو الذى ذكرناه من قبل .

ولما كان أصحاب رسول الله ﷺ هم قدوتنا فى ديننا ، وهم حملة الكتاب الإلهى ، والسنة المحمدية إلى الذين حملوا عنهم أماناتها حتى وصلت إلينا ، فإن من حق هذه الأمانات على أمثالنا أن ندرا عن سيرة حفظتها الأولين كل ما ألصق بهم من إفك ظلما وعدوانا ، لتكون صورتهم

التي تعرض على أنظار الناس هي الصورة النقية الصادقة التي كانوا عليها ، فتحسن القدوة بهم ، وتطمئن النفوس إلى الخير الذي ساقه الله للبشر على أيديهم .

وقد اعتبر في التشريع الإسلامي أن الطعن فيهم طعن في الدين الذي هم رواته ، وتشويه سيرتهم تشويه للأمانة التي حملوها ، وتشكيك في جميع الأسس التي قام عليها كيان التشريع في هذه الأمة الحنيفية السمحة .

وكيف يتجرأ الخوارج ومن على شاكلتهم من الشيعة على تكفير أصحاب رسول الله ﷺ !؟

وقد اتفق الفقهاء على أن من كَفَرَ الصحابة رضى الله عنهم ، فقد كفر لأنه كَذَّبَ الله تعالى ورسوله ﷺ ، وأنكر معلوما من الدين بالضرورة .

كيف وقد قال الله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين إتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴾ (١) .

كما إتفق أهل السنة على أن جميع الصحابة عدول ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضوانه سيماهم في

(٢) سورة آل عمران : ١١٠

(١) سورة التوبة : ١٠٠

(٣) سورة البقرة : ١٤٣

وجوهم من أثر السجود ذلك مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الإنجيل كزراع
أخرج شطئه فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم
الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً
عظيماً (١).

وقال تعالى : ﴿ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾ (٢).
قال ابن عباس والثورى والسدى : هم أصحاب محمد ﷺ .

وقال سبحانه : ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة
فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً ﴾ (٣).

كيف وقد قال النبى ﷺ : « عليكم بى سنة الخلفاء الراشدين
المهدين من بعدى » (٤).

وقد قال النبى ﷺ : « خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم
الذين يلونهم » (٥).

وقد جاء فى أهل بدر قوله ﷺ : « لعل الله أطلع على أهل بدر فقال
اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » (٦).

فكيف يجوز سب الصحابة رضى الله عنهم ، فضلاً عن تكفيرهم ،

(١) سورة الفتح : ٢٩

(٢) سورة النمل : ٥٩

(٣) سورة الفتح : ١٨

(٤) رواه أصحاب السنن

(٥) متفق عليه

(٦) متفق عليه

عياذا بك اللهم !!؟

وفى الصحيح « لاتسبوا أصحابي ، فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » (١).

وفى الحديث أيضاً « الله الله فى أصحابي ، لاتتخذوهم غرضاً بعدى ، فمن أحبهم فبحبى أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه » (٢).

إن الصحابة رضى الله عنهم هم نقلة هذا الدين ، والمجاهدون فى سبيله وقد هجروا ملذاتهم وأوطانهم لنشره ورفع رايته ، فحقيق على من يتعرض لهم بسوء أن ينال جزاءه ، إذ أن ذاك من علامة النفاق .

إن الله اصطفى لهذه الأمة خير الرسل ، وأنزل عليه خير الكتب ، وجعل هذه الأمة خير الأمم مما يدل على أن الله عز وجل اختار لحمل هذا الدين وصحبة رسوله ﷺ خير البشر بعد الأنبياء والمرسلين .

وأخبر تعالى عن فضلهم ومدحهم وأثنى عليهم فى عدة آيات ، فوصفهم بالإيمان ومدح المهاجرين والأنصار وأهل بيعة الرضوان مما يدل على فضلهم وإيمانهم فالكتاب لا يخلو ، وكذلك السنة من بيان فضل الصحابة أجمعين .

(١) متفق عليه

(٢) رواه أحمد والترمذى وحسنه ، وحسنه السيوطى وصححه ابن حبان وقال الذهبي : فى الحديث اضطراب . .

مامفهوم « إن الحكم إلا لله » ؟ وما حكم من لم يحكم بما أنزل الله ؟
إن قضية الحاكمية من القضايا التي لها جذورها في تاريخ الفكر
الإسلامي منذ عهد الخوارج ، ولعلها أول قضية فكرية شغلت المسلمين ،
وكان لها آثارها العسكرية والسياسية لعدة أجيال .

حيث أطلت علينا هذه البدعة برأسها لأول مرة حيث تولى كبرها صبية
أحداث الأسنان . سفهاء الأحلام ، انشقوا على الإمام على رضي الله عنه ، حين
طلب أصحاب معاوية تحكيم كتاب الله .

وفى أول الأمر - كما علمت - طلبوا منه الخضوع لهذا الأمر ، فلما انعقد
التحكيم تمردوا عليه مرة أخرى ، وقالوا : كيف تحكم الرجال في كتاب
الله ، لا حكم إلا لله ، فرد الإمام « على رضي الله عنه » عليهم بقوله : « كلمة
حق أريد بها باطل » .

وهو العالم بكتاب الله الذي يعرف جيدا أنه لم يحد عنه بقبوله التحكيم
، وإنما تحكيمه الرجال كان من كتاب الله عز وجل ، فإن الله حكم في أرنب
يباع بربيع درهم بقوله تعالى - في صيد الحرم - « يحكم به ذوا عدل
منكم »^(١) . وقال تعالى : « وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من
أهله وحكما من أهلها »^(٢) . فصير الله ذلك إلى حكم الرجال .

فهل حكم الرجال في دماء المسلمين وإصلاح ذات بينهم أفضل ، أو
في حكم أرنب ثمنه ربع درهم ، وفي بضع امرأة ؟ .

وعلى رضي الله عنه لم يحكم قط رجلا في دين الله ، وحاشاه من ذلك ، وإنما
هو قد حكم كلام الله عز وجل بعد أن اتفق الفريقان على الدعوة إلى حكم
القرآن الكريم ، وقد قال تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله
والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر »^(٣) .

(١) سورة المائدة : ٩٥ .

(٢) سورة النساء : ٣٥ .

(٣) سورة النساء : ٥٩ .

وقال تعالى : ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً ﴾ (١).

ولما كان من المستحيل أن يتناظر الفريقان بكامل أفرادهما فقد تم اختيار كلاً منهم عن الفريق الذى يمثلّه ، مدلياً بحجج المعسكر الذى ينوب عنه « أبو موسى الأشعرى » عن أهل العراق ، و« عمرو بن العاص » عن أهل الشام .

فلم يخطئ « على » إذن فى قبول التحكيم للرجوع إلى ما أوجبه القرآن . فجماعة الخوارج أول من ابتدع التكفير لمن خالفهم فى الراى بزعم « لا حكم إلا لله »

أو أن من صرف الحكم لغير الله ، فقد كفر .

كما أن هذه القضية شغلت حيزاً كبيراً فى واقع الناس باسم « الحاكمية » وهى تعبير عن معان وأحكام تضمنتها آيات من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ، ثم أسندت اللفظة إلى الله عز وجل باسم « حاكمية الله » ثم تفرعت عنها أحكام .

ومضمون هذه القضية: من وجهة نظر الخوارج - قديماً وحديثاً - أن الحكم بغير ما أنزل الله كفر وجاهلية، كفر يناقض الإسلام، وجاهلية تضاد الإسلام.

ولقد أجمع أصحاب هذا الفكر على رأى واحد ، وهو أن أحكام المسلمين قد كفروا بتركهم الحكم بما أنزل الله ، وتنحيتهم الشريعة عن التطبيق ، فاستحروا أن يتصفوا بالصفات الثلاث الواردة فى سورة المائدة « الكافرون - الظالمون - الفاسقون »

وأن المحكومين الذين لم يعملوا على تغيير هذا الحكم بالانضمام إلى

الجماعة التي تحمل الفكر الصحيح للإسلام وتسعى إلى تطبيقه - وهي جماعتهم - يعد كافراً لطاعته هذا الحاكم ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ ^(١) وكذلك من لم يعلن عن كفر الحاكم فهو كافر ، لأنه من لم يكفر الكافر فهو كافر .

ونقول في الرد على ما ذهبوا إليه : « إن الحكم إلا لله » عقيدة السلف الصالح ، وأهل السنة والجماعة ، وبقيننا الذي لا شك فيه أن الحكم لله تعالى وحده ، وأنه سبحانه وتعالى وحده صاحب الأمر والنهي دون سواه ، وهو جل وعلا - دون غيره - الذي جعل الحلال حلالاً ، والحرام حراماً ، فهذا يقين جازم لا شك فيه . ونؤمن إيماناً كاملاً بأن شريعة الله هي الحق وأن مادونها باطل وظلم ﴿ فماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ ^(٢) .

ولا شك أن شريعة الله هي التي تلزم دون غيرها ، وهي تلزم بمقتضى أمره تعالى ، سواء ارتضاها حاكم أم لم يرتضاها .

ونحن نؤمن إيماناً كاملاً بأن شريعة الله هي الواجبة النفاذ ، وأن واجب كل فرد مسلم العمل بمقتضاها وإنفاذها فعلاً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، سواء أنفذها الحاكم أم عمل على تعطيلها ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾ ^(٣) .

ومقتضى الإيمان بالله تعالى ومقتضى توحيده تعالى ، ومقتضى شهادة أن لا إله إلا الله ، الاعتقاد الجازم بأنه تعالى دون غيره صاحب الأمر المطلق الذي لا يحده حد ، يأمر بما شاء ، ويقضى بما شاء ، ويحكم بما شاء ، وقت ما يشاء ، لا لعله تلزمه أن يقضى أو يأمر أو يحكم ، تعالى الله عن

(٢) سورة يونس : ٣٢

(١) سورة النساء : ٦٥

(٣) سورة الأحزاب : ٣٦

ذلك علواً كبيراً ، ولا يُسأل لِمَ قُضى أو لم أمر أو لِمَ حكم ؟ ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾ (١) .

هذا ومن اعتقد أن كائناً من كان فى إمكانه أو من حقه بغير إذن من الله أن يحل ما حرم الله ، أو يحرم ما أحل الله فقد جعل ذلك الكائن شريكاً لله ، « تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » (٢) .

وحاكميه الله وشريعته التى نعتقد ، لا مجال لمقارنتهابأى نظام سياسى وضعى مما عرفته البشرية ، فالأسس التى تقوم عليه الخلافة هى :

- أن المشرع هو الله عز وجل ، والرسول ﷺ مبلغ عن ربه .

- حق التشريع غير ممنوع لأحد ، لا للخليفة ولا أهل مشورته ، ولا الحزب ولا لمجموع الأمة أو من يمثلها «مجلس شعب ، أو برلمان » بل هو خالص حق الله تعالى .

أما الاجتهاد لمعرفة حكم الله فيما يعرض من وقائع وفيما يجد من نوازل وقضايا ، فهذا ليس تشريعاً ، بل هو البحث عن حكم الله فى هذه الواقعة بالطريق الذى شرعه الله لذلك . ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ (٣) .

وهذا موكل بأهله من العلماء وهم بذلك لا يشرعون للأمة ، بل يستنبطون للأمة حكم الله فى هذه الوقائع ويجتهدون فى ذلك ملتزمين فى اجتهادهم بالشرع وقواعده وحدوده وضوابطه وقبوده ، لا يحيدون عن ذلك قيد أمثلة .

- ومقتضى الحكم ألا نقدم بين يدي الله ورسوله ، لا بقول ولا بفعل ولا بأمر ولا بنهى ، ولا تشريع ، ولا نرفع صوتنا فوق صوت النبى ﷺ فى شىء من ذلك أبداً .

(٢) دعاء لا قضاء ص ٦٨ ، ٦٩ بتصرف

(١) سورة الأنبياء : ٢٣

(٣) سورة النساء : ٨٣

- ونرد الأمر كله لله ولرسوله ﷺ ، ونرد أى نزاع لله ورسوله ﷺ
﴿ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾ ^(١) ﴿ فإن تنازعتم فى شيء
فردوه إلى الله والرسول ﴾ ^(٢) .

- الخليفة أو الحاكم أو الإمام ما هو إلا منفذ لأمر الله ورسوله ، فمهمته
حفظ الدين ونشره ، وسياسة الدنيا بالدين ، والإمامة موضوعة لخلافة النبوة
فى حراسة الدين ، والشورى من سمات حكمه ، والعدل كذلك ، مع
العلم أيضاً ، وسلامة الأعضاء والحواس ، وقوة الرأى مع الشجاعة والنجدة
المؤدية إلى حماية الأمة وجهاد العدو .

وطاعة الحاكم واجبة - وهى من طاعة الله ورسوله - فيجب طاعته فى
كل أوامره ما لم يأمر بمعصية ، فإن أمر بمعصية وجبت مخالفته ، وحرمت
طاعته فى هذا الأمر .

فإذا ظلم الخليفة أو فسق لم يجب الخروج عليه لخلعه ، لكن إذا تابع
منه ذلك فيجوز إن كانت مفسدة خلعه أقل من المفسدة المترتبة على الإبقاء
عليه مع ما هو عليه من ظلم أو فسق .

أما إذا طرأ على الخليفة - والعياذ بالله - كفر بعد انعقاد بيعته ، فيجب
عزله وخلعه لنصب إمام مسلم عادل ، وإن أدى الأمر إلى نصب القتال
لخلعه ، أى وذلك بعد إقامة الحجة عليه .

(أ) هذا . . وبالنسبة لقوله تعالى : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك
هم الكافرون ﴾ ^(٣) . والتى بعدها ، فقد صح عن ابن عباس ، وعطاء
، وابن طاوس ، وبعض السلف . . أنه كفر دون كفر ، أو كفر لا ينقل عن
الملّة ، أو أنه ليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، ونحو هذا .

فإن هذا ينتزل على ما كان معروفاً أو سائراً فى حينه عند الصحابة رضي الله عنهم
من أن مخالفة الشرع ، فيما لم يحدث تكون فى واقعة أو مسألة واحدة أو

(١) سورة الشورى : ١٠

(٢) سورة النساء : ٥٩

(٣) سورة المائدة : ٤٤

عدة مسائل ، ويفعل ذلك وهو معتقد أنه فعل معصية - كترك واجب أو فعل محرم - ولا تتجاوز هذا الحد ، وما كان يدور بخلد صحابى أن حاكما يمكن أن يخالف الشرع جملة وتفصيلا ، وأن يضع منهجامتكاملا حسب هواه يخالف كله شريعة الله .

فكلام السلف هنا إذا حكم - أى بغير ما أنزل الله - بسبب الهوى ، أو نرشوة ، أو لقراية أو شفاعاة ، أو ما أشبه ذلك فلا شك أن ذلك كفر دون كفر ، وليس هذا فى تنحية شريعة الله جملة عن الحكم ورميها بالرجعية والتخلف !!

فقول السلف « كفر دون كفر » ينطبق على الحاكم الملتزم بالإسلام وشرائعه ، فهو إذا خالف النص أو حاد عنه فهو الذى ينطبق عليه هذا الحكم ، وليس الأمر ساريا على من يحل القانون محل شرع الله .

وقال ابن القيم - رحمه الله تعالى - بعند ذكر الأقوال فى قضية الحكم : والصحيح أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكافرين الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم ، فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله فى هذه الواقعة ، وعدل عنه عصيانا مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة ، فهذا كفر أصغر .

وإن اعتقد أنه غير واجب وأنه مخير فيه مع تيقنه أنه حكم الله ، فهذا كفر أكبر . وإن جهله وأخطأه فهذا مخطئ له حكم المخطئين « (١) » .

وهذا الذى ذكره ابن القيم « رحمه الله » يعد فيصلا فى تلك الجزئية .

ونعلم أن الحق الذى لامرأ فيه فى هذه الآيات أنها عامة فى أهل الكتاب وغيرهم ، شاملة لليهود والنصارى والمسلمين ، « فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » ، لا سيما إذا دعم ذلك أدلة أخرى ، كمجئ « مَنْ » التى أفادت العموم .

ورحم الله الحسن بن على قال : نزلت فى أهل الكتاب ، وهى علينا واجبة .

(١) مدارج السالكين لأبى القيم ج ١ ص ٢٥٢ بتصرف ط دا التراث العربى

وكما قال النخعي : نزلت هذه الآيات في بنى إسرائيل ، ورضى الله لهذه الأمة بها .

كما ترجع قول ابن عباس أيضاً في المسألة : من جحد ما أنزل الله فقد كفر ، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق .
وقول عكرمة : إنما يتناول من أنكر بقلبه وجحد بلسانه ، أما من عرف بقلبه كونه حكم الله وأقر بلسانه كونه حكم الله ، إلا أنه أتى بما يضاده فهو حاكم بما أنزل الله تعالى ، ولكنه تارك له ، فلا يلزم دخوله تحت هذه الآية (١) .

كما صح القول بأن الحاكم بغير ما أنزل الله كافر ، وأن الكفر فيها هو الكفر المخرج عن الملة ، ويضاف إليها صفة الظلم لحكمهم بخلافه ، والفسق لخروجهم عنه ، فيجوز أن يكون كل واحدة من الصفات الثلاث باعتبار حال انضمت إلى الامتناع عن الحكم به ملائمة لها أو لطائفة (٢) .
غير أن هذا الحكم على سبيل العموم ، وأما كفر المعين فإنه يحتاط له حتى تقام الحجة على من أريد الحكم عليه بذلك .
وما ذكر في كفر الحاكم بغير ما أنزل الله ، إنما هو على سبيل الترجيح ، وليس على سبيل القطع ، بخلاف ما ذهب إليه فرق الخوارج من التكفير القطعي ، المخرج من الملة ، سواء أكان على سبيل التعميم أم الخصوص .
وما ذلك . . إلا أنه اتفقت كلمة أئمة السلف على أن المسلم لا يجوز أن يُحكّم بكفره بمجرد حكمه بغير ما أنزل الله ، دون إقامة الحجة ، وإظهار البيئة .

وإذا كان السلف قد اختلفوا فيها فلا يجوز القطع فيها برأى واحد ، إذا كانت الأدلة ظنية وليست قطعية ، ونقول : والله أعلم بالصواب .

(١) الفخر الرازي ج ١٢ ص ٧٢٦ .

(٢) القرطبي في أحكام القرآن ج ٦ ص ١٩١ ، والبيضاوي ج ٦ ص ١٥١ ، وفي ظلال القرآن ، سيد قطب ج ٢ ص ٨٨٨ .

(ب) وأما بالنسبة للمحكومين فكيف نُكْفَرُهُمْ تبعاً للحاكم إذا كفر ؟
حتى إنهم كفروا من زعم أن هذه الشعوب في البلاد الإسلامية تؤمن
بالله وتدين بالإسلام !!

لأنه شهد بالإيمان لأقوام هم كفار ، أو لأنه لم يكفر الكافر !!
هذا ونحن نفرق بين الاعتقاد والعمل ، فزعمهم أن من أطاع من لم
يحكم بما أنزل الله واتبعه فقد كفر بذلك العمل دون النظر إلى النية
والاعتقاد ، فهذا خلط وخطأ .

لأن الاعتقاد : فعل النفس منفردة لا شركة للجسد معها فيه .
والعمل : فعل النفس بتحريك الجسد ، فهي شيء آخر غير الاعتقاد .
وقد فرق الرسول ﷺ بقوله « إنما الأعمال بالنيات » (١) فجعل النية
وهي الاعتقاد غير العمل .

والاتباع في اللغة : هو الامتثال والطاعة ، والطاعة في اللغة : هي
العمل بالأمر .

والطاعة في الشرع : العمل تنفيذاً للأمر مع النية والاعتقاد ، وهذا
صريح ما قضى به الرسول ﷺ في حديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما
لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله
ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما
هاجر إليه » .

وطبقاً لنص الحديث ، فإن الأعمال المأمور بها والمنهى عنها في الشرع
إذا ما أتاها المرء ، فإن المدار في حكمها يتوقف على نيته « وإنما لكل
امرئ ما نوى » .

فمن قصد طاعة الله تعالى وتنفيذ حكمه فإنه لا يكون أبداً متبعاً ولا

(١) رواه البخاري ومسلم غيرهما .

مطيعاً لمن نقل إليه ذلك الحكم أو أمره به أو أفتاه به ، ولا يغير من ذلك شيئاً أبداً أن يكون الناقل أو الأمر أو المفتى قد أصاب حكم الله في الحقيقة أو أخطأه .

والذى قصد طاعة شخص ما وتنفيذ أمره فيما يدين به ولو خالف أمره أمر الله فهو متبع له فى المعنى الشرعى ، ولا يغير من ذلك شيئاً أن يكون ذلك الشخص قد أمره بما وافق حكم الله أو خالفه .
فالمدار إذن على النية والاعتقاد ، لا على العمل المجرد عن النية والاعتقاد .

كما يجب التفرقة بين المتبع فى الحكم وغير المتبع ، وبين اتباع واتباع .
فليس المحب لذلك الشيء المتبع له ، كمن كره ذلك ، أو اضطر له لحديث « إنما الأعمال بالنيات » ولقوله ﷺ « إنه يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون وتنكرون ، فمن كره فقد برئ ، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع ، قالوا يا رسول الله : ألا نقاتلهم ؟ قال : لا ماصلوا » (١) .
فهذا هو رسول الله ﷺ يفرق بين إنسان كره ظلم وجور الأمراء ، وأنكر فعلهم ، فهو بذلك قد سلم من اتباعهم على ظلمهم أو الركون إليهم ، وطاعتهم فى معصية الله ، وإن كان مكرها فى كونه تابعا لهم ، وتحت سيطرتهم .

وبين إنسان آخر تابع لهم وتحت سيطرتهم أيضاً ، إلا أنه محب لهم ، راض بأفعالهم وموالٍ لهم ومتابع ، فهذا - لاشك - أنه يختلف موقفه عن الأول تماماً ، فالأول كرهه وأنكر فسلم ، أما الثانى فهو قد ركن إلى الذين ظلموا ، فله نصيبه مما سينالون من جزاء .
كما يجب أن نفرق تفرقة واضحة فى نوعية الاتباع ، إذ لا يستوى من

(١) أخرجه مسلم .

أطاع في معصية الله ، كمن أطاع في أمر مباح . ومن هنا نفرق بين من أطاع هؤلاء في أمر ليس فيه معصية كقوانين سمحة رموبين المرور ، وبين من أطاع في تشريعات وقوانين تخالف حكم الله ، فالأول لم يطع في معصية ولا شيء عليه ، وأما الثاني فالأمر يحتاج إلى تفصيل في معرفه حكمه ، قد أشرنا إليه سابقا .

ودليلنا في ذلك حديث النبي ﷺ « لا طاعة في معصية ، إنما الطاعة في المعروف »^(١) .

فقد توهم البعض استحالة أن يأذن الله تعالى للناس - من منطلق أن له الحكم والأمر والتشريع - أن يضعوا لأنفسهم بعض التنظيمات التي تنظم جانباً من شئون حياتهم .

وهذا فهم خاطئ ، إذ أن هذه التنظيمات الدنيوية لا تحد من سلطان الله ولا تضاد حاكميته ، فالله سبحانه وتعالى صاحب التشريع هو الذي ترك لنا كثيراً من أمور دنيانا تنظمها حسبما تهدينا إليه عقولنا في إطار مقاصد عامة وغايات حددها لنا سبحانه وتعالى ، وأمرنا بتحقيقها ، بشرط ألا نحل حراماً أو نحرّم حلالاً ،^(٢) .

كما يجب التفرقة بين أمر مجمع عليه وآخر مختلف فيه :

فلقد ابتدع أهل التكفير قاعدة تكفير من لم يكفر الكافر ، وأرادوا بها تكفير من خالفهم في الرأي ، وكانت حجبتهم أن الإمام محمد بن عبد الوهاب ، وبعض شيوخه يرون كفر من لم يكفر الكافر المعين . وهذا حى أريد به باطل ، والكافر المعين المجمع على كفره لا يحل ادعاء أنه مؤمن ، لأن في هذا إنكاراً لحكم الله عليه بالكفر ، ومثاله اليهود والنصارى ، ومن على غير ملة الإسلام .

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأحمد .

(٢) دعاة لاقضاء ٧٢ - ٧٤ بتصرف .

أما إن كان الحكم بكفر شخص نيس محل إجماع كد^١ هو احوال في كفر تارك الصلاة ، فلا يجوز استخدام هذه القاعدة في هذا الموضع ، وكذا كل مسألة اختلفت في صاحبها ، هل هو مسلم أم كافر ، أو كان ممن شهد الشهادتين ، ثم خالفهما بناقض من نواقضهما ، ولم تقم عليه الحجة ، فإنه لا تنطبق عليه هذه القاعدة حتى يجمع على الأمر بكفره .

والذى لا خلاف عليه بين الائمة أنه لا يجوز تكفير من خالفنا فى الراى كما لا يجوز تكفير شخص بعينه أى باسمه إنما يكون الحكم بالكفر على الأعمال فيقال : من شرّع مع الله فقد كفر ، ولا يقال : إن فلانا بعينه قد كفر ، لأن سلطة الحكم على الاشخاص ليست للأفراد ، بل للحاكم المسلم أو القاضي الذى يصدر حكماً فى قضية أمامه ^(١) . كما أن الأمر يستلزم إقامة حجة لا بد فيها من استيفاء الشروط ، وانتفاء الموانع .

وأما استيفاء الشروط فيكون بنصب الأدلة ورد الشبهات .

وأما انتفاء الموانع فيكون برفع الأعذار عنه من خطأ ونسيان وإكراه وتأويل وجهل ، وجنون ، أو كان يكون حديث عهد بإسلام ، أو ممن نشأ فى بادية .

فيجب عدم الخلط بين القضايا ، مع وضوح الرؤية ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

(١) الحكم وقضية تكفير المسلم ص ١٧٧ بتصرف .

هل يعذر المسلم بجهله ؟

لقد زعم كثير من فرق الخوارج - على نحو ما ذكرنا - أنه لا عذر بالجهل في الدين ، على العموم أو الجملة ، على خلاف بينهم ، فمنهم من يعذر ، ومنهم من يعذر أتباعهم دون سواهم ، ومنهم من يعذر في الفروع دون الأصول ، وقسموا الدين إلى قسمين ، أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام ، وتحريم دماء المسلمين - يعنون موافقيهم - والاقرار بما جاء من عند الله جملة ، فهذا واجب على الجميع والجهل به لا يعذر فيه .

والثاني : ما سوى ذلك ، فالتناسع مع المشركين فيه إلى أن تقوم بليهم الحجة في الحلال والحرام .

وقالوا أيضاً : « الدين ينقسم إلى أصل وفروع » .

والأصل : هو التوحيد أو الإيمان المجمل أو أصل الإسلام ، وهذا لم يختلف فيه الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وهذا لا عذر فيه بالجهل سواء وجدت مظنة العلم ، أم لم توجد ، وسواء ثبتت إقامة الحجة أم لا ويعد كافراً من جهل ذلك .

وفروع : وهى فروع الشريعة المختلفة بين كل رسول ورسول ، حسب زمانه واختلاف قومه ، وحسب ما شاءت حكمه الله سبحانه وتعالى . وهذا لا يكفر جاهله قبل إقامة الحجة عليه - وذلك لعدم قطعية الدليل - بل يعتبر مبتدعاً أو فاسقاً .

كما زعموا . . أن الناس جميعاً يجب أن يكونوا على درجة واحدة من العلم والمعرفة من أحكام الدين .

وأن الحق بتفاصيله قد بلغ الجميع ، وأنه لا عذر لأحد بجهله ، فمن غابت عنه الأوامر وجهل التشريعات يكون فاسد العقيدة ، وأن جميع أحكام الشريعة تلزمه ولا بد أن يعلمها .

ولا بد أن يتعلم الرجل أصول التوحيد وفروعه ، وكل ما يتعلق بالتوحيد من توحيد الربوبية والالوهية وتوحيد الأسماء والصفات والأفعال ، وما يجب عليه تجاه ذلك ، وإن جهل ذلك فقد كفر .

كما عليه أن يتعلم أصول العبادات ، والقواعد القطعية في الشريعة والفقه والتي ثبتت بالنص أو بالاستقراء ، وإن جهل ذلك كفر ، واشترطوا له مظنة العلم كدار الإسلام .

وحكموا بأنه بناء على هذا يعد المسلمون - في هذا الوقت الذي نعيشه - قد فسدت عقيدتهم وخرجوا عن دين الإسلام ، لأنهم جهلوا معالم الدين ، ومعظم شرائع الإسلام التي فرضها الله تعالى لتنظيم حياتهم ^(١) .

وأن العباد قد فطروا على التوحيد، فلا وجه لأن يعذر الناس في أموره ومسائله ، فبالفطرة قامت عليهم الحجة ، وأن الناس قد أقروا بالتوحيد من قديم الزمان ، وشهدوا به ، كما قاله الله تعالى في آية الميثاق : ﴿ وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين . أو تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون . وكذلك نفصل الآيات ولعلمهم يرجعون ﴾ ^(٢) .

فكونهم ينسون هذا بعد ذلك أو يغفلون عنه فلا عذر لهم في ذلك . ومن قصر في تعلم أمور الدين مع إمكانية ذلك ، فلا عذر لهم ، فإمكانية العلم قامت عليهم الحجة !!

(١) الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد ص ١٦، ١٧، ٥٤، ٦٧ بتصرف

(٢) سورة الأعراف : ١٧٢ - ١٧٤ (٣) سورة التوبة : ٦

كما استشهدوا بقول الله تعالى أيضا : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون ﴾ (١) .

وقالوا : أى لا يعلمون مشركون .

فمعناه أن المسلم الذى نطق بالشهادتين يرتد كافرا - عندهم - إن وقع فى أى نوع من أنواع الشرك حتى وإن جهل ذلك ، وإن لم يكن عامدا وكان جاهلا متاولا ، والآية حجة فى ذلك .

واستشهدوا من السنة بأحاديث منها : ما رواه مسلم فى صحيحه عن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت يا رسول الله : إن ابن جدعان كان فى الجاهلية يصل الرحم ، ويطعم المسكين ، فهل ذلك نافعه ؟ قال : لا ينفعه إنه لم يقل يوما « رب اغفرلى خطيئتي يوم الدين » (٢) .

وما رواه الإمام أحمد بسنده - حديثا طويلا فى قدوم وفد بنى المتفق على رسول الله ﷺ جاء فيه « والله إن أباك المتفق لفى النار » (٣) .

ومثله ما رواه مسلم عن أنس رضى الله عنه أن رجلا قال : يا رسول الله ، أين أبى ؟ قال : فى النار ، قال : فلما قفى الرجل دعاه فقال : « إن أبى وأباك فى النار » (٤) .

وقالوا : يتضح من الأحاديث السابقة أن جهل من مضى قبل بعثة الرسول ﷺ بالتوحيد ، لم يكن عذرا لهم سواء فى الحكم عليهم فى الدنيا بظاهر أمرهم أو فى حقيقة أمرهم عند الله تعالى ، وذلك بإخبار الرسول ﷺ أنهم فى النار .

وما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن عمران بن حصين رضى الله عنه . أن النبى ﷺ رأى رجلا فى يده حلقة من صفر ، فقال : ما هذه ؟

(٢) رواه مسلم

(٤) رواه مسلم

(١) سورة التوبة : ٦

(٣) رواه أحمد بسند صحيح

قال: من الواهنة ، فقال : انزعها ، فإنها لا تزيدك إلا وهنا ، فإنك لو مت وهى عليك ما أفلحت أبداً (١) .

وفيه شاهد أن الشرك الأصغر أكبر الكبائر ، وأنه لم يعذر بالجهالة (٢) .
وإذا كان الرجل لم يعذر بالجهالة فى أمر من أمور الشرك الأصغر فكيف بالشرك الأكبر ؟

فتلك جل أدلتهم ، وذلك مبلغ علمهم .
ثم نقوم بالرد عليهم ، مع بيان الحق الذى عليه أهل السنة والجماعة ،
فتقول وبالله التوفيق :

بعد أن علمنا رأى المخالفين لأهل السنة فى عدم العذر بالجهل ينبغى عرض رأى أهل السنة لتتضح الصورة ويعلم المحق من المبطل . فلقد كثر الجدل واشتد الخلاف وكثرت الأسئلة حول حكم من أتى شركاً من هذه الأمة وهو جاهل بالشرع .

فقد اتفق أهل السنة والجماعة والأئمة المشهورون المتبعون لهدى السلف الصالح رضى الله عنهم . . على أنه من ثبت له عقد الإسلام بالشهادتين أو بكونه ولد لأبوين مسلمين ، أو كانت ولايته للمسلمين منذ صغره قبل بلوغه الحلم فإنه لا يزول عنه حكم الإسلام ، وإن خالف الشريعة فى أى أمر كان إلا إذا كان أمراً مما حكم الشرع فيه بكفر صاحبه ويكون عالماً بالشرع فى هذا الأمر .

أما من خالف الشرع مع الجهل فلا يأنم ، بل يعذر بجهله سواء فى القروع كانت المخالفة أم فى الأصل حتى تقام عليه الحجة بخطأ ما فعله ، فإن عاد إليه بعد العلم به ، وإقامة الحجة عليه يعد كافراً مرتدّاً عن الإسلام .

(١) رواه أحمد وابن ماجه بسند حسن

(٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ٩٦ ، ٩٧ بتصرف

والأدلة على ذلك : أولا : من القرآن الكريم .

- ١ - يقول الله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾^(١) .
- ٢ - وقال تعالى : ﴿ وأوحى إلي هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ ﴾^(٢) .
وفيهما أكد الله عز وجل شرطين لا بد منهما حتى يؤخذ الشخص المكلف شرعا بذلك وهما :
- الشرط الأول : بعثة الرسول ليشر وينذر ، كما في الآية الأولى .
- الشرط الثاني : بلوغ نذارة الرسول إلى العباد ، كما في الآية الثانية .
يقول ابن تيمية : « ولا يثبت الخطاب إلا بعد البلوغ لقوله تعالى :
﴿ لأنذركم به ومن بلغ ﴾ وقوله ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾
وقوله ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾^(٣) .
ومثل هذا في القرآن متعدد ، يبين سبحانه أنه لا يعاقب أحداً حتى يبلغه ما جاء به ، ولا يعذبه على ما لم يبلغه ، فإنه إذا لم يعذبه الله على ترك الإيمان إلا بعد بلوغ الحجة فأولى بأنه لا يعذب على بعض شرائعه إلا بعد البلوغ^(٤) .
- ٣ - وقال تعالى : ﴿ وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾^(٥) .
يقول ابن كثير رحمه الله : قال تعالى مخبراً عن نفسه الكريمة وحكمه العادل أنه لا يضل قوماً إلا بعد ابلاغ الرسالة إليهم حتى يكونوا قد قامت عليهم الحجة .
- ٤ - كما قال تعالى : ﴿ وأما نمرود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ﴾^(٦) . يقصد أن الله تعالى أقام عليهم الحجة بدعوتهم إلى الهدى ، وتبينه لهم فاستحبوا العمى على الهدى فكان نصيبهم العذاب^(٧) .

(١) سورة الإسراء : ١٥ . (٢) سورة الأنعام : ١٩ . (٣) سورة النساء : ١٦٥ .
(٤) الفتاوى الكبرى ج ٢ ص ٤١ ، ٤٢ . (٥) سورة التوبة : ١١٥ .
(٦) سورة فصلت : ١٧ . (٧) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٩٥ .

والقاعدة الشرعية المعروفة هي أن المؤاخذه لا تكون إلا بعد العلم لهذه الآية أى أن المسلم لا يعتبر ضالا إلا إذا عرف الحق ثم زاغ عنه وكابر « (١) » .
كما أورد البخارى الآية تحت باب « قتل الخوارج والملحدون بعد إقامة الحجة عليهم » (٢) .

٥- وقوله تعالى : ﴿ ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم أهلها غافلون ﴾ (٣) .

قال القرطبي : « أى أننا فعلنا هذا بهم - أى إرسال الرسل - لأنى لم أكن أهلك القرى بظلمهم أى بشركهم قبل إرسال الرسل إليهم ، فيقولوا : ما جاءنا من بشير ولا نذير » (٤) .

فأى عذر فوق هذا ؟ أناس يشركون ولا يستحقون العذاب ، لا لشيء سوى عدم علمهم ، فكيف بمن يقولون « لا إله إلا الله ، محمد رسول الله » وقد يصلون ويزكون ويفعلون الصالحات ، لكن يجهلون بعض صور الشرك فيقعون فيها جهلا ، فهل يجوز لنا أن نحكم عليهم بكفر أو يشرك قبل أن نقيم عليهم حجة الله !! ؟

٦ - ويقول تعالى : ﴿ رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ (٥) .

٧ - ومثلها قوله تعالى : ﴿ ولولا أن تصيهم مصيبة بما قدمت أيديهم فيقولوا ربنا لولا أرسلنا إليك رسولا لولا فتتبع آياتك وتكون من المؤمنين ﴾ (٦) .

قال ابن كثير بعد سرد هذه الآيات وغيرها : ﴿ إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تعالى لا يدخل أحدا النار إلا بعد إرسال الرسل إليه ﴾ (٧) .

(١) الحد الثاني من بين الإيمان والكفر ص ٧٠ .
(٢) صحيح البخارى ج ٨ ص ٥١ .
(٣) سورة الأنعام : ١٣١ .
(٤) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٢٥٤٣ .
(٥) سورة النساء : ١٦٥ .
(٦) سورة القصص : ٤٧ .
(٧) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٢٨ .

وقال ابن القيم : الاصل الثانى : أن العذاب يستحق بسببين :

أحدهما : الاعراض عن الحجة وعدم إرادتها والعمل بها وبموجبها .

والثانى : « العناد لها بعد قيامها وترك إرادة موجبها . فالأول كفر

اعراض، والثانى كفر عناد. وأما كفر الجهل مع عدم قيام الحجة وعدم التمكن

من معرفتها. فهذا الذى نفى الله التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسل » (١) .

٨ - وقال تعالى : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع

غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ﴾ (٢)

أى ومن سلك غير طريقة الشريعة التى جاء بها الرسول ﷺ فصار فى

شق والشرع فى شق وذلك عن عمد منه بعدما ظهر له الحق وتبين له

واتضح له ، نوله ما تولى . . . » (٣) .

٩ - ويقول تعالى : ﴿ وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوم

يعكفون على أصنام لهم قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة قال

إنكم قوم تجهلون ﴾ (٤) .

فهؤلاء قوم موسى جهلوا قدر الله عز وجل وما يجب أن ينزه عنه تعالى

من المثل والشريك ، ولنا نحن الذين نقول بجهلهم هذا ، وإنما هو قول

موسى عليه السلام لهم قال : « إنكم قوم تجهلون » (٥) .

١٠ - وقال تعالى : ﴿ إذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع

ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء قال اتقوا الله إن كنتم مؤمنين . قالوا

نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا ونكون عليها من

الشاهدين ﴾ (٦) .

فهؤلاء الحواريون الذين أثنى الله عليهم قد قالوا لعيسى عليه السلام -

(٢) سورة النساء : ١١٥ .

(٤) سورة الاعراف : ١٣٨ .

(٦) سورة المائدة : ١١٢ ، ١١٣ .

(١) طريق الهجرتين ص ٣٨٤ ط السلفية .

(٣) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٥٤ ، ٥٥٥ بتصرف

(٥) دعاة لا قضاة ص ١٠١ ، ١٠٢ .

جهلا منهم - « هل يستطيع ربك » كما أرادوا أن يجعلوا منها دليلا على صدق رسالته ، وحجة على نبوته ، فيشهدون له بعد ذلك ، ولم ييطل بذلك إيمانهم .

وقد رام البعض الخلاص من هذا الدليل فقالوا : إن الآية وارد فيها قراءة أخرى « هل تستطيع » بالتاء « رَبِّكَ » بفتح الباء ، بمعنى هل يطيعك ربك إن سألته ، أو هل تستطيع يا عيسى أن تسأل ربك ، ومع التسليم بصحة هذه القراءة الأخيرة ، فإن القاعدة الأصولية الواجبة الاتباع أنه إذا كانت للآية أكثر من قراءة صحيحة ثابتة وجب الأخذ بها واعتبار المعنى الذى تدل عليه كل قراءة ، إذ ما دامت القراءات كلها ثابتة عن الرسول ﷺ فكلها قرآن موحى به من الله عز وجل .

وليس قرآن بأولى من قرآن ، وليست قراءة بأولى من قراءة .
وفى هذا القدر من الأدلة القرآنية كفاية .

ثانيا : السنة النبوية الكريمة :

١ - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا أحد أغير من الله ، ومن أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا أحد أحب إليه المدح من الله ، من أجل ذلك مدح نفسه ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك بعث النبيين مبشرين ومنذرين .
- وفى رواية أخرى - « من أجل ذلك أرسل رسله وأنزل كتبه » (١) .
ومما يؤخذ منه : أن إغذار الناس بإرسال الرسل إليهم وقيام الحجة بذلك مما يحبه الله حبا لا يدانيه فيه بشر ، وإذا كان الله لا يعذبه على ترك الإيمان إلا بعد بلوغ الحجة ، فإنه لا يعذب على بعض شرائعه إلا بعد البلوغ .

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأحمد .

٢ - حادثة ذات أنواط : عن أبي واقد الليثي قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حديثو العهد بالكفر ، وللمشركين سدره « شجر » يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم ، يقال لها « ذات أنواط » فمررنا بسدره ، وقلنا يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط فقال رسول الله ﷺ : الله أكبر إنها السنن ، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى « اجعل لنا إلها كما لهم آلهة قال : « إنكم قوم تجهلون » لتركبن سنن من كان قبلكم . . . » (١) .

ويستفاد من هذه الحادثة الآتى : أن بعض الصحابة جهلوا أمرا من أمور الشرك - وهو التبرك بشجرة يضعون عليها أسلحتهم لتجلب لهم النصر - ومع ذلك فالرسول ﷺ عذرهم لأنهم كانوا يجهلون الأمر . . . وكذلك كل من جهل أمرا من أمور الشرك فهو معذور بجهله .

- أن العبرة في العذر بالجهل أو عدمه هي بلوغ العلم وليس إمكانيةه لأن إمكانية التعليم لن تكون في عصر مثلما كانت في عصر النبي ﷺ .
- أن يفرق بين الحكم بالكفر أو بالشرك على شخص ، وبين التغليب عليه بالقول حتى يتزجر وينتهى ، فالنبي ﷺ رغم أنه لم يكفر الصحابة وعذرهم بجهلهم ، إلا أنه أغلظ في القول عليهم ، فقال : الله أكبر إلخ .
- لا فرق في العذر بالجهل بين دار الاسلام ودارالكفر ما دام الشخص يجهل ، فهذه الواقعة كانت في السنة الثامنة للهجرة ، وكانت للنبي ﷺ دولة ممكنة .

- أن الصحابة جهلوا صورة من صور الشرك ، ولم يجهوا أصل الشرك وهو اتخاذ إله آخر غير الله يعبد من دونه ، وشتان بين الأمرين . . . فجاهل صورالشرك معذور بالجهل ، وجاهل أصل الشرك كافر .

(١) أخرجه الترمذي وأحمد بسند صحيح .

- أن قول الصحابي - راوى الحديث - « ونحن حديثو عهد بكفر » كان معناه أن أغلبهم كذلك وليس جميعهم ، لأنه هو نفسه ممن شهدوا بدرا - على الأصح - وبدر فى السنة الثانية من الهجرة ، وبين بدر وحنين ست سنوات ، وعليه فلا يجوز حمل الحديث على حديث العهد بالكفر فقط دون غيره ، بل كل جاهل فهو معذور بجهله .

٣ - حادثة سجود معاذ للنبي ﷺ : عن عبد الله بن أبى أوفى قال : « لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ فقال : ما هذا يا معاذ ؟ فقال : أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم ، فوددت فى نفسى أن أفعل ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : لا تفعلوا ، فإنى لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » (١) .

- وفى هذا الحديث دلالة على أن من سجد جاهلا لغير الله لم يكفر (٢) . ولو سجد رجل لرجل على أن هذا من الدين فهو لا يكفر حتى يبين له (٣) .
- وأن العلماء يجوز عليهم الجهل ، وإن جهلوا عذرنا كغيرهم ، وهل هناك فى هذه الأيام من هو فى علم « معاذ » أعلم الأمة بالحلال والحرام ؟
- وأن سجود معاذ كسجود أخوة يوسف ليوسف ، والفارق فى جواز أحدهما ، والمنع من الآخر ، لا باحة السجود فى شرعة يوسف عليه السلام ، وتحريمه فى شريعة محمد ﷺ ، ولولا العذر بالجهل لكفر معاذ .
- صور العبادات أو العقائد تختلف من ملة لأخرى ، أما أصل العقيدة وهو توحيد الله فلا يختلف .

٤ - حادثة الرجل الذى ذر نفسه : عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « قال رجل لم يعمل خيرا قط - لأولاده أو أهله -

(١) أخرجه أبو داود وسكت عنه - وابن ماجه وأحمد .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٢١٠ ط مكتبة الدعوة الإسلامية .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١ .

إذا مات فحرقوه وذروا نصفه في البر ونصفه في البحر ، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين ، فأمر الله البحر فجمع ما فيه وأمر الله البر فجمع ما فيه ، ثم قال : لم فعلت هذا ؟ قال : من خشيتك يا رب وأنت أعلم ، فغفر له ^(١) .

ويستفاد من هذه الحادثة الآتي :

- أن هذا الرجل شك في قدرة الله تعالى جهلاً فَعُذِرَ بجهالته .

قال ابن تيمية : « فهذا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرق هذا التفرق ، فظن أنه لا يعيده إذا صار كذلك ، وكل واحد قال بإنكار قدرة الله وإنكار ميعاد الأبدان وإن تفرقت كفر ، لكنه كان مع إيمانه بالله عز وجل وإيمانه بأمره وخشيته منه جاهلاً بذلك ضالاً في هذا الظن مخطئاً فغفر الله له ذلك » ^(٢) .

ولهذا لا يُكْفَرُ العلماء من استحل شيئاً من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته بعبادة بعيدة ، فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة ، وكثير من هؤلاء قد لا تكون بلغته النصوص المخالفة لما يراه ولا يعلم أن الرسول بعث بذلك ، فيطلق أن هذا القول كفر ، ويكفر من قامت عليه الحجة دون غيره .

وابن تيمية كان يكثر من الاستدلال بهذا الحديث على أن الجاهل لا يعذب إلا بعد إقامة الحجة عليه .

وكذا أبو محمد بن حزم الذي قال أيضاً : « فهذا إنسان جهل إلى أن مات أن الله عز وجل لا يقدر على جمع رماده وإحيائه ، وقد غفر له لإقراره خوفه وجهله » ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري ومسلم .

(٢) مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٤٠٩ .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٤ ص ٢٠ .

كما يقول ابن تيمية أيضاً : « فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذرى ، بل اعتقد أنه لا يعاد وهذا كفر باتفاق المسلمين ولكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك ، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه ، فغفر له بذلك .
والتأول من أهل الاجتهاد والحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا » (١) .

٥ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « ألا أحدثكم عنى وعن رسول الله ﷺ .. قلنا : بلى .. قالت : لما كانت ليلتى التى كان النبى ﷺ فيها عندى ، انقلب فوضع رداءه وخلع نعليه ، فوضعهما عند رجله ، وبسط طرف إزاره على فراشه فاضطجع ، فلم يلبث إلا ريثما ظن أنى رقدت فأخذ رداءه رويدا ، وانتعل رويدا ، وفتح الباب رويدا ، فخرج ثم أجافه رويدا ، فجعلت درعى فى رأسى واختمرت وتقنعت إزارى ثم انطلقت على إثره حتى جاء البقيع فقام فأطال القيام ، ثم رفع يديه ثلاثا ، ثم انحرف فأنحرفت ، فأسرع فأسرعت ، فهرول فهرولت ، فأحضر فأحضرت ، فسبقت فدخلت ، فليس إلا أن اضطجعت ، فدخل فقال : مالك يا عائشة حشياً رابية (٢) قالت : قلت : لا شىء قال : لتخبرينى أو ليخبرنى اللطيف الخبير ، قالت : قلت : يا رسول الله بأبى وأمى فأخبرته ، قال : فأنت السواد الذى رأيت أمامى ؟ قلت : نعم ، فلهزنى فى صدرى لهزة أوجعتنى ، ثم قال : أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله ؟ !
قالت : قلت : مهما يكتم الناس يعلمه الله ؟ قال : نعم . الحديث » (٣) .
قال ابن تيمية : فهذه عائشة أم المؤمنين سألت النبى ﷺ : هل يعلم الله كل ما يكتمه الناس ؟

(١) مجموع الفتاوى ج ٣ ص ٢٣٠ .

(٢) حَشِيًّا - بمعنى قد وقع عليك الحشا وهو الربو والتهيج الذى يعرض للمسرع فى مشيه والمحتد فى كلامه من ارتفاع النفس وتواترة - رابية : أى مرتفعة البطن .

(٣) أخرجه مسلم والنسائى .

فقال لها النبي ﷺ : نعم . . وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم ذلك ، ولم تكن قبل معرفتها بأن الله عالم بكل شيء يكتمه الناس . . كافرة - معاذ الله - وأن الاقرار بذلك بعد قيام الحجة من أصول الإيمان ، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء « (١) » .

٦ - حادثة إنكار ابن مسعود للمعوذتين : عن ذر بن حبيش قال لأبي بن كعب إن ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه ، فقال . . الحديث « (٢) » . وإنكار شيء من القرآن كفر ، ولكن ابن مسعود جهلا منه بهاتين السورتين لم يكتبهما في مصحفه ، دلالة على إنكارهما ، ومع ذلك فهو معذور بجهله ، كما يقسم الرجل على أن هذه الآية ، أو تلك السورة ليست من القرآن ، جهلا منه بذلك ، فهو لا يكفر وإنما يعذر بجهله ، ولو أنه أنكر ذلك ولو آية ، بل حرفا ، عن علم منه ، وبقصد واضح ما كان هناك شك في كفره « (٣) » .

٧ - حادثة : ما شاء الله وشئت : عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا جاء إلى الرسول ﷺ وقال له : ما شاء الله وشئت ، فقال : اجعلتنى لله ندا؟ قل : ما شاء الله وحده « (٤) » .

ووجه الدلالة من الحديث أن الرجل قال قولاً كفرى ، وهو أنه سوى بين مشيئة الله ومشيئة النبي ﷺ ، ومع ذلك لم يكفر ، بل عذره النبي ﷺ لجهله ووضح له الصواب .

٨ - عن أبى موسى الأشعرى ؓ قال : « خطبنا رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس : اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من دبيب النمل ، فقال ما شاء الله تعالى أن يقول : فليل : وكيف نتقيه وهو أخفى من دبيب النمل ؟

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ج ١١ ص ٤٠٩ .

(٢) أخرجه أحمد . (٣) راجع : مجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٤٩٢ .

(٤) أخرجه أحمد .

قال : قولوا : اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئا نعلمه ، ونستغفرك لما لا نعلمه « (١) .

ووجه الدلالة من الحديث أن هناك من الشرك الأصغر أموراً تقع ولا تعد شركاً ، بل نعذر فيها وتُكْفَرُ بالاستغفار .

٩ - عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : يدرس الإسلام كما يدرس وشى الثوب ، حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نساك ولا صدقة ، وليسرى على كتاب الله فى ليلة فلا يبقى فى الأرض منه آية ، ويبقى طوائف من الناس : الشيخ الكبير والمرأة العجوز ، فيقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة « لا إله إلا الله » فنحن نقولها ، فقال : صلة بن رفر لحذيفة : ما تغنى عنهم « لا إله إلا الله » وهم لا يدرون ما صيام ولا صلاة ولا نساك ، ولا صدقة ؟ فأعرض عنه حذيفة فرددها ثلاثاً ، كل ذلك يعرض عنه حذيفة ، ثم أقبل عليه فى الثالثة ، فقال : يا صلة : تنجيهم من النار ، تنجيهم من النار ، تنجيهم من النار « (٢) .

ووجه الدلالة من الحديث أن هؤلاء الذين لا يعرفون سوى : « لا إله إلا الله » قد جهلوا كل أمور الدين ، ومع ذلك عذروا ، ومع ذلك لم يكفروا ، ومع ذلك تنجيهم من النار .

قال ابن تيمية : وفى أوقات الفترات وأمكنة الفترات يثاب الرجل على ما معه من إيمان قليل ، ويغفر الله فيه لمن لم تقم الحجة عليه ولا يغفر به لمن قامت الحجة عليه ، كما فى الحديث المعروف ، ثم ذكر الحديث « (٣) .
والحديث ظاهر فى العذر بالجهل عندما يرفع العلم ويقشو الجهل ، ولا يعلم الناس من الإسلام غير كلمة التوحيد وهم لا يدرون بعد ذلك بقية الشرائع .

(١) أخرجه أحمد .
(٢) أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح على شرط مسلم .
(٣) مجموع الفتاوى ج ٣ ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

١٠ - حديث الرجل الذى شهد على نفسه بالزنا : فعن سلمان بن يزيد عن أبيه قال : « جاء ماعز بن مالك إلى رسول الله ﷺ فقال : طهرنى ، فقال عليه الصلاة والسلام : ويحك ، ارجع استغفر الله وتب ، قال : فرجع غير بعيد ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرنى ، فقال مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة ، قال له رسول الله ﷺ فيم أطهرك ؟ قال : من الزنا قال رسول الله ﷺ : أبه جنة ؟ فأخبر أنه ليس بمجنون - وفى رواية : أنه عليه الصلاة والسلام أرسل إلى قومه ، فقال : أتعلمون أن يعقله بأسا ، أنتكروا منه شيئا ؟ فقالوا : ما نعلمه إلا وفى العقل من صالحينا ، قال ﷺ : أشرب خمرا ؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد ريح الخمر ، فقال له رسول الله ﷺ : أزنيت ؟ قال : نعم - وفى رواية ابن عباس الواقعة ، أنه قال له ﷺ (أى لما عاز) : ويحك لعلك قبلت أو غمزت ، أو نظرت ؟ قال : لا بل زنيت ، وفى رواية ، قال ﷺ : هل تدرى ما الزنا ؟ قال : نعم ، أتيت منها حراما مثل ما يأتى الرجل من أهله حلالا ، فأمر عليه الصلاة والسلام به فرجم ^(١) .

ودلالة الحديث واضحة ، فهذا رسول الله ﷺ تثبت قبل انفاذ الحكم الشرعى من صحة إقرار المقر ، والاقرار هو سيد الأدلة وأقواها وكل دليل آخر دونه فى القوة ، ويتأكد من فهم المقر للمعنى الشرعى لكلمة « الزنا » وأنه غير جاهل به ولا مخطئ فيه ، كما يثبت من سلامة عقله ، وأنه حال اقراره عالم عاقل لما يقر ويعترف به ، لا يشوب عقله آفة دائمة كالجنون ، أو عارضة طارئة كالسكر .

فهذا الرجل وجب عليه الحد لعلمه بحرمة الزنا ، فأما الجاهل بحرمة فهو معذور بجهالته .

قال ابن القيم : إن الحد لا يجب على الجاهل بالتحريم ، لأنه ﷺ سأل عن حكم الزنا ، فقال أتيت منها حراما ما يأتى الرجل من أهله

(١) أخرجه مسلم وأحمد .

حلالاً « (١) .

فهذه مجموعة أحاديث كلها واضحة في بيان العذر بالجهل ، وقد تركنا غيرها خشية الإطالة والملل .

هذا وردنا على ما زعموه أدلة لعدم العذر بالجهل فهو في غير موضعه .
فآية الميثاق ، ليست كافية في إقامة الحجة على العباد - كما زعموا -
وإنما إقامة الحجة في إرسال الرسل ، كما قال تعالى : ﴿ رسلا مبشرين
ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ (٢) .
فإنما تبضح الحجة بالرسل وليست بالإشهاد كما ذهبوا إليه .

وأما عن دليلهم الثانى فهو قول الله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين
استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا
يعلمون ﴾ (٣) . وهم يفسرون بأنهم لا يعلمون أنهم مشركون !!

فهذه زيادة مزعومة ، وإدخال على الآية ما ليس فيها ، أما إنهم لا
يعلمون فحق ، وصدق الله العظيم ، فهم لا يعلمون عظمة الله وجلاله وما
يجب أن ينزه عنه من المثل والشريك فهم قوم لا يعلمون .

والذى يطلب من هؤلاء المقاتلين الأمان ليعرف حقيقة دعوة الإسلام وما
جاء به الرسول ﷺ ، جاهل ظاهره أنه غير معاند ولا متكبر ، حرى
بأنه يُعَلِّم ويُعَرِّف ، وتقام عليه الحجة ، ويوضح له الأمر حتى يعلم بعد أن
لم يكن يعلم ، فالآية حجة عليهم ، وليست لهم ، ففيها الدليل على إقامة
الحجة والعذر بالجهل .

يقول ابن كثير فى تفسير هذه الآية : يقول تعالى لنبيه ﷺ « وإن أحد
من المشركين » الذين أمرتك بقتالهم فأحللت لك استباحة نفوسهم وأموالهم

(١) زاد المعاد ج ٢ ص ٤٣٨ ط السنة المحمدية .

(٢) سورة النساء : ١٦٥ .

(٣) سورة التوبة : ٦ .

(استجارك) أى استأمنك فأجبه إلى طلبه ، حتى يسمع كلام الله « أى القرآن » تقرأه عليه وتذكر له شيئاً من أمر الدين ، تقيم به عليه حجة الله (ثم أبلغه مأمناً) أى هو آمن مستمر الأمان حتى يرجع إلى بلاده وداره ومأمناً (ذلك بأنهم قوم لا يعلمون) أى إنما شرعنا أمان مثل هؤلاء ليعلموا دين الله وتنتشر دعوة الله فى عباده « (١) » .

وأما عن دليلهم الثالث والرابع : استشهدهم بحديث « ابن جدعان » ووفد « بنى المستفق » وحديث « إن أبى وأباك فى النار » فهذه الأحاديث الثلاثة على صحتها ، ليست نصوصاً فى المسألة التى نحن بصدددها ، وهى أن المسلم الذى ثبت له عقد الإسلام وصار حرام الدم والمال والعرض ، إذا وقع فى شئ من الكفر العملى أو اعتقد شيئاً جاهلاً أنه من الكفر هل يكفر بذلك ويحكم عليه بالخلود فى النار .

أما هذه الأحاديث فى حكم من مات قبل بعثة النبى ﷺ ، أى فى أناس من الكفار كفراً أصلياً ، ولا يجوز بحال قياس المسلم على الكافر ، وهؤلاء طبقة من الكفار ، والذين هم مشركو مكة ، وقد ثبت أنهم ليسوا من أهل الفترة ، الذين يعذرون أيضاً لعدم بلوغ الرسالة ، وإنما هؤلاء لم يعذروا ، والسبب أن آثار رسالة إبراهيم قد بلغتهم ، فغيروا الحنيفية ملة إبراهيم واستبدلوا الشرك بها فصاروا من الكافرين ، وليسوا من المعذورين ، والأحاديث التى بين أيدينا تؤكد ذلك .

وأما عن دليلهم الخامس وهو « أن النبى ﷺ رأى رجلاً فى يده حلقة من صفر ... الحديث » .

واستدلوا به على عدم العذر بالجهالة فى أمر من أمور الشرك وإن كان أصغر !! وليس الأمر كما ذهبوا إليه وذلك لأن هذا الرجل قد عذره

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٣ .

الرسول ﷺ بجهله ، ولم يكفره ابتداءً ، بل أمره بتنزع هذه الحلقة لأن ذلك من أعمال الشرك ، ومن علق شيئاً متعلقاً به قلبه ، ورجا فيه النفع من دون الله عز وجل عوقب بتقيض قصده ، فقال له الرسول ﷺ :

« انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهنا » ثم قال له : « فإنك لومت وهى عليك ما أفلحت أبدا » وذلك بعد إقامة الحجة عليه ، وأى حجة أبلغ من بيان الرسول ﷺ ؟ فهذا الرجل لو لم يعذره النبى ﷺ لقتله وهو حد المرتد « من بدل دينه فاقتلوه » (١) وأما زعمهم بأن الدين ينقسم إلى أصل لا عذر فيه ، وفروع يعذر فيها الانسان بجهله .

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع ، فهذا الفرق ليس له أصل ، لا عن الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام . وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع ، وعنهم تلقاه من ذكره الفقهاء فى كتبهم .

وهو تفريق متناقض ، فإنه يقال لمن فرق بين النوعين : ما حد مسائل الأصول التى يكفر المخطئ فيها ؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع ؟ فإن قال : مسائل الأصول هى مسائل الاعتقاد ، ومسائل الفروع هى مسائل العمل ، قيل له : تنازع الناس فى محمد ﷺ هل رأى ربه أم لا ؟ وفى أن « عثمان » أفضل أم « على » ؟ وفى كثير من معانى القرآن ، وتصحيح بعض الأحاديث وهى من المسائل الاعتقادية العملية ولا كفر فيها بالاتفاق . ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر ، وهى مسائل عملية والمنكر لها يكفر بالاتفاق .

وإن قال : الأصول هى المسائل القطعية ، قيل له : كثير من المسائل العملية قطعية ، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية ، وكون المسألة

(١) أخرجه البخاوى وأبو داود .

قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية ، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له ، كمن سمع النص من رسول الله ﷺ وتيقن مراده منه ، وعند رجل لا تكون ظنية - فضلا عن أن تكون قطعية - لعدم بلوغ النص إياه أو لعدم ثبوته عنده أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته (١) .

وليس هذا معناه نفى التقسيم بالكلية ، فإن شيخ الإسلام ابن تيمية له رسالة فى أصول الدين ، وأخرى معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول ، فيستخدم هذا الاصطلاح للتعريف وبيان المهم والأهم ، لا التفرقة من جهة العذر وعدمه .

وفى الأخيرة بين للمعتزلة وغيرهم أن الرسول ﷺ قد بين الأمرين : ما يسمونه فروعا ، أو أصولا ، فكله متلقى عن الرسول ﷺ .
وقولهم : من غابت عنده الأوامر وجهل التشريعات يكون فاسد العقيدة !!

نقول هذا كلام خطأ يترتب عليه نتيجة خطيرة ، إذ أن مقتضاه الحتمى فساد العقيدة عند جميع المسلمين سوى المعصوم ﷺ الذى علم الشرائع كلها ، فإنه ما من مسلم على وجه الأرض من حين البعثة إلى يومنا هذا إلا غاب عنه شيء من أحكام الشريعة وبعض أوامر الله .

والذى يدعى بعض هذه الدعوى إنما يتبع هواه ، لأن الثابت بالبرهان الصحيح من حديث رسول الله ﷺ أنه يكفى فى الإيمان النطق بالشهادتين والتصديق بما جاء به ﷺ جملة ، وأما ما زاد على ذلك فلو جهله المرء فهو معذور بجهله ، غير كافر ولا فاسق ولا عاص (٢) .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٦ ص ٥٦ ، ٥٧ بتصرف

(٢) انظر بتوسع : شبهات التكفير .

ماحكم الهجرة ؟ وما مفهوم دار الإسلام ودار الكفر ؟

لقد اعتقد كثير من فرق الخوارج - قديما وحديثا - أنهم وحدهم هم المسلمون ، وأنه يجب الهجرة إليهم ، ولا يجوز القعود عنهم ، لأنه لا يجوز البقاء في دار الكفر ، وقد مر بك مثل هذا في أفكار بعض فرق الخوارج ، على اختلاف فيما بينهم .

هذا وأصل المسألة خطأ من بابها ، لأن حكمهم بكفر المسلمين - سواهم - إنما هو حكم باطل ، وما انبنى على باطل فهو باطل ، كما أنهم أوجبوا الهجرة لاعتقادهم بكفر المجتمع ، الذي لا مكان فيه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنه انقلب دار كفر ، أو دار حرب .

والرد على ذلك الزعم يجب أن نوضح حكم الهجرة أولا ، ثم مفهوم دار الإسلام ودار الكفر ثانيا :

أولا - حول الهجرة : الهجرة لها معاني ومفاهيم ، تضيق أحيانا فتختص بالانتقال من بلد إلى بلد ، أو من أرض إلى أرض ، وقد تشع فتشمل هجران ما نهى الله عنه .

والهجرة : الانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام ، والمهاجرون : الذين ذهبوا مع النبي ﷺ - مشتق منه .

والهجرة فريضة على هذه الأمة من بلد الشرك إلى بلد الإسلام ، كما أنها باقية إلى أن تقوم الساعة ، والهجرة في عصر النبي ﷺ وفي الفترة المكية كانت فريضة ، ولابد للمسلم أن يهاجر ، وإى مسلم لا يهاجر لا يكون مقبولا في المجتمع المسلم ، وذلك لأهمية الهجرة لدعم الدعوة الإسلامية وكيانها وقيامها ، وذلك بعد أن حوصرت الدعوة في مكة تماما، ولا أمل في أن تحقق الغرض المرجو ، وكان لابد من الهجرة .

وقد ذم القرآن الكريم من لم يهاجروا بقوله تعالى : « إن الذين توفاهم

الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا . إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا ، وأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفيرا » (١).

وامتدح الله عز وجل المهاجرين فى سبيله بقوله تعالى : « ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما » (٢).

فهذه هجرة حيث يريد الله عز وجل ، إنها الهجرة حيث قوة الإسلام والدعوة إليه ، لا حيث ضعف المسلمين أو التخاذل عنهم وترك الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

إنها الهجرة حيث توطيد أركان الدولة الإسلامية ، لا حيث الكهوف والجبال ، إنها الهجرة بأمر الله حيث القوة والعزة والمنعة .

ولما كان الإسلام هو دين العزة ودين القوة فإنه قد أبى على معتنقيه أن يستذلوا للكفار ، ولذلك جاء المنع من الإقامة بين ظهرائى غير المسلمين ، لأن إقامته بينهم تشعره بالوحدة والضعف وتربى فيه روح الاستخزاء والاستكانة ، وقد تدعوه إلى المحاسنة ثم المتابعة .

والإسلام يريد للمسلم أن يمتلىء قوة وعزة ، وأن يكون متبوعا لا تابعا ، وأن يكون ذا سلطان ليس فوقه إلا سلطان الله تعالى .

والهجرة شأنها عظيم وأمرها كبير ، إذ هى فرع الولاء والبراء ، بل إنها أبرز تكاليف الولاء والبراء ، وما كانت الجماعة المسلمة لتترك أرضها وقومها

(٢) سورة النساء : ١٠٠

(١) سورة النساء : ٩٧ - ٩٩

وتتكبد المشاق في الغربة ، مع وعناء السفر ، لولا أن ذلك تكليف رباني لمن لا يستطيع أن يقيم دينه ويظهر إسلامه في أرضه ، وقد وعد الله عباده المؤمنين المهاجرين بالحسنات في الدنيا والآخرة فقال : « الذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوئتهم في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون . الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون » (١).

وللهجرة مفهوم شامل في التصور الإسلامي ليس مقتصرًا على الانتقال من بلد الكفر إلى بلد الإسلام فحسب ، ولكنه كما يقول ابن القيم : الهجرة بالجسم من بلد إلى بلد ، وهذه أحكامها معلومة ، والهجرة الثانية : الهجرة إلى الله ورسوله ، فهذه هي الهجرة الحقيقية ، وهجرة الجسد تابعة لها ، وهي هجرة تتضمن « من » و « إلى » فيهاجر بقلبه من محبة غير الله إلى محبته ، ومن عبودية غيره إلى عبوديته ، ومن خوف غيره ورجائه والتوكل عليه ، ومن دعاء غيره وسؤاله والخضوع له والاستكانة له إلى دعائه سبحانه وسؤاله والخضوع له والذل له والاستكانة له . وهذا بعينه معنى الفرار إلى الله ، كما قال تعالى : « ففروا إلى الله » (٢).

والتوحيد المطلوب من العبد هو الفرار من الله إليه . والهجرة إلى الله تتضمن : هجران ما يكرهه ، وإتيان ما يحبه وپرضاه . وأصلها : الحب والبغض ، فإن المهاجر من شيء لابد أن يكون ما يهاجر إليه أحب مما هاجر منه ، فيؤثر أحب الأبرين إليه على الآخر . وهذه الهجرة تقوى وتضعف بحسب دواعي المحبة في قلب العبد ، فإن كان الداعي أقوى كانت هذه الهجرة أقوى وأتم وأكمل ، وإذا ضعف الداعي ضعفت الهجرة حتى لا يكاد يشعر بها علما ولا يتحرك لها إرادة (٣).

(١) سورة النحل : ٤١ ، ٤٢ (٢) سورة الذاريات : ٥٠
(٣) الرسالة التبوكية لابن القيم ص ١٤ - ١٨ بتصرف

أما الهجرة التي هي الانتقال من بلد الكفر إلى بلد الإسلام فإليك تفصيل أحكامها :

قال الخطابي : كانت الهجرة في أول الإسلام مندوبا إليها غير مفروضة ، وذلك في قوله تعالى : « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مزايا كثيرا وسعة ... » (١).

فقد نزلت حين اشتد أذى المشركين على المسلمين عند انتقال رسول الله ﷺ إلى المدينة ، ثم أمروا بالانتقال إلى حضرته ليكونوا معه ، فيتعاونوا ويتظاهروا إن حزبهام أمر ، ولتعلموا منه أمر دينهم ، ويتفقهوا فيه ، وكان أعظم الخوف في ذلك الزمان من قريش وهم أهل مكة ، فلما فتحت مكة أذعن بالطاعة ، وزال ذلك المعنى ، وارتفع وجوب الهجرة ، وعاد الأمر فيها إلى الندب والاستحباب ، فهما هجرتان : فالمنقطعة منها هي الفرض ، والباقية هي الندب ، وبهذا يظهر الجمع بين حديث معاوية عن النبي ﷺ قال : « لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » (٢).

وبين حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « لا هجرة ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا ... » كما جاء برواية « لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية » (٣).

ولاهمية موضوع الهجرة - خاصة في أول الإسلام - فقد قطع الله ولاية التناصر بين المسلمين المهاجرين في المدينة ، وبين المسلمين الذين لم يهاجروا وبقوا في مكة .

(١) سورة النساء : ١٠٠

(٢) أخرجه أبو داود وسكت عنه ، وأحمد ، وقال الألباني : صحيح ، انظر صحيح الجامع ج ٦

ص ١٨٦

(٣) متفق عليه .

قال تعالى : « إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مآلهم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير » (١).

ثم يأتي الثناء على المهاجرين والأنصار في قوله تعالى : « والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم » (٢).

ونستطيع أن نلخص أنواع الهجرة في الآتي :

١ - الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام.

٢ - الخروج من أرض البدعة.

٣ - الخروج من أرض غلب عليها الحرام.

٤ - الفرار من الأذية في البدن.

٥ - خوف المرض في البلاد الوخمة.

٦ - الفرار خوف الأذية في المال (٣).

وبعد ، فإن الهجرة وغيرها من الأعمال والأقوال ، مبنية على النية ، كما قال ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه » (٤).

فهذه هي الهجرة كما نعرفها ، فأى هجرة يقصدون؟

ومادام المرء في دار الإسلام فإنه لا يلزمه الهجرة ، بل ولا يجوز له أن

(٢) سورة الانفال : ٧٤

(١) سورة الانفال : ٧٢

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٨٤ ، ٤٨٥ ط الحلبي ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٨ ص ٢٨٤ ، ورسالة الولاء والبراء ص ٢٨٢ - ٢٩٠ بتصرف

(٤) متفق عليه

يترك موطنه معتزلاً الناس ، وتاركا الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

إنه ليس مطلوباً من المسلم - مادام في بلد مسلم - أن يهاجر منه إلى مكان آخر ، ولكن يطلب منه هجرة ما نهى الله عنه ، وذلك هو المعنى الدقيق للهجرة ، والباقي منها إلى يوم الدين .

وحيثما يستطيع المسلم - في أي مكان - أن يظهر دينه ، ويبلغ دعوة الله عز وجل فلا يجوز له أن يتأخر ، ولا يجوز ترك المجتمع لوجود جاهليات فيه ، فهذا يكون على حساب الدعوة وعلى حساب الإسلام ، وترك مجتمع من المجتمعات لوجود جاهليات ترتكب فيه ، معناه ترك المجال لهذه المنكرات دونما رقيب ولا حسيب ، وترك الساحة واسعة خصبة لارتكاب المحرمات وانتهاك الحرمات ، فالقضية خاسرة ، وليس ذلك من الهجرة في شيء ، وإنما هو الهروب من الميدان .

فعلى المسلم أن يظل يعمل في الميدان ، آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، مع هجرة المعصية ، وترك ما عليه الناس من أخطاء وجاهليات ، فهو بذلك يكون مهاجراً ومجاهداً .

فلقد ظفر أهل الهجرة بهجرتهم ، وبقي لنا - بفضل الله - جهاد ونية .

ثانيا - مفهوم دار الإسلام ودار الكفر : لقد زعم كثير من الخوارج أن بلاد العالم اليوم هي دار كفر ، وأوجبوا الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام ، فما هي دار الكفر ودار الإسلام؟

لقد قال أهل العلم رحمهم الله : إن « دار الكفر » هي التي يحكمها الكفار ، وتجرى فيها أحكام الكفر ، ويكون النفوذ فيها للكفار ، وهي على نوعين : (١) بلاد كفار حربيين (٢) بلاد كفار مهادين .

فبكونها يحكمها الكفار ويحكمها قوانين الكفر ، والنفوذ فيها للكفار ، فهي « دار الكفر » ولو كان بها كثير من المسلمين . وتكون « دار حرب » بأجراء أحكام أهل الشرك ، وباتصالها بدار الحرب ، وبأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي آمنا بالأمان الأول على نفسه - يعنى به الذى كان ثابتا قبل استيلاء الكفار ، للمسلم بإسلامه ، وللذمي بعقد الذمة .

ومثاله : بأن يغلب أهل الحرب على دار من دورنا ، أو ارتد أهل مصر وغلبوا وأجروا أحكام الكفر ، أو نقض أهل الذمة العهد ، وتغلبوا على دارهم ، ففى كل من هذه الصور لا تصير دار حرب إلا بهذه الشروط الثلاثة ، إجراء أحكام أهل الشرك ، واتصالها بدار الحرب ، وأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي آمنا على نفسه ، وقالوا : بشرط واحد لا غير ، وهو إظهار حكم الكفر ، وهو القياس ويتفرع عن كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لايجرى فيها ، وأن الأسير المسلم يجوز له التعرض . وتنعكس الأحكام ، فدار الحرب تصير دار الإسلام بأجراء أحكام أهل الإسلام فيها ، كجمعة وعيد ، وإن بقى فيها كافر أصلى ، وأن تتصل بدار الإسلام .

فإذا تحققت تلك الأمور الثلاثة فى مصر المسلمين ، ثم حصل لأهله الأمان ، ونصب فيه قاض مسلم ينفذ أحكام المسلمين عاد إلى دار الإسلام . قال : وظاهره أنه لو أجريت أحكام المسلمين وأحكام أهل الشرك لا تكون دار حرب .

ودار الإسلام إذن هي التي يحكمها المسلمون ، وتجرى فيها الأحكام

الإسلامية ويكون النفوذ فيها للمسلمين ولو كان جمهور أهلها كفارا (١).
ويقول الشيخ عبد القادر عودة : دار الإسلام ، البلاد التي تظهر فيها
أحكام الإسلام أو يستطيع المسلمون أن يظهروا فيها أحكام الإسلام ، فيدخل
فيها كل بلد سكانه كلهم أو أغلبهم مسلمون وكل بلد يتسلط عليه غير
المسلمين مادام فيه سكان مسلمون يظهرون أحكام الإسلام ، أو لا يوجد
لهم ما يمنهم من إظهار الإسلام .
ودار الحرب كل البلاد التي لا تدخل تحت سلطان المسلمين ، أو لا تظهر
فيها أحكام الإسلام سواء كانت هذه البلاد سكانها المقيمين بها إقامة دائمة
مسلمين أو لا يكون ، مادام المسلمون عاجزين عن إظهار أحكام
الإسلام (٢).

هذا ويجب أن نعلم قبل كل شيء السبب الذي دعا أئمة الشريعة إلى
تصنيف البلاد كلها إلى قسمين أو ثلاثة أقسام ، إن السبب في ذلك هو
الحاجة إلى وضع مقياس يبين المسلمون على أساسه الفرق بين البلاد التي
يشرع قتال أهلها ولا تجوز الإقامة فيها في أعم الأحوال ، والبلاد التي
يجب الدفاع عنها وقتال من يريد اقتحامها بأي أذى أو سوء .
فكان أن استخرجوا من أوامر الله عز وجل في كتابه ، ومن هدى رسول
الله ﷺ فيما صح من سنته ، هويتين ، لا تخرج بلاد الله عز وجل عن
أن توصف بواحدة منهما ، الهوية الأولى : دار الإسلام ، الهوية الثانية :
دار الكفر ، وهذه الثانية إما أن يقوم بينها وبين المسلمين موجب من
موجبات القتال ، فتسمى عندئذ « دار حرب » ، وإما أن يقوم بينها وبين
المسلمين موجب من موجبات السلم ، فتسمى « دار الأمان » .
وتلتقى كلمة أئمة المذاهب الأربعة على أن البلدة تصبح دار إسلام إذا
دخلت في منعة المسلمين وسيادتهم بحيث يقصدون على إظهار
إسلامهم والامتناع عن أعدائهم .

(١) حاشية ابن عابدين ص ٣ ص ١٧٤ ، ١٧٥ بتصرف

(٢) التشريع الجنائي في الإسلام ج ١ ص ٢٧٥ ط مكتبة دار العروة .

فإذا تحققت فيها هذه الصفة بسبب الفتح عنوة أو صلحاً، أو نحو ذلك، أصبحت دار إسلام، وسرت عليها أحكامها من وجوب الدفاع عنها والقتال دونها، والهجرة إليها .

ثم إن الهوية لا تنفك عنها، وإن استولى الأعداء بعد ذل عليها فيجب على المسلمين بذل كل ما يملكون من جهد للذود عنها وطرد الأعداء منها وإقامة أحكام الله فيها ^(١) .

يقول ابن حجر - نقلاً عن الرافعي وغيره من الفقهاء الشافعية :
« إن دار الإسلام ثلاثة أقسام : قسم يسكنها المسلمون، وقسم فتحوه أقروا أهله عليه بجزية ملكوه أو لا، وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه لكفار .

قال الرافعي : وعد القسم الثاني منها . يبين أنه يكفي في كونها دار إسلام كونها تحت استيلاء الإمام وإن لم يكن فيها مسلم ^(٢) .
وهذا ما يقرره سائر المذاهب الأخرى : الحنابلة والمالكية والحنفية، كلهم ذهبوا إلى أن المعول عليه في تسمية الأرض بدار الإسلام، أن يمتلك المسلمون فيها السيادة لأنفسهم بحيث يملك المسلم أن يستعلن فيها بأحكام الإسلام وشعائره .

ثم إن السمة لا تنحسر عنها بعد ذلك لأى عارض من عدوان وضعف ونحوه، اللهم إلا جمهوراً من أتباع الإمام أبى حنيفة، فقد ذهبوا إلى أن دار الإسلام يمكن أن تعود « دار حرب » بشروط ثلاثة :
أحدها : إجراء أحكام الكفرة ونفاذه فيها .

الثاني : أن تكون متاخمة لدار الكفر « الحرب » .

الثالث : ألا يبقى فيها مسلم، ولا ذمى آمناً بالأمان الأول على نفسه .

(١) مكذا فلندع إلى الإسلام ص ٩٠ - ٩٨ بتصرف .

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٩ ص ٢٦٩ .

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ٢٤٧، ٢٦٨ .

فإذا ظهرت هذه الأمور الثلاثة مجتمعة عادت دار الإسلام بموجب ذلك - عند كثير من الحنفية إلى دار حرب (١) .
فإذا تأملت في في الذي اتفق عليه أئمة المسلمين من معنى « دار الإسلام » أدركت أن تطبيق عموم الأحكام الشرعية واجب يترتب على أولئك الذين تضمهم دار الإسلام وليس شرطاً لا بد منه لتسمية الأرض دار الإسلام .

وانظر إلى بعد ما بين التصورين ، وإلى أثر الجهل في الخلط الذي من شأنه أن يعكس الأمور ، وأن ينقيض الأهداف المطلوبة .

(١) الدر المختار بشرح تنوير الأبصار وحاشية ابن عابدين عليه ج ٣ ص ٢٦٠ .

الخاتمة

- نسال الله حسننها -

وبعد . . فقد وفقني الله عز وجل للوقوف على عناصر هذا الكتاب وما أردت ذكره وبيانه حول فرقة الخوارج في القديم والحديث ، وإن كنت راعيت الاختصار ، في كثير من قضاياها ، لأسباب اقتضت ذلك .

وقد عنونت لهذا الكتاب باسم « الخوارج كلاب جهنم » وقد استقيت عنوان هذا الكتاب من حديث النبي ﷺ الذي قال فيه : « الخوارج كلاب النار » ^(١) وما قاله أبو أمامة عنهم - مرفوعا - في الحديث الذي سبق ذكره يصفهم فيه بقوله : « كلاب جهنم ، كلاب جهنم ، شر قتلى تحت ظل السماء ، ثلاث مرات ، خير قتلى من قتلوه ، فطوبى لمن قتلهم أو قتلوه . . الحديث »

وقد جعلت الكتاب في مقدمة وتمهيد وأبحاث فتناولت فيه بذور الفرقة ، وجذورها وثمراتها . . فتحدثت عن الخلاف الذي وقع ، وموقعة الجمل ، وصفين ، وفتنة التحكيم ، وخروج الخوارج .

ثم كان الكلام عن الخوارج في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ثم عرّفت الخوارج ، وذكرت أفكارهم ، وتحدثت عن فرقهم . ثم تحدثت عن الخوارج في العصر الحديث ، وأسباب ظهورهم ، وأفكارهم ومبادئهم

ثم قمت بالرد على أهم مبادئ الخوارج قديماً و حديثاً مثل : هل العمل أساس مع الإيمان ؟ وهل يجوز تكفير مرتكب الكبيرة أو المصّر على المعصية ؟ وهل يجوز تكفير الصحابة ؟ وما مفهوم « إن الحكم إلا لله » ؟ وهل يعذر المسلم بجهله ؟

(١) رواه أحمد وابن ماجة . الحاكم عن أبي أوفى ، وصححه الشيخ الألباني . .

وما هو مفهوم الهجرة ، وما مفهوم دار الإسلام ودار الكفر ؟
هذا ولقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم جهد المقل الضعيف فى تجميع
أهم المعلومات التى يستفيد منها أخواننا من طلبة العلم ، وراغبى المعرفة .
وما أظن أنى قد وفيت الكتاب حقه ، فقد كتبتة فى مدة وجيزة ليتمكن
الطلاب من قراءته قبل الامتحان ، وحتى يصل إلى أيديهم قبل فوات
الآوان ، ولذلك فانا أستغفر الله عز وجل أولا لكل قصور أو تقصير بدر
سى فى الكتاب ، أو وقع فى أثناء الكتابة ، وأطلب ثانياً من كل أخ مسلم
النصيحة فى ذلك ، إذا وقع الكتاب فى يديه ، فالدين النصيحة .
فاللهم تقبل منى هذا العمل واجعله خالصاً لوجهك ، وصواباً وفق
كتابك وسنة نبيك ﷺ ، والحمد لله رب العالمين أولا وآخراً ، والصلاة
والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

كتبه

أبو حفص

عمرو بن محمد العزيز قرطبي

المراجع

- ١ - أحكام القرآن لابن العربي
- ٢ - أحكام القرآن للقرطبي
- ٣ - الاعتصام للشاطبي
- ٤ - البداية والنهاية لابن كثير
- ٥ - تاريخ الرسل والملوك للطبري
- ٦ - تعصب اليهود د/ عمر بن عبد العزيز
- ٧ - تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر العسقلاني
- ٨ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير
- ٩ - تفسير ابن جرير الطبري
- ١٠ - تفسير البيضاوي
- ١١ - تفسير الفخر الرازي
- ١٢ - التشريع الجنائي في الإسلام - الشيخ عبد القادر عودة
- ١٣ - الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد
- ١٤ - الحكم وقضية تكفير المسلم - المستشار البهنساوي
- ١٥ - الحد الفاصل بين الايمان والكفر/ الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق
- ١٦ - الدر المختار بشرح تنوير الأبصار ، بحاشية ابن عابدين
- ١٧ - دائرة المعارف الاسلامية
- ١٨ - دعاة لاقتضاة - الشيخ حسن الهضيبي
- ١٩ - الرسالة التبوكية لابن القيم
- ٢٠ - رسالة الولاء والبراء للقطحاني
- ٢١ - زاد المعاد لابن القيم
- ٢٢ - سير أعلام النبلاء للذهبي

- ٢٣ - شبهات التكفير د / عمر بن العزيز
- ٢٤ - الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف د / يوسف القرضاوى
- ٢٥ - صحيح الجامع للألبانى
- ٢٦ - طاعون العصر : الفرقة بين المسلمين - د / عمر عبد العزيز
- ٢٧ - طريق الهجرتين لابن القيم
- ٢٨ - ظاهرة الغلو فى التكفير د / القرضاوى
- ٢٩ - العواصم من القواصم للقاضى أبى بكر بن العربى
- ٣٠ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، آل الشيخ
- ٣١ - الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ، للبغدادى
- ٣٢ - فى ظلال القرآن - الأستاذ سيد قطب
- ٣٣ - الفتاوى الكبرى لابن تيمية
- ٣٤ - الفصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم
- ٣٥ - المغنى لابن قدامة
- ٣٦ - منهاج السنة لابن تيمية
- ٣٧ - المقدمة لابن خلدون
- ٣٨ - الملل والنحل للشهرستانى
- ٣٩ - مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعرى
- ٤٠ - الموسوعة الميسرة فى الأديان
- ٤١ - مدارج السالكين لابن القيم
- ٤٢ - مجموع فتاوى ابن تيمية
- ٤٣ - نيل الأوصار للشوكانى
- ٤٤ - نهج البلاغة للإمام على
- ٤٥ - هكذا فلندع إلى الإسلام للبوطى

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٥	التمهيد
٧	بذور الفرقه
١٤	جذور الفتنة «الفرقة»
٢٤	ثمرات الفرقه
٢٤	١ - موقعة الجمل
٢٩	٢ - معركة صفين
٤٠	٣ - فتنة التحكيم
٤٦	٤ - خروج الخوارج
٤٩	مناظرة الخوارج
٥٣	شدة أمر الخوارج
٥٥	فساد الخوارج
٥٧	حرب الخوارج
٦٠	الخوارج فى القرآن الكريم
٦٤	الخوارج فى الحديث النبوى الشريف
٦٦	أول أمر الخوارج كما هو فى السنة
٦٩	من هم الخوارج ؟ وما هى أفكارهم ؟
٧١	فرق الخوارج
٧٢	كبار الفرق منهم
٧٣	أولا : المحكمة الاولى
٧٥	ثانيا : الأزارقة
٧٧	ثالثا : التجذات العاذرية
٨٠	رابعا : البيهية
٨٣	خامسا : العجاردة
٨٦	سادسا : الثعالبة
٩٠	سابعا : الإباضية

٩٣	أفكار ومعتقدات الإباضية.....
٩٦	الجدور الفكرية والعقائدية للإباضية.....
٩٦	الانتشار ومواقع النفوذ للفكر الإباضى.....
٩٨	ثامنا : الصفرية الزيدية
٩٩	تتمة رجال الخوارج
١٠٠	الخوارج فى العصر الحديث
١٠١	الاسباب الرئيسية لظهور تلك الفكرة
١١٠	انقسامات دعاة التكفير واضطراب الفكرة
١١٥	مبادئ الخوارج فى العصر الحديث
١١٩	الرد على أهم مبادئ و أفكار الخوارج.....
١٢٢	ما مفهوم الايمان ؟ وهل العمل أساس فى الايمان
١٢٨	هل ارتكاب المعاصى كفر ؟
١٤٠	هل يجوز تكفير الصحابة؟
١٤٧	ما مفهوم « إن الحكم إلا لله » ؟
١٥٨	هل يعذر المسلم بجهله ؟
١٧٧	ما حكم الهجرة ؟
	ما مفهوم دار الإسلام و دار الكفر؟
	الخاتمة
	المراجع
	الفهرست